



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

التقرير السنوي 2022

المحتويات

03	لمحة عن بنك الاتحاد
07	مجلس الإدارة وإدارتنا التنفيذية
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	نموذج عملنا واستراتيجيتنا
15	إنجازات عام 2022
29	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2021
37	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة
50	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية
74	دليل التحكم المؤسسي
105	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)
116	القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2021
236	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية



لمحة عن بنك الاتحاد



من نحن

نحن بنك الاتحاد، مؤسسة مالية تفتخر بكونها أردنية. قيمنا العائلية مصدر قوتنا وإلهامنا، فكل عميل من عملائنا هو جزء من عائلتنا، ونعمل معاً لمساعدته.

تمكين عملائنا من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم هو أهم شيء بالنسبة لنا! نعمل معهم أفراداً ورواد أعمال وشركات ونساء مؤثرات، لنستوحي منهم ونقدم خدمات مصرفية ومالية مبنية على فهم احتياجاتهم.

نؤمن بأن التحوّل الرقمي هو جزء محوري في تمكينهم، لذا نسعى لنكون البنك الرقمي الرائد في الأردن، وهو ما يقع في صميم رؤيتنا، ونطمح لنكون البنك اليومي لعملائنا في كل مكان وكل وقت.

وستبقى أولى أولوياتنا تقديم تجربة مميّزة لعملائنا، كما سيبقى هدفنا الدائم مساعدتهم في تشكيل مستقبلهم.

قيمنا

شراكة مجتمعية

إبداع لا متناهي

التعلّم والتجدّد
المستمر

ريادة بلا حدود

هدفنا: تمكين عملائنا

نحن نؤمن بك، بقدراتك وأحلامك وطاقتك. ما يوقظنا صباح كل يوم هو حماس مشاركتك المشوار بكل تحدياته، وإيجاد الحلول والأدوات لتسهيل القيام بكل معاملتك أينما كنت وبأي وقت وبالطريقة التي تناسبك. ومن خلال جميع ما نقوم به ونقدّمه، نهدف إلى أن نكون مبتكرين وفعّالين، وأن نقدّم لك منتجات رائدة، وأن نطلق كل ما هو جديد وقيم وبليبي احتياجاتك.

نحن معك لتصل إلى حيث تريد ومعك عندما تقرر أن تصنع حلماً جديداً؛ سواء كان امتلاك منزل أو التخطيط لرحلة أو البدء بمشروعك الخاص.

وعدنا: شغل مستقبلك

في كل لحظة لدينا خيار، وخياراتنا تحدد كيف سيكون مستقبلنا. مهما كان خيارك نحن هنا لمساعدتك، اليوم أكثر من أي وقت مضى لدينا الإمكانيات والخبرة والمعرفة. تشكيل مستقبلك مهتتك الكبيرة وبدورنا نريد أن نكون شركاءك في إنجازها، ومن أجل ذلك نؤمن لك بيئة مناسبة من الابتكار والريادة، ونقدم لك الدعم التكنولوجي وكل ما يوفره هذا العالم الذكي ليكون مستقبلك بين يديك. كما نحرص على توظيف أفضل المواهب الرقمية الموجودة في الأردن، لنكون الوجهة الأولى للمواهب الرقمية في الشرق الأوسط، وهو جزء لا يتجزأ من وعدنا لك.



تاريخنا

43.8 مليون دينار أردني

صافي الدخل لسنة 2022

6.6 مليار دينار أردني

إجمالي الموجودات لسنة 2022

71.1 مليون دينار أردني

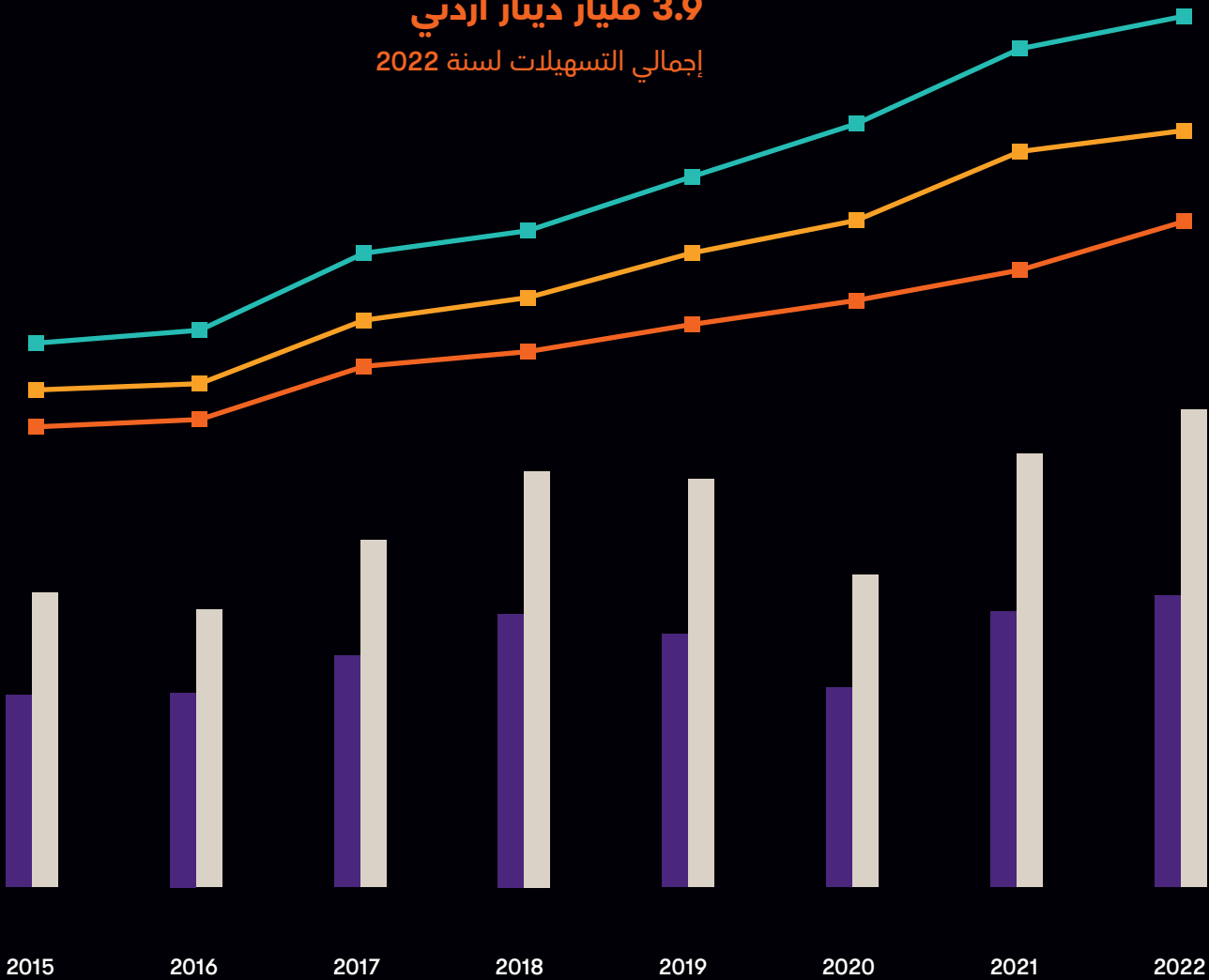
أرباح سنة 2022 (قبل الضريبة)

5.1 مليار دينار أردني

ودائع العملاء لسنة 2022

3.9 مليار دينار أردني

إجمالي التسهيلات لسنة 2022



2017

تملأنا 62.4% من بنك صفوة الإسلامي ليصبح ذراعنا في القطاع المصرفي الإسلامي.

2015

أطلقنا شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.

2020

حصلنا على جائزتي "أفضل بنك رقمي" في الأردن و"البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً" في الأردن والشرق الأوسط.

2019

أطلقنا نسخة مطوّرة من تطبيق الخدمات البنكية وطوّروا رؤيتنا بأن تصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن.
قمنا بتأسيس شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.



لمحة عن عام 2022

5.1 مليار دينار أردني

ودائع العملاء

(سنة 2021: 4.9 مليار دينار أردني)

6.6 مليار دينار أردني

إجمالي الموجودات

(سنة 2021: 6.2 مليار دينار أردني)

"BB"

تصنيف ائتماني من وكالة فيتش

مع نظرة مستقبلية مستقرة

3.9 مليار دينار أردني

إجمالي التسهيلات

(سنة 2021: 3.3 مليار دينار أردني)



جائزة أفضل تطبيق بنكي للهواتف الذكية

حصلنا أيضاً على جائزة أفضل بوابة إلكترونية/ تصميم لتجربة المستخدم في الشرق الأوسط وجائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية.

64%

من عملائنا من الشركات مسجلين حالياً في موقع اتحاد للأعمال.

59%

من عملائنا الجدد تم انضمامهم لنا إلكترونياً.

33%

ارتفاع صافي نقاط ترويج الموظف.

54.8%

صافي نقاط الترويج (السنة المالية 2021: 53.2%).

ستجد المراجعة المالية الكاملة في صفحة 116



مجلس الإدارة



باسم عصام حليم سلفيتي
نائب رئيس مجلس الإدارة



عصام حليم جريس سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
ويمثلها موسى الحسن عتيق علي* في (المقعد الأول)
ويمثلها محمد التبان علي الأجل* في (المقعد الثاني)



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ويمثلها جلال أنور موسى العجلوني



"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده
عضو



عماد محمد علي عبد الخالق
عضو



رنا جميل سعيد عتادي
عضو



مغيث غياث منير سختيان
عضو



جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
عضو



رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني
عضو

* اعتبارا من 1/12/2022، مَثَل الشركة العربية الليبية للاستثمار الأجنبي موسى الحسن عتيق علي ومحمد التبان علي الأجل، وكان يمثلهما في السابق أمجد سمير أبو راوي (المقعد الأول) وفوزي مصباح أبو خزام (المقعد الثاني) من 1/11/2022 إلى 20/11/2022.



نادية حلمي حافظ السعيد
الرئيس التنفيذي



بشار "محمد خير" عوض عابنه
رئيس إدارة التدقيق



ديما مفلح محمد عقل
نائب الرئيس التنفيذي



خالد عبدالمالك محمد عبدالمالك
رئيس إدارة المخاطر



تامر واصف "محمد موسى" بركات
مدير تنفيذي أول، إدارة الامتثال



زيد إياد اكرم كمال
رئيس إدارة العمليات المالية



دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة الموارد البشرية
ورئيس تطوير خبرة العملاء



عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي
رئيس إدارة التكنولوجيا



طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان



محمود تيسير أحمد بدوان
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات
الصغيرة والمتوسطة
ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد



فادي "أحمد كمال" مرعي مرعي
رئيس إدارة الخزينة



محمد محمود احمد برجاج
رئيس إدارة العمليات



**"محمد غاصب" عبدالله
عبدالمجيد حتامله**
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات



نتالي مازن يوسف النبر
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي
والتسويق





حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الاتحاد المحترمين،



لقد كان العامان الماضيان صعيّين ومليّئين بالتحديات في ظل الجائحة وتداعياتها الحياتية والصحية والأسرية والاقتصادية، لكني أؤمن بقوة بأن علينا المضي قدماً بخطى ثابتة وعزيمة لا تلين لنواصل تحقيق الإنجازات التي لم تكن لتتحقق لولاكم أنتم، وأودّ اغتنام هذه الفرصة لأشكركم من أعماق قلبي.

أنا شخصياً سأمضي قدماً حاملاً معي مشاعر مختلطة من العامين الماضيين، حيث يتتابني شعور عميق بالامتنان الممزوج بالدهشة والاندهاش من المرونة الكبيرة التي أظهرتها البشرية وقدرتها الهائلة على التكيف مع الظروف الصعبة، رغم المشقّات والصعوبات التي شغلت عقول الكثيرين. لقد بدأت كلمتي العام الماضي "أملًا أن يكون العام الجديد إيجابياً بجدارة" وأجدد أمني اليوم متفائلاً بالعام الجديد.

تعلمنا درساً مهماً خلال الأعوام الأخيرة وهو أن المصاعب والشدائد تصاحبها دوماً فرص للنمو والازدهار، وذلك ما نجحنا في تحقيقه معاً، فكثراً مثلاً يُحتذى به في مواجهة التحديات التي فرضتها علينا الجائحة والحالة السياسية والاقتصادية التي أدت إلى التضخم ورفع أسعار الفوائد عالمياً، وتداعيات ذلك على مملكتنا العزيزة واقتصادنا الوطني وفريقنا المصرفي وعمالنا الأعزاء من خلال الإبداع والابتكار والعمل الجاد والمثابرة. وما نزال نجني ثمار جهود التحول الرقمي حتى هذه اللحظة، حيث ساهمت البنية التحتية التكنولوجية الجديدة في إعادة تشكيل نموذج عمل البنك، ابتداءً بخدمة العملاء وانتهاءً بالتوظيف؛ مما أدى إلى توسيع قاعدة العملاء وتنويع فئاتهم العمرية من خلال استقطاب عدد كبير من العملاء الشباب الذين ينتمون إلى فئة عمرية أصبحت تشكّل ركيزة أساسية في استراتيجية البنك الحالية.

ذكرت في كلمتي السابقة أننا نسعى لنصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن وهو هدف نأخذه على محمل الجد، حيث يسترشد نهجنا في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية بسؤالين رئيسيين، هما: ما الذي يهّم عملائنا؟ وأين يمكننا إحداث أكبر تأثير ممكن؟

يتمحور هذان السؤالان حول العملاء لأن تجربتهم تترتّب على رأس أولوياتنا وتكمن في صميم عملنا. وندرك جيداً أنهم يأتون من خلفيات متنوعة ويسلكون دروباً مختلفة في الحياة. أكتب رسالتي اليوم وأنا أتذكّر وقت افتتاح أول فرع لنا، وأذكر حينها أنني أردت أن يشعر عملائنا كافة بأن بنك الاتحاد هو الشريك المناسب لهم في رحلة تحقيق أهدافهم وطموحاتهم؛ فنجاحهم يعني نجاحنا، ونجاحنا يعني بدوره نجاح المساهمين. ومن هذا المنطلق، تهدف استراتيجية الرقمنة الخاصة بالبنك للنهوض بتجربة العملاء دون المساومة على التواصل البشري.

وقد استرشدنا بهذين السؤالين لإطلاق عدة مشاريع ساهمت في توجيه استراتيجية البنك لتحقيق تأثير مباشر على عملائنا وتمكين موظفينا. فنحن نسعى إلى تقديم الخدمات والمنتجات – المالية وغير المالية – التي تمكّن الأفراد، مما جعلنا نراجع ثقافتنا المؤسسية وبرنامج المكافآت والخدمات والمنتجات المصرفية المُقدّمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإضفاء الطابع المؤسسي على رحلتنا نحو الاستدامة من خلال استراتيجية رسمية للبنك.

وعلى الرغم من التحديات، أصبحنا أقوى مالياً وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 6.8% ليصل إلى 6.69 مليار دينار، وارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار 25 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 5.8% ليصل في نهاية عام 2022 إلى 453 مليون دينار. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي الربح قبل الضريبة بنسبة بلغت 10.1%.

كما أصبحت حصتنا السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي داخل المملكة ما نسبته 12.35%. وارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة 9.5%، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت 5.3%. وحققنا نسبة نمو بلغت 18.93% في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته 14.69% في عام 2021، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل 5.71% مقارنة مع 22.70% في نهاية العام الماضي.

الثقافة المؤسسية

لأن اهتمامنا بموظفينا يضاهي اهتمامنا بعملائنا، نحن نسعى لنوفّر لهم بيئة عمل آمنة ومريحة تمكّنهم من النجاح والازدهار. وأنا على إدراك تام بأن كلمة "الثقافة" قد تُعتبر للبعض من الشعارات الرئانة المستهلكة، لكن في بنك الاتحاد، بناء الثقافة المؤسسية يعني لنا بناء فريق لديه هدف مشترك. وعند تعيين كفاءات جديدة، فإن هدفنا أن نرتّب بهم كأفراد في فريقنا على المدى الطويل من خلال توفير بيئة عمل تمكّنهم من النمو والتطور وتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

وما نزال ملتزمين بتوفير مكان عمل ينعم بالأمن والتمكين والتحفيز وتطبيق سياسات التنوع والشمولية، مجدّدين التزامنا بمبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEFs)، حيث تُوجّهت جهودنا في هذا المجال بالحصول على تقييم لنتائج تحليل الفجوة بين الجنسين في مكان العمل يُعدّ الأعلى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



وفي عام 2022، انتقلنا إلى مرحلة جديدة من ثقافتنا المؤسسية، والتي تمثلت في تحديد المبادئ والسلوكيات التي نرغب في غرسها ونشرها في البنك من أجل بناء فريق يتحلى بالمرونة والكفاءة والقيادة ضمن إطار متكامل للثقافة المؤسسية. ويشتمل هذا الإطار على أربعة مبادئ رئيسية توجه طريقة عملنا (نعمل من أجل نجاح عملائنا، نعمل من أجل تحقيق الأهداف طويلة الأجل، نؤمن بالقيادة من خلال خدمة الآخرين، نعمل معاً لننجح معاً) وست قيم جوهرية تتوقع من موظفينا الالتزام بها (التعاطف، الشفافية، الابتكار، التواصل، المرونة، القيادة بشجاعة).

التزامنا المستمر بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال

للأسف، تلقت الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص ضربة قوية من الجائحة، لكنني أحمل اليوم خبراً ساراً وهو عودة جائزة بنك الاتحاد السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2022، بعد توقف استمر لمدة عامين. وكانت الجائزة عبارة عن مكافأة لرواد الأعمال الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على التكيف.

التزامنا بإثراء الفنون والثقافة

بالنسبة لنا في بنك الاتحاد، دعم الفنون والثقافة هو شغف ينبع مباشرة من القلب لأننا نؤمن أن الفنون والثقافة من أهم ركائز أي مجتمع مزدهر، فهما لا يثران حياتنا فحسب، بل ويساهمان أيضاً في تقوية روابط المجتمع. وبصفتنا بنكاً يفخر بخدمة مجتمعه، نعلن بكل حماس عن إطلاق مؤسستنا غير الربحية، مؤسسة بنك الاتحاد للثقافة والفنون.

تضم المؤسسة معهد عمان للفنون الأدائية (AIPA) وأوركسترا حجرة عمان. ويسعدنا أن نعلن أننا نظمنا 8 حفلات موسيقية كلاسيكية في عام 2022، حضرها 1,885 شخصاً. وإنه لشرف حقيقي لنا أن نحقق هذا التأثير الكبير على مشهديننا الفني المتنامي وأن نشارك شغفنا بالموسيقى مع مجتمعنا وبلدنا الحبيب.

التزامنا تجاه الاستدامة

لا أستطيع التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية التفكير في أبنائنا وأحفادنا والأجيال القادمة وفي كوكبنا الذي سنتركه لهم من بعدنا، وأنا أؤمن من أعماق قلبي بأنه من واجبنا كبنك قيادة هذا التغيير وحماية البيئة وبناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة ومثانة.

لقد تغيرت البيئة التي نعمل فيها اليوم عما كانت عليه سابقاً، بما لا يترك مجالاً للشك في الحاجة إلى التغيير، وخصوصاً أن أردنا الحبيب من أكثر دول المنطقة تضرراً بآثار التغير المناخي. لا يمكن الاستخفاف بهذا الواقع أو غض النظر عنه، وأصبح من واجبنا في بنك الاتحاد إجراء تغييرات ملموسة وتوعية موظفينا ومجتمعنا بهذه القضية الهامة.

نعم، نحن ما نزال في المراحل الأولى من رحلتنا نحو الاستدامة، إلا أنني فخور جداً بما أنجزناه حتى الآن. فقد حققنا انخفاضاً كبيراً في حجم استهلاكنا للطاقة والمياه والمستلزمات الاستهلاكية، وأصدرنا أول تقرير استدامة للبنك وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، واستكملنا الإطار الاستراتيجي للاستدامة. كما قمنا بتحليل الفجوات وتحديد المجالات ذات الأولوية في سياساتنا وعملياتنا ووضع خطة عمل لمدة ثلاثة أعوام. بدأنا أيضاً في بناء محفظة متنوعة من المنتجات الصديقة للبيئة لتحفيز الطلب عليها. وبالطبع، أدرك أننا ما زلنا في أول الطريق، لكنني أؤكد التزامنا ببناء اقتصاد أكثر شمولاً ومنخفض الكربون ومستدام بيئياً.

نحن بنك يحمل رسالة نستمدّها من إدراكنا بأن مسؤولياتنا لفعل الخير تتناسب طردياً مع قدراتنا وإمكاناتنا. ومع أن أهداف البنوك عموماً لطالما كانت مالية بحتة، فإننا نرى الأمور من منظور مختلف؛ نرى أن البنوك قادرة على التأثير الإيجابي في حياة الأفراد، ويشرفنا أن نكون جزءاً من هذا التغيير الذي نرغب بشدة في رؤيته في عالمنا المعاصر.



وأخيراً،

أودّ أن أعبر عن امتناني وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر ومشاركتهم لخبراتهم التي لا تقدّر بثمن من أجل مساعدة البنك على النمو.

وأودّ أن أشكر عملاءنا على ثقتهم المستمرة وولائهم الذي نقدّره بشدة، ونأمل مواصلة تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية لهم.

أودّ أيضاً أن أشير إلى أنه قد مضى على تأسيس بنك الاتحاد 45 عاماً وأن رسالة البنك ما زالت تزدد أهمية بمرور الزمن؛ فنحن نسعى جاهدين لتسخير المال لخدمة الجميع والعودة بالفائدة على الجميع، ولأن يكون العميل محور تركيزنا ورضاه غايتنا. ويسرّني جداً أن أرى أن فريقنا ما يزال يحمل نفس الرسالة، حيث يرجع نموّ البنك وازدهاره بصورة رئيسية إلى وجود هدف مشترك نعمل لأجله جميعاً. وأنا أتطلّع إلى الفرص التي يخبئها المستقبل لنا ولعملائنا ومجتمعنا ومملكتنا الهاشمية بفارغ الصبر.

عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



نموذج عملنا واستراتيجيتنا

ببساطة، نحن نهدف لأن نكون البنك الرقمي الرائد في الأردن، ونحدّد طريقة عملنا بناءً على سؤالين رئيسيين: ما هو أكثر ما يهم عملائنا؟ وأين يمكننا إحداث أكبر تأثير ممكن؟

تتبع استراتيجية التحول الرقمي الخاصة بنا من إيماننا بالتمكين الاقتصادي وأهمية تسهيل الوصول للخدمات البنكية. وهذا يقودنا لتسخير جميع مواردنا لتعزيز كفاءة خدماتنا دون التأثير على تجربة عملائنا، والعمل بجد لمواكبة كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا لإطلاق منتجات جذابة تخدم عملائنا بشكل أكثر ابتكاراً.

نضع الاستدامة دائماً في صميم أعمالنا، ونحرص على أخذ مصالح الأفراد وكوكبنا بالاعتبار في كل ممارساتنا، من خلال التزامنا بالتمويل المستدام، ومبادرات التكيف المالي، واحتضان التنوع، وتحقيق المساواة، والاستثمار المسؤول، ودعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المرونة وحماسنا للتطور والابتكار

شغفنا وحماسنا للتطور والابتكار تدفعه طاقة ريادية، ولذلك نتبنّى منهج العمل المرن (Agile) لتحقيق التوازن بين تنفيذ أعمالنا بكفاءة ومواصلة الابتكار. نعمل على إعادة تصوّر الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا دوماً لنواكب كافة التطورات. نمكّن ونشجّع فريق عملنا على ابتكار أفكارهم الخاصة وتنفيذها وتجربتها لتحقيق النتائج المرجّوة. ونحرص على الاستماع بعناية لعملائنا لنقدّم لهم الحلول التي تلبي احتياجاتهم، فبنيتنا التكنولوجية قادرة على تلبية كل ما يتطلّع له عملاؤنا.

نحرص أن نكون جزءاً من حياة عملائنا اليومية

نحرص على تقديم أفضل وأسهل تجربة بنكية ممكنة لعملائنا، سواء كان ذلك من خلال التعامل مع موظفينا وموظفاتنا أو من خلال استخدام تطبيقنا البنكي وخدماتنا البنكية الإلكترونية. ولهذا، خدماتنا متوفرة لعملائنا دوماً في أي وقت وأي مكان.

تعزيز الكفاءة والإنتاجية

نعمل باستمرار على إطلاق خدمات ومنتجات مواكبة للتطورات من حولنا، من أجل خدمة عملائنا بشكل أسرع وأكثر مرونة، ونستخدم كافة الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة دون التأثير على تجربة عملائنا.

نسعى وراء نموّ مدروس

ننمو بذكاء، ضمن نهج قادر على حمايتنا وإدارة مخاطرتنا. فقد قمنا بتوظيف أحدث التقنيات والأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية لنعمل على حماية بيئتنا الداخلية والخارجية من أجل الامتثال لبيئة رقابية مميزة، كتطبيق أنظمة الامتثال الرقابي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في أفضل البنوك العالمية.

العمل بكفاءة

نعمل ضمن منظومة تهدف للنمو والازدهار مع مراعاة المحافظة على كفاءة التكلفة. ولذلك نعمل ضمن معادلة تشمل:

الربح: نعمل معاً من أجل تحقيق إيرادات وأرباح مميزة، ونعي الطرق التي تساعدنا على تنظيم عملياتنا التشغيلية للسيطرة على التكاليف المرتبطة بها.

الأشخاص: نستقطب موظفين مؤهلين وذوي كفاءة ليقوموا بالأعمال بإنتاجية وكفاءة عاليتين.

الكفاءة: نقوم بأتمتة عملياتنا وتطوير إجراءاتنا، واستخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة دون التأثير على تجربة عملائنا.



قراراتنا مبنية على البيانات والأدلة

نعمل دوماً على تحليل بيانات عملنا لفهم ما هم بحاجة إليه، فنقوم بتصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم. نحرص أيضاً على إجراء تحسينات مستمرة على منتجاتنا وخدماتنا الحالية لنواكب التطورات ورغباتهم المختلفة، ونعمل على تحسين إجراءاتنا وتطوير بيئتنا التحتية التكنولوجية بشكل مستمر. هدفنا أن نقدّم لعملنا تجربة مميزة وأن نكسب ثقتهم ونكون محطتهم الرئيسية لتلبية معاملاتهم البنكية اليومية.

نعمل جادّين على بناء ثقافة مؤسسية وبيئة ننتمي لها

نحن مؤسسة ترحّب بالاختلاف وتشجّع التنوّع، لذلك يتميز مكان عملنا بطاقته الإيجابية التي تنتشر بين أفراد فريق عملنا. ثقافتنا وبيئتنا الداخلية هما ما نتطلع إليه لنوفر مكاناً ينتمي له كل من يعمل معنا.

نحرص على إشراك فريق عملنا في رحلة نجاحنا ونمكّنهم من الابتكار، ونوضّح مبادئ ثقافتنا الداخلية وكيف يعملون ضمنها للوصول إلى أهدافهم وأعمالهم للنمو والتطور.

نسعى دائماً لأن نكون مكان العمل المفضّل، ويسعدنا أن عدد طلبات التوظيف المقدمة لنا العام الماضي وصل لأكثر من 100 ألف طلب، الأمر الذي يشجّعنا دوماً على خلق وظائف جديدة لاستقطاب المواهب.

نأخذ خطوات هادفة نحو الاستدامة

نعتبر أنفسنا مسؤولين عن استدامة بيئتنا ومجتمعنا من كافة النواحي. نؤمن بأهمية دمج الاستدامة في كل جانب من جوانب أعمالنا، لنؤمّن وصول الجميع إلى التمويل ودعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما نؤكد على ضرورة التنوع والشمول، ورفع الوعي حول ظاهرة تغيّر المناخ وأهميتها على حياتنا وعالمنا.



إنجازات عام 2022



نسير بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيتنا في أن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن.

يشهد القطاع البنكي تغييراً سريعاً، لكن تركيزنا على عملائنا ثابت لا يتغير، ونفعل كل ما بوسعنا لتلبية جميع احتياجاتهم ومتطلباتهم، حيث ندرك أنها تتغير باستمرار نتيجةً للابتكارات التكنولوجية العديدة التي انتشرت في القطاع البنكي. لهذا السبب، تمحورت استراتيجيتنا حول الالتزام الراسخ بأن نصل إلى وجهتنا وهي أن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن، لنستمر في خدمة عملائنا بأفضل طريقة ممكنة.

فخورون بأننا نحرز تقدماً اتجاه تحقيق هدفنا، حيث تم فتح 59% من الحسابات الجديدة رقمياً عبر تطبيقنا البنكي خلال عام 2022، بالإضافة إلى أن 60% من عملائنا مستخدمون نشطون على تطبيقنا البنكي وينفذون تعاملاتهم البنكية من خلاله. كما أن تطبيقنا البنكي هو الأكثر تقييماً في الأردن على نظامي التشغيل "Android" و "iOS"، مع تقييم 4.8 و 4.6 على التوالي.

هذا ونواصل الاستثمار في بناء قدراتنا الرقمية من خلال تطوير أنظمتنا ورقمنة عملياتنا وأتمتتها، مما يمكننا من تقديم تجارب رقمية ذات طابع شخصي وزيادة قدرتنا على دعم عملائنا، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وقد أدى هذا إلى رفع نسبة العمليات الرقمية من 74% في عام 2021 إلى 83% في عام 2023.

لا شك في أهمية الدور الذي تلعبه البيانات في مساعدتنا على تحديد احتياجات عملائنا وتلبيتها، وإضافة طابع شخصي على خدماتنا، ومواكبة التطورات، وتسخير بُنيتنا التحتية التكنولوجية المتقدمة للابتكار وتقديم أفضل تجربة لعملائنا.

ملتزمون بتلبية احتياجات عملائنا

نلبي احتياجات عملائنا ونقدم لهم أفضل تجربة بنكية عن طريق تبسيط التعاملات والخدمات البنكية والتركيز على احتياجاتهم من خلال الرقمنة، مما ساهم في تحسّن مؤشر تجربة العميل من 72.5% في عام 2021 إلى 75.6% في عام 2022. فمن خلال إتاحة خدماتنا إلكترونياً، نقدم لعملائنا طريقة أكثر سهولة وسلاسة وأماناً للقيام بمختلف الإجراءات، والتي تتراوح من فتح الحسابات وإجراء التعاملات إلى تقديم طلبات القروض والبطاقات الائتمانية. وقد أدى بناء العلاقات القوية مع عملائنا من خلال تركيزنا على خدمتهم وتلبية احتياجاتهم وتحسين تجربتهم إلى ارتفاع صافي نقاط الترويج لقطاعي الأفراد والأعمال من 53.2% في عام 2021 إلى 54.8% في عام 2022.

وبالتالي، نسدّر التكنولوجيا لتلبية احتياجات عملائنا من خلال تصميم ميزات جديدة وطرحها على تطبيق بنك الاتحاد، وإلبيكم أهمها:

أصبح بإمكان عملائنا التسوّق وتقسيط قيمة مشترياتهم من خلال التطبيق مع خدمة "قسطها"

ندرك جيداً أن دفع ثمن بعض المشتريات دفعة واحدة قد يشكل عبئاً ثقیلاً على عملائنا في الكثير من الأحيان، ولذلك حرصنا على تطوير خطط التقسيط الميسرة وإتاحتها إلكترونياً لتمكين عملائنا من استخدام تطبيقنا البنكي لتقسيط قيمة مشترياتهم بفائدة 1% شهرياً على مدة تتراوح من 3 أشهر إلى 12 شهراً؛ مما يمنحهم مرونة وتحكماً أكبر بشؤونهم المالية.

أصبح بإمكان عملائنا استبدال بطاقتهم البنكية من خلال التطبيق

لطالما كان بإمكان عملائنا إيقاف بطاقات القيد الفوري من خلال التطبيق في حالات الضياع أو السرقة. والآن قمنا بتوسيع نطاق الخدمة وإضافة المزيد من الخيارات للسماح لعملائنا باستبدال بطاقات القيد الفوري أو إلغائها من خلال التطبيق. ما على العميل سوى طلب بطاقة جديدة بنقرة زر على تطبيقنا، وسيتم توصيل البطاقة الجديدة إلى العميل، سواءً أراد استبدال بطاقة منتهية الصلاحية أم طلب بدل فاقد.

أصبح بإمكان عملائنا الدفع مثل السكان المحليين عند التسوق أونلاين في جميع أنحاء العالم

لقد طوّرنّا بطاقتنا المدفوعة مسبقاً متعددة العملات الافتراضية التي تم إطلاقها في عام 2021، والتي تسمح لعملائنا بحمل عملات متعددة وإدارتها والتبديل بينها بسلاسة في بطاقة واحدة، مما يبسط عملية تحويل العملات بدون رسوم صرف العملات الأجنبية، وبالتالي يوفر الوقت والمال على عملائنا. في عام 2022، أضفنا المزيد من العملات إلى الباقة مثل: الدولار الكندي والكرونة السويدية والفرنك السويسري والين الياباني.



أصبح بإمكان المغتربين الأردنيين في الخليج فتح حساب بنكي لدينا إلكترونياً

ندرك أنّ عدداً كبيراً من الأردنيين يعيشون ويعملون في الخليج، وقد أصبح بإمكانهم الآن فتح حساب بنكي إلكتروني لدينا عبر هواتفهم الذكية أثناء تواجدهم خارج الأردن وسيتم توصيل بطاقات القيد الفوري إليهم في بلد إقامتهم في غضون ثلاثة أيام. تهدف هذه الخدمة إلى تبسيط تجربة عملائنا والسماح لهم بالتعامل معنا أينما كانوا بكل راحة وسهولة.

نكافئ عملاءنا على ولائهم

نقدّر ثقة عملائنا بنا وولائهم لنا، لذا قرّرنا تحديث برنامج مكافآت الاتحاد من خلال تعيين مرتبة لكل عميل بناءً على تعاملاته المالية مع البنك ومنحه استرداداً نقدياً فورياً يصل إلى 3% على جميع حركات الشراء باستخدام جميع بطاقتنا البنكية، سواءً بطاقات القيد الفوري أم البطاقات الائتمانية، دون حد أدنى للإنفاق. ويستطيع العميل استخدام تطبيقنا البنكي لمعرفة المرتبة التي وصل إليها، ونسبة الاسترداد النقدي التي سيحصل عليها، وما يجب أن يفعله للانتقال إلى مرتبة أعلى أو الحفاظ على مرتبته الحالية. وسيتم الاحتفاظ بقيمة الاسترداد النقدي عن كل عملية شراء يقوم بها العميل تلقائياً في "خزنة الاسترداد النقدي" على التطبيق، ويستطيع تحويل مبالغ الاسترداد النقدي إلى حسابه في أي وقت، دون إلزامه بتاريخ انتهاء صلاحية.

ونتيجةً لذلك، شهدنا زيادةً متوسطةً بنسبة 17.5% في حركات بطاقات القيد الفوري و32% في حركات البطاقات الائتمانية، بالإضافة إلى ارتفاع عدد البطاقات الائتمانية النشطة بنسبة 17%.

اتحاد للأعمال

نؤمن في بنك الاتحاد بأنّ تمكين المجتمع المحلي والاقتصاد الأردني شرّف لنا وواجبٌ علينا في الوقت ذاته. ومن هذا المنطلق، نجدّد التزامنا بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لمساهمتها الكبيرة في النموّ والازدهار الاقتصادي الوطني. ولهذا السبب نستمر في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية لقطاعات محدّدة من خلال برنامج إقراض خاص بالشراكة مع البنك المركزي الأردني. وتشمل القطاعات المستفيدة: السياحة، الصناعة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، النقل، أنشطة التصدير، التدريب المهني والتقني.

إضافةً إلى ذلك، فقد أطلقنا هذا العام برنامجاً جديداً للشركات الناشئة تحصل بموجبه الشركات التي لم يمض على تأسيسها أكثر من عامين على حزمة من الخدمات البنكية بدون رسوم لمدة 365 يوماً، بما في ذلك الحوالات المحلية والدولية، وإدارة الحساب، وإدارة دفتر الشيكات، وإيداع العملات الأجنبية. كما يحصل عملائنا في هذا البرنامج على بطاقة ائتمانية موافق عليها مسبقاً، وأربع ساعات من الدعم القانوني، مع عدم اشتراط حد أدنى للرصيد. يهدف هذا البرنامج إلى دعم رواد الأعمال الشباب والشركات التكنولوجية وتمكينهم من الاستثمار والتوسع والنمو. وقد ساهم هذا البرنامج في جذب عددٍ كبيرٍ من الشركات الناشئة التي استفادت من خدماتنا البنكية المجانية.

في عام 2020، طرحنا حزم الحوالات المدفوعة مسبقاً للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة عملائنا على توفير الأموال في الحوالات التجارية المحلية والدولية من خلال شراء حزمة شهرية تسمح لهم بإجراء عددٍ معيّن من الحوالات. وفي عام 2022، قمنا بتوسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل الشركات الكبيرة وربط هذه الخدمة مع موقع "اتحاد للأعمال" لتمكين عملائنا من شراء حزم الحوالات بسهولة عبر الإنترنت.

ويستمر موقع "اتحاد للأعمال" بالنمو، حيث بلغت نسبة التسجيل في المنصة 64% من عملائنا من الشركات. كما نستمر في تقديم المزيد من الخدمات والمزايا الجديدة بناءً على ملاحظات وطلبات عملائنا منذ إعادة طرح المنصة بطلّتها الجديدة العام الماضي، بما في ذلك الوصول السريع إلى المعلومات وتلقي الإشعارات الفورية وإمكانية إجراء التعاملات بنقرات معدودة.

على سبيل المثال، طرحنا خدمة كليك (CliQ) للأعمال والتي كانت متاحةً سابقاً للأفراد فقط، حيث تستطيع الشركات تحويل واستلام مبالغ محلية تصل إلى 10,000 دينار أردني مجاناً وبسرعة وسهولة كبيرة عن طريق الاسم التعريفي للمستفيد أو رقم هاتفه فقط.

جائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة

تلقت الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص ضربة قوية من الجائحة، لكنني أحمل اليوم خبراً ساراً وهو عودة، بعد توقف استمر لمدة عامين أطلقنا جائزة بنك الاتحاد السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة مرة أخرى في عام 2022. وكانت الجائزة عبارة عن مكافأة لرواد الأعمال الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على التكيف.



أكثر من 162 شركة صغيرة ومتوسطة تقدّمت للتنافس على الجائزة، وذلك لأن هذا العدد الكبير من الشركات التي أثبتت قدرتها على التكيف بسرعة مع التغيرات يعني وجود عدد كبير من رواد الأعمال الأردنيين الذين يعملون بلا كلل أو ملل لتنمية اقتصادنا من خلال أفكارهم النيرة والمبتكرة.

وكانت الجائزة من نصيب بسمّة عريقات من شركة "منازل كُن" وذلك لأنها أظهرت قدرة كبيرة على التكيف من خلال تغيير نموذج عمل الشركة كلياً. فقد قامت هي وشريكها في أثناء الجائحة العالمية بتحويل شركة "عريقات مهندسون معماريون" إلى شركة جديدة قائمة على التكنولوجيا تمكّن العملاء من اختيار منازلهم وتصميمها وطلبها في غضون أسابيع معدودة من خلال منصة "منازل كُن".

والشركات المرشحة الأخرى التي تأهلت للمرحلة النهائية، هي: "Digitales" و "Jo Academy" و "WashyWashy" و "صوت". فوصلها للمرحلة النهائية بعد ذاته أكبر دليل على شغف وعزيمة رواد الأعمال الذين يقفون خلفها وقدرتهم على التكيف والابتكار حتى في أصعب الظروف. نحن في بنك الاتحاد نؤمن بالجرأة والشجاعة والإرادة القوية في ريادة الأعمال، وهي صفات يتحلّى بها هؤلاء الأشخاص. إن ريادة الأعمال من أهم القطاعات التي تُسهم في إثراء مجتمعنا وتنمية اقتصادنا.

نستمر في زيادة الوعي بعلامتنا التجارية

نتميّز بعلامتنا التجارية على الرغم من شدة المنافسة وصعوبة التميّز في السوق المحلية، حيث نؤمن بأنّ علامتنا التجارية لا تقتصر على ما نفعله بل تشمل مشاعر عملائنا أثناء رحلتهم معنا أيضاً؛ فنحن أولاً وأخيراً علامة تجارية يغلب عليها الطابع الانساني وتسعى إلى تحقيق أهداف محدّدة وبناء روابط متينة مع عملائها. واليوم نحن فخورون بعلامتنا التجارية القوية وسمعتنا الطيبة، وسعداء بأن الوعي بعلامتنا التجارية شهد ارتفاعاً بنسبة 71% خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بفضل تركيزنا على تجربة عملائنا، بالإضافة لكوننا جهة العمل المفضّلة للكثيرين في القطاع البنكي في الأردن.

جوائزنا

في عام 2022، حصلنا على جائزة أفضل تصميم لتجربة المستخدم وجائزة أفضل بنك لإدارة أمن المعلومات وعمليات الاحتيال على صعيد الخدمات البنكية الرقمية المقدمة للشركات من مجلة "جلوبال فاينانس" العالمية. كما حصلنا على جائزة أفضل بنك رقمي للشركات من المجلة ذاتها. وأخيراً وليس آخراً، حصلنا على جائزة أفضل تطبيق بنكي للهواتف الذكية في الأردن من مجلة "إنترناشونال بيزنس" العالمية.

ستجد القائمة الكاملة في صفحة 28

بناء ثقافة مؤسسية قوية

يتمحور عملنا وكل ما نفعله حول ثقافتنا، فهي سبب نجاحنا وازدهارنا وتحسّن أدائنا وكفاءتنا. ونؤمن بأنّ الثقافة المؤسسية القوية تعتمد على الكفاءات المتميّزة القادرة على حل المشكلات والتفكير خارج الصندوق والتغلب على كافة العقبات من أجل تقديم خدمة استثنائية وتجربة متميّزة لعملائنا. قوّتنا تنبع من التنوّع الكبير في أعضاء فريقنا، الذين يأتون من جميع مناحي الحياة، حيث لكلٍ منهم أهدافه وطموحاته ومهاراته المختلفة، لكنّ ما يجمعنا معاً هو هدفنا المشترك.

إنّ بناء مثل هذه الثقافة القوية يتخذ أشكالاً مختلفة، حيث قمنا هذا العام بترسيخ وتجديد التزامنا عن ثقافتنا المؤسسية من خلال فعالية كبيرة على مستوى البنك. ثمّ باشرنا في تنفيذ استراتيجيتنا طويلة الأجل، والتي تتماشى مع قيمنا وثقافتنا المؤسسية وأهدافنا، وحدّثنا البرنامج التوجيهي للموظفين المستجدين.

كما قمنا بتنفيذ مبادرات مختلفة مثل جلسات "قهوة مع الرئيس التنفيذي" و "Get Closer" مع رؤساء الإدارات المختلفة، إضافةً إلى ذلك، أجرينا "جولات ثقافية" ركّزت على فروع البنك في المحافظات بهدف تنسيق العمل بين جميع الفروع للعمل كفريق واحد. وقمنا أيضاً بتحديث نموذج تقييم الموظفين إلى نموذج شامل، ونحن الآن في صدد تنفيذ إطار جديد للكفاءات يضمن تطوير المهارات المطلوبة لتحقيق أفضل النتائج.

وقد أدّت استراتيجيتنا هذه إلى ارتفاع صافي نقاط الترويج للموظف (eNPS) بنسبة 15% لتبلغ 69%، ما يضعنا على قدم المساواة مع بعض أفضل جهات العمل في العالم. علاوةً على ذلك، أفاد 79% من موظفينا بتحسّن ثقافة البنك بعد مبادراتنا التي ركّزت على الثقافة.



ماضون بالتزامنا بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

أطلقنا برنامجاً متكاملًا للحلول المالية وغير المالية للسيدات باسم "شروق" في عام 2014، انطلاقاً من إيماننا بأن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة توفر فرصاً ثمينة للنمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة عملائنا، حيث ازداد عدد عميلات البنك بمعدل 10 أضعاف منذ إطلاق البرنامج في عام 2014.

إلى جانب الخدمات المالية، يقدم البرنامج مجموعة متنوعة من الخدمات غير المالية التي تتيح للسيدات الوصول إلى المعرفة والمعلومات والشبكات والأسواق. وتشمل هذه الخدمات الاستشارات القانونية، وفعاليات التعارف والتواصل، وورش العمل، وبرنامج شروق لتسهيل العودة إلى سوق العمل، وبرنامج شبكة شروق الذي يقدم للسيدات فرص التعرف على غيرهن من السيدات الملهيات اللواتي يشاركنهن نفس الرؤية. وتم في عام 2022 عقد 462 جلسة غير مالية مثل ورش العمل وجلسات الإرشاد والتوجيه من خلال شركائنا، حيث استفادت أكثر من 1,193 امرأة من الجلسات.

وبعد توقف دام عامين بسبب جائحة كورونا، أعادنا إطلاق برنامج "شروق" لتسهيل العودة إلى سوق العمل الذي يساعد السيدات على استكمال مسيرتهن المهنية بعد الانقطاع الاختياري عن العمل، وذلك من خلال سد الفجوة التعليمية لمساعدة السيدات على العودة بسلاسة إلى العمل في القطاع الخاص وتحقيق إمكاناتهن الحقيقية.

اخترنا هذا العام 37 سيدة من بين أكثر من 1,000 متقدمة. وأقمنا شراكات مع 6 مؤسسات تشاركنا نفس الرؤية لتوسيع نطاق تأثير البرنامج، ممّا أدى إلى مضاعفة عدد المستفيدات. وهذه المؤسسات هي: مؤسسة ولي العهد، بي دبليو سي (PWC)، زين، حكمة، جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن وصندوق أمام للاستثمار.

الاستدامة

لقد وضعنا استراتيجية الاستدامة ونشرنا تقرير الاستدامة الأول في عام 2022، كما أطلقنا مبادرات مالية جديدة في إطار هذه الاستراتيجية، ممّا يعكس التزامنا بالمساهمة في حماية كوكبنا ومجتمعنا ومملكتنا الهاشمية.

أطلقنا سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S) التي تضع حجر الأساس لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لعملائنا وتحديد معايير العناية الواجبة والمراقبة، وبالتالي تدعم عملية صنع القرار المسؤول في البنك. ومن خلال اعتماد هذه السياسة، نهدف إلى تعزيز الأعمال المستدامة وزيادة الشفافية والتأكد من أن عمليات إدارة المخاطر لدينا تتماشى مع أفضل الممارسات في القطاع، وأن قراراتنا المتعلقة بالإقراض والاستثمار سليمة ومستدامة بيئياً واجتماعياً. سنبدل كل جهد ممكن خلال عملية المنح لتحديد العواقب البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة المرتبطة بكل استثمار محتمل.

وقّعنا اتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لدعم الاقتصاد الأخضر في الأردن، حيث يواجه الأردن تحديات بيئية متعددة، مثل شح المياه والاعتماد الكلي على واردات الطاقة رغم الاستهلاك المرتفع. تُعدّ هذه الاتفاقية جزءاً من برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF) وتوفّر مبلغاً إجمالياً قدره 10 ملايين دولار أمريكي، يشمل مساهمة بقيمة 500,000 دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر (GCF). وبما أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في نمو الاقتصاد الأردني، سيقدّم الصندوق قروضاً للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات في التقنيات والخدمات ذات الصلة بالتغيّر المناخي والتكيف معه والتخفيف من آثاره.

أصبحنا أول مؤسسة مالية في المنطقة والعالم أجمع تتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لوضع خطة انتقالية لتوفيق تدفقاتنا المالية وممارساتنا التجارية مع أهداف اتفاق باريس للمناخ، بالإضافة إلى مراعاة اعتبارات المخاطر المناخية وتحديد الفرص التجارية المناسبة وتوفير المنتجات والخدمات ذات البصمة الكربونية المنخفضة لعملائنا.

تشمل الاتفاقية قرضاً بقيمة 35 مليون دولار أمريكي لتعزيز قدرة البنك على إقراض الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المملوكة من قبل سيدات. وسيتم استخدام عائدات القرض لزيادة فرص النمو المستدام في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص 10 ملايين دولار أمريكي من العائدات لمنح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها سيدات في الأردن في إطار برنامج "المرأة في الأعمال" لمساعدتهن على الاستفادة من الفرص العديدة غير المستغلة في السوق المحلية الناشئة.

وقّعنا اتفاقية مع شركة كريف لحلول تكنولوجيا المعلومات، التابعة لمجموعة كريف العالمية، بحيث تتيح الاتفاقية لبنك الاتحاد وعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى الاستفادة من منصة "Synesgy" الرقمية، والتي تعمل على تقييم هذه الشركات على أساس المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتأتي هذه الاتفاقية كجزء من توجهنا الاستراتيجي لدعم التمويل المستدام وسياسات الائتمان واستراتيجيات التمويل التجاري الصديقة للبيئة واختيار سلاسل التوريد وإدارة المخاطر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الشركات الكبرى، انطلاقاً من التزامنا بدعم المجتمع المحلي لمواجهة مختلف التحديات، من التغيّر المناخي إلى القضايا الاجتماعية والبيئية.



المسؤولية الاجتماعية

نحن بنك يعتبر المسؤولية الاجتماعية عنصراً جوهرياً نلتزم به التزاماً تاماً بحيث نسترشد به في قراراتنا وثقافتنا وقيمنا الداخلية. فالتزامنا بالمسؤولية الاجتماعية يعني التزامنا ببناء مستقبل أفضل للمساهمين وأعضاء فريقنا وعملائنا والمجتمع عموماً. حيث نسعى إلى خدمة مجتمعنا ولعب دور حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم الشركات الناشئة، ونشر الثقافة المالية، والاستثمار في المجتمع، فضلاً عن التزامنا بتخفيف الآثار البيئية السلبية الناتجة عن أنشطتنا التشغيلية.

وبالتالي، نسعى إلى تشجيع الابتكار ونؤمن بأن الاستثمار في التعليم والفرص التعليمية المتساوية هو المفتاح لبناء مستقبل أفضل وتسليح أفراد المجتمع بالمهارات والمعرفة اللازمة لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم. وأخيراً، فإن التزامنا بالتنمية المستدامة يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا، حيث نهدف إلى المساهمة الفاعلة في بناء مستقبل مستدام يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ونسعى دوماً للابتكار والتطوير والتوفيق بين الاحتياجات الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

الأهداف:

نعمل من خلال مبادراتنا المجتمعية والتطوعية في بنك الاتحاد على تبني مجموعة من أهداف التنمية المستدامة العالمية (UN SDGs)، والتي تشمل:



- الهدف 2: القضاء التام على الجوع
- الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف 4: التعليم الجيد
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين
- الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
- الهدف 13: العمل المناخي
- الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المبادرات الرئيسية في عام 2022

الشمول المالي والتمكين الاقتصادي



بصفتنا مؤسسة مالية، فإن التزامنا بتحسين حياة مجتمعاتنا يقودنا إلى التركيز على الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي. ولدعم ذلك قمنا بالتالي:

- مواصلة دعم مؤسسة إنجاز ووزارة التربية والتعليم من أجل تطوير مادة الثقافة المالية ضمن المنهاج الوطني للطلاب في جميع أنحاء المملكة.
- إطلاق جولة للثقافة المالية في ثلاث مدارس مختلفة في العاصمة عمّان. تهدف هذه الجولة والتي قمنا بها للسنة الثانية على التوالي إلى نشر الثقافة المالية بين ما يقارب الـ 370 طالب وطالبة من المرحلة الثانوية، بالتزامن مع أسبوع المال العالمي. تمثل الهدف من الجولة تأهيلهم مالياً قبل المرحلة الجامعية وتسلّحهم بالمهارات والمعرفة التي سيحتاجونها في مرحلتهم الحياتية المقبلة.
- استهداف أكثر من 500 طالب في المرحلة الأساسية (الفئة العمرية 6-12 عاماً) في المدارس الخاصة والحكومية في الأردن عن طريق عرض الدمى الخاص بالبنك بعنوان "بنك الأحلام" للثقافة المالية؛ حيث قدّم العرض تسعة موظفين من بنك الاتحاد مقنّ تطوّعوا لنشر الثقافة المالية بين الأطفال.
- الاستمرار في دعم شركة وصل للتوعية والتثقيف للعام الرابع على التوالي من خلال برنامج "شبكة وابتكر"، الذي استهدف 29 شاباً وشابة عاطلين عن العمل من شتّى المحافظات. يقدّم البرنامج للشباب والشابات الباحثين عن عمل التدريب اللازم لإطلاق مشاريعهم التجارية الخاصة وتشبيكهم مع حاضنات أعمال محلية مختلفة. وكنتيجة للبرنامج، تم احتضان 8 أفكار من قبل حاضنات الأعمال في عام 2022.
- الاستمرار بدعم 18 سيدة جرفية انضمّمن إلى برنامج تمكين المرأة التابع لمؤسسة نهر الأردن بالشراكة مع إيكيا؛ حيث يهدف البرنامج إلى مساعدة المشاركات في الحصول على التدريبات المختلفة لتطوير مهاراتهم في مجال الحرف اليدوية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لهنّ ضمن هذا المشروع.
- رعاية مشاركة 25 امرأة من الطفيلة ومادبا وعمّان وإربد في مجموعة من الدورات التدريبية في مجال التجارة الإلكترونية لمساعدتهنّ على تنمية أعمالهنّ عبر الإنترنت، وذلك من خلال الإرشاد المجاني من خبراء التجارة الإلكترونية بالشراكة مع مؤسسة وهب الفرع والبنك الدولي.
- في عام 2020 أطلقنا مدونة بنك الاتحاد للثقافة المالية، والتي تغطي مواضيع مختلفة بدءاً من أساسيات الإدارة المالية والتوفير وإعداد الميزانية والخدمات البنكية إلى المستقبل والتقنيات التي ترسم ملامح القطاع المالي والبنكي. نشرنا 100 مقالة باللغتين العربية والإنجليزية في عام 2022، بمعدل نموّ بلغ 13% شهرياً مع زيادة عدد القراء بنسبة 50% مقارنةً بالعام السابق للغتين معاً.
- إطلاق أول بودكاست عربي للثقافة المالية باسم "مالي ومالك"، والذي يغتسر المفاهيم البنكية والمالية للمتابعين ويشرح لهم الممارسات السليمة لإدارة الأموال والادخار وسداد الديون والاستثمار. تم نشر البودكاست في عام 2022 وهو متاح على جميع منصات البودكاست: أبل بودكاست، جوجل بودكاست، ساوند كلاود، أنغامي، كاست بوكس، ديزر وسبوتيفاي.

الرفاه الاجتماعي



- نؤمن بأهمية القيم العائلية ونعمل معاً لتوفير متطلبات الحياة الأساسية لكل فرد من أفرادها. فعلى مدار العام الماضي قمنا بـ:
- إطلاق حملة الـ 100 أمنية لجمع التبرعات لعيد الأضحى المبارك بالتعاون مع جمعية مسرة الخيرية، والتي هدفت إلى جمع التبرعات النقدية لتلبية 300 أمنية لأطفال مصابين بأمراض مزمنة، وشارك فيها عملاؤنا وموظفونا عبر تطبيقنا البنكي.
- إطلاق حملة لتشجيع الناس على التبرع بالفائض من طعامهم للمحتاجين خلال شهر رمضان المبارك، بالتعاون مع بنك الطعام الأردني وتطبيق "كريم"، حيث تكفلنا بتغطية تكاليف رحلات "كريم" لتوصيل الطعام الفائض الذي يتبرع به الناس إلى بنك الطعام الأردني من منازلهم. وقد تم جمع 6,673 وجبة إفطار للأسر العفيفة من خلال الحملة.
- توقيع شراكة استراتيجية لدعم منظمة تضامن التي تعمل على تنظيم الحالات الإنسانية والمجتمعية عن طريق التحقق من أقيمتها وإتاحتها على منصة إلكترونية واحدة من خلال تطبيق على الهواتف المحمولة يساعد الجهات المانحة على تقديم الدعم بسهولة.
- استمرار دعمنا لجمعية الحسين لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم منحتين دراسيتين للطلاب ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى دعم 38 مستفيداً للحصول على أطراف اصطناعية وأجهزة تقويمية.
- الاستمرار بشراكتنا الاستراتيجية مع مؤسسة الحسين للسرطان من خلال رعاية برنامجي "أنقذ حياة" و"حصالة الخير". يهدف كلا البرنامجين إلى جمع التبرعات من طلاب وموظفي المدارس، والتوعية بمرض السرطان وأهمية اتباع أسلوب حياة صحي. نتيجةً لهذه الشراكة، شاركت 33 مدرسة خاصة و12,000 طالب في سباق "أنقذ حياة" في عام 2022، وبلغت التبرعات 120,000 دينار أردني. أما بالنسبة إلى حملة "حصالة الخير"، فقد شاركت 46 مدرسة حكومية في جمع تبرعات بلغت قيمتها 132,445 دينار أردني.
- بالإضافة إلى الدعم المقدم لمؤسسة الحسين للسرطان، واصلنا تقديم الدعم لأكاديمية مركز الحسين للسرطان للتعليم والتدريب، والتي تهدف إلى تطوير معرفة ومهارات الممارسين في مجال رعاية مرضى السرطان وبناء قدرات القوى العاملة في المؤسسة. كما تعمل الأكاديمية أيضاً على تطوير وتحديث المحتوى التعليمي المتعلق بالأورام في كليات الطب بالجامعات الأردنية. نتيجةً لهذه الشراكة، تم تقديم 43 دورة تدريبية شارك فيها 1,990 موظفاً طبياً وإدارياً في عام 2022.
- تجديد شراكتنا مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين لشراء المستلزمات الطبية للمراكز الصحية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.
- استمرار شراكتنا مع منصة "نوى"، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، بصفتنا شريكاً مؤسساً استراتيجياً، واستخدام المنصة للوصول إلى مختلف مؤسسات المجتمع المحلي، ودعم المستفيدين، وتشجيع الشباب على التطوع عبر منصة "نحن". كما قمنا بتنفيذ ثمانية مشاريع مجتمعية من خلال منصة "نوى" استفاد منها أكثر من 1,800 مستفيداً من شتى المحافظات.
- استمرار دعمنا لتكية أم علي من خلال توزيع الطرود الغذائية على 588 مستفيداً وسبع أسر عفيفة.
- تنظيم مجموعة من الأنشطة الترفيهية وموائد الإفطار لـ 360 طفلاً محتاجاً خلال شهر رمضان المبارك لرسم البسمة على وجوههم ونشر روح العطاء.

البيئة



أحرزنا تقدماً كبيراً في تحقيق أهدافنا البيئية خلال عام 2022 ومنها:

- تنفيذ برنامج التوعية البيئية والسياحية "أنا قادر" في عمان وإربد ومادبا، بالتعاون مع مبادرة "همة ولمة" والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد)، حيث تم استهداف 346 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 10-12 عاماً وأقهارهم من خلال هذا البرنامج. يستخدم البرنامج أنشطة تفاعلية مثل الرياضة والرقص والموسيقى وأنشطة بناء الفرق لإيصال المعلومات المتعلقة بأهمية المحافظة على البيئة. وقام المشاركون نتيجة لهذا البرنامج بإطلاق مبادرات مجتمعية بيئية مستدامة ضمن مناطقهم..
- إطلاق برنامج "صون" للعمل الشبابي المناخي بالشراكة مع منظمة اليونيسف ووزارة الشباب ووزارة البيئة كجزء من التزامنا بحماية كوكبنا والحد من الآثار السلبية للتغير المناخي. يشمل برنامج "صون" (حماية/ حفظ، باللغة العربية) نشاطات متعددة تتمحور حول نشر الوعي وبناء القدرات وتنفيذ المبادرات البيئية المحلية ومساندة جهود الدعم الوطني بما يخص موضوع التغير المناخي والتقليل من آثاره السلبية، ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى أكثر من 100,000 شاباً وشابة خلال عامي 2022 و2023.
- تضمنت شراكتنا مع اليونيسف أيضاً رعاية مؤتمر الشباب المحلي للتغير المناخي (LCOY) بمشاركة رواد العمل المناخي من الشباب والشابات من مختلف المحافظات الأردنية. قدّم المؤتمر للشباب والشابات فرصة لمشاركة الأفكار والموارد والخبرات والطلول المحتملة لمواجهة تداعيات التغير المناخي؛ حيث اجتمع 100 مشارك من شتى أنحاء المملكة لمناقشة المخاوف والأولويات المناخية والبيئية الملحة وتوحيد أصواتهم للمطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة من خلال تقديم ورقة سياسية بشأن التغير المناخي. لقد اكتسب المشاركون معرفة كافية ووعياً كبيراً حول موضوع التغير المناخي، ممّا مهّد الطريق لمشاركتهم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ، مصر.
- توسيع نطاق مبادرتنا البيئية "بلاستيكا" لتشمل 20 سيدة من جبل النظيف هذا العام. تهدف المبادرة إلى إعادة تدوير البطاقات البنكية البلاستيكية منتهية الصلاحية واستخدامها في صنع إكسسوارات وقطع فنية فريدة من نوعها تُصنع بسواعد وجهود هؤلاء السيدات، وتُخصّص جميع عائدات البيع منها كمصدر دخل إضافي لهنّ ولعائلاتهنّ. وفي عام 2022، تم إعادة تدوير حوالي 80 ألف بطاقة بنكية بلاستيكية منتهية الصلاحية وتحويلها إلى حوالي 5,000 قطعة فنية وإكسسوارات تم بيعها في متجر هوت سبوت في قرية الصويفية ومن خلال طلبات خاصة.
- نتائج مشروع أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في ثلاثة مواقع (وادي العيس، والسخنة، وسطح مبنى الإدارة الرئيسية) خلال عام 2022:
 - توفير نقدي بمقدار 1,387,696 دينار أردني.
 - خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 7,785,183 كغم.
 - وصول إجمالي إنتاج الطاقة إلى 4,988,813.55 كيلوواط في الساعة.
 - تغطية 49 مبنى وفرع للبنك بأنظمة الطاقة الشمسية.
- تبني إحدى مسارات جمعية درب الأردن والذي يمتد من منطقة سد الملك طلال إلى رميمين وطوله 15.7 كم، بهدف تشجيع السياحة المحلية ودعم وتمكين المجتمع المحلي في المنطقة. كما تم إقامة فعالية خاصة لموظفي البنك والسياح ضمن هذا المسار للترويج له ودعم المجتمع المحلي فيه، وتم شراء جميع المستلزمات للفعالية من أكثر من 100 مقدم خدمة في المنطقة. وتم أيضاً تنظيم فعالية لتنظيف المسار من قبل متطوعين من البنك قبل الفعالية.

الوصول إلى المعرفة



- تشكيل مستقبل الأجيال القادمة يعتمد بصورة أساسية على التعليم والوصول إلى المعرفة. لذلك، نحرص على توفير فرص متساوية في التعليم والمعرفة والمهارات للشابات والشباب. قمنا بتمكين الوصول إلى التعليم خلال عام 2022 من خلال ما يلي:
- تقديم 25 منحة دراسية للطلاب المتفوقين في الأردن وفلسطين.
- إطلاق حملة "العودة إلى المدرسة" التي قام خلالها موظفونا وموظفاتنا بالتبرّع بحقائب مدرسية جديدة لمائة من الطلاب الأقل حظاً من مدرسة النزهة للبنين الحكومية. واحتوت الحقيبة مجموعة من الأدوات القرطاسية التي سيحتاجها الطلبة خلال عامهم الدراسي الجديد. بالإضافة إلى تنظيم نشاط تفاعلي ترفيهي أدخل الفرح لقلوبهم ورسم البسمة على وجوههم.
- الاستمرار في دعم مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم مبادرتين تعليميتين رئيسيتين: "مدرستي" و"صندوق الأمان لمستقبل الأيتام". ضمن مبادرة مدرستي، تم دعم أكثر من 1,026 طالبة و70 معلمة من مدرسة أم معبد الثانوية للبنات من خلال رعاية برنامج الأندية الطلابية "مساحتي"، والذي يوفّر للطلاب مساحة تعليمية بديلة للتعلّم والنمو من خلال الأنشطة والأندية الطلابية بعد ساعات الدوام المدرسي. أما بالنسبة لصندوق الأمان، فقد قمنا برعاية تسعة طلاب لمواصلة تعليمهم الجامعي من خلال الصندوق وقدمنا لهم مجموعة من الدورات التدريبية لبناء قدراتهم وتأهيلهم للمستقبل بشكل أفضل.
- دعم مؤسسة "رنين" غير الحكومية للقصص المسموعة، والتي تهدف لتنمية مهارة الاستماع والمهارات اللغوية لدى الأطفال في المناطق الأقل حظاً. تم تنفيذ المشروع هذا العام في مدرسة أم معبد الحكومية بمشاركة 350 طالبة و7 معلمات في 28 ورشة عمل حول القصص المسموعة.
- توقيع شراكة استراتيجية مع منصة "أبواب" لدعم مبادرة "تساوي" والتي تهدف للوصول إلى أكثر من مليون طالب ومساعدتهم في الحصول على حقهم المشروع بالتعليم، مستهدفةً بشكل خاص اللاجئين وغيرهم ممن يواجهون صعوبةً في الوصول إلى التعليم النظامي و/أو استكمالهم.

الثقافة والفنون:

- تلعب الثقافة والفنون دوراً أساسياً في بناء الروابط القوية بين أفراد المجتمع، لذا نسعى دائماً لدعم المشهد الثقافي والفني في الأردن من خلال رعاية مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل:
- رعاية معرض "دار آرت" في قرية الصويفية الذي شاركت فيه مجموعة واسعة من الفنانين من الأردن والدول العربية. وقد تضمّن المعرض مجموعات فنية من معارض مختلفة وأكثر من 160 فناً مستقلاً عرضوا أعمالهم الفنية تحت سقف واحد.
- دعم الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا والتي تهدف إلى المحافظة على التراث الأثري والثقافي والبيئي للمواقع الأثرية في الأردن وبالأخص في مدينة البترا، كونها إحدى مواقع التراث العالمي المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي.
- رعاية مهرجان جرش للثقافة والفنون بدورته السادسة والثلاثين والذي حضره أكثر من 300 ألف شخص من الأردن والدول المجاورة.
- رعاية مهرجان "ألوان" - مهرجان الطفل الدولي، والذي نظّمته شركة تنمية العقول الياقة للفعاليات الثقافية والترفيهية. شارك في المهرجان مجموعة من الفنانين من مختلف أنحاء العالم، وتضمّن مجموعة من العروض العالمية المشوّقة والأنشطة التفاعلية والفنية والحرفية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 12 عاماً.
- رعاية الحفل الموسيقي الثاني للفنانة الفلسطينية ناي البرغوثي في الأردن والتي حضرها أكثر من 800 شخص، حيث أحيّت الفنانة الحفل وأطربت مسامع الحضور بصوتها العذب وأغاني الطرب الأصيل.
- رعاية المسرحية الموسيقية الكلاسيكية "ساحر أوز" في مدرسة المشرق الدولية من أداء وإخراج طلاب ومعلمي المدرسة.
- رعاية أكبر مسرحية في تاريخ مدرسة البكالوريا - عمان (باغزي مالون) والتي حضرها أكثر من 1,140 شخص من جميع الأعمار.
- رعاية مسرحية "أعظم رجل استعراض" (The Greatest Showman) من إنتاج أكاديمية ستاردست بالشراكة مع مدرسة المونتيسوري الحديثة، والتي حضرها أكثر من 900 شخص.
- أسس بنك الاتحاد مؤسسة بنك الاتحاد في عام 2022 بهدف إثراء الفنون في الأردن والعالم العربي. لطالما كان بنك الاتحاد داعماً قديماً للفنون والثقافة في الأردن مؤمناً بأن الموسيقى والفنون لديها القدرة على إثراء وتنمية المجتمعات وتوسيع الآفاق.



- تتمحور المؤسسة حول معهد عقان للفنون الأدائية (AIPA) الذي يعزّز التعليم والتدريب في الموسيقى والمسرح، وأوركسترا حجرة عقان (ACO) التي تُحيي حفلات تجمع بين الموسيقى الكلاسيكية الغربية والشرقية. وإلى جانب موسم الحفلات الموسيقية الرئيسي، يشارك أعضاء الأوركسترا في أعمال التوعية والتعليم على نطاق اجتماعي واسع في الأردن.
- أحيّت أوركسترا حجرة عقان 8 حفلات موسيقية كلاسيكية حضرها 1,885 شخصاً في عام 2022.
- قدّم معهد عقان للفنون الأدائية 415 ساعة من دروس الموسيقى في عام 2022.
- نظّمنا 3 حفلات موسيقية في قرية الأطفال الأردنية (SOS) وجمعية الأسرة البيضاء وقدّمنا فرصة للأطفال مبادرة "مدرستي" لحضور حفل موسيقي في مدرسة الجالية الأمريكية (ACS).

الأنشطة التطوعية

التطوع هو جزء كبير من ثقافتنا، وبيئتنا الداخلية تحفزنا دوماً على العطاء، فشغفنا غير محدود تجاه مجتمعنا. في عام 2022، ساهم عدد من موظفي البنك من مختلف فروع وإدارات البنك بـ 763 ساعة تطوعية وتمكنوا من الوصول إلى نحو 5,145 طفلاً وشاباً وشابة من خلال 27 نشاطاً تطوعياً.

التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

المبلغ الإجمالي	المجال
136,536.38	الوصول إلى المعرفة
244,157.91	الشمول المالي والتمكين الاقتصادي
866,758	الرفاه الاجتماعي
124,601	البيئة
138,360	الثقافة والفنون
121,175	أخرى
1,631,588.29	المجموع

إدارة المخاطر

نجدّد ونعزّز التزامنا بإدارة المخاطر في ظل الظروف الاقتصادية والجيوسياسية والسوقية المتغيرة، حيث نعتمد هيكلاً تنظيمياً قوياً ومنهجية حوكمة فعالة لتحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة وتخفيفها وبما يتماشى مع المعايير العالمية، مما مكّنتنا من تطبيق ممارسات فعالة وبناء ثقافة قوية لإدارة المخاطر. وهذا مهم للغاية بالنسبة لنا لأننا نعتقد أن كل عضو من فريقنا يجب أن يكون مسؤولاً عن تحديد المخاطر ومراقبتها.

نعمل أيضاً على تعزيز جوانب ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر ونطمح للاستمرار في ذلك طوال عام 2023، حرصاً منا على العمل دائماً بصورة آمنة ومسؤولة وحفاظاً على ثقة العملاء والشركاء والمستثمرين بنا لإدارة المخاطر على النحو الأمثل. وقد ركّزت ممارساتنا هذا العام على المجالات التالية:

مخاطر السوق والسيولة

اعتمدنا هذا العام أداة جديدة لإدارة الموجودات والمطلوبات آلياً، والتي مكّنتنا من تقييم مخاطر السوق وإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل أفضل عن طريق سيناريوهات الأوضاع الضاغطة وصدمات المخاطر الديناميكية. وفي المقابل ساعدنا ذلك على تخفيف المخاطر وتحسين الميزانية العمومية.



أمن المعلومات

تُعَدُّ تقوية إطار الأمن السيبراني وحماية سرية وخصوصية البيانات من أولوياتنا القصوى على صعيد إدارة المخاطر. وبالتالي، اعتمدنا استراتيجيات حديثة تتماشى مع أفضل الممارسات ولوائح خصوصية البيانات، مثل النظام الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR) ومعايير أمن البيانات في صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS).

أولاً، اعتمدنا حلاً لمنع تسرب البيانات من أجل مراقبة وكشف ومنع اختراقات البيانات من خلال تحديد وتصنيف البيانات الحساسة، ومراقبة استخدامها وحركتها، وتطبيق ضوابط الوصول وسياسات أمن البيانات لمنع الوصول غير المصرح به إليها.

وثانياً، اعتمدنا أداة إدارة سلامة الملفات (FIM) لمراقبة ورصد التغييرات في المجلدات والملفات وأنظمة الملفات الداخلية في وقت حدوثها من أجل ضمان سلامة البيانات. ولعبت هذه الأداة دوراً كبيراً في مساعدتنا على كشف الهجمات السيبرانية والتهديدات الداخلية ومخالفات الامتثال والرد عليها عن طريق مراقبة سلامة الملفات والأنظمة الحرجة.

نعتمد بشكل دائم على الأداتان أعلاه في تقوية إطار الأمن السيبراني وتأمين أنظمتنا وزيادة قدرتنا على حماية البيانات وضمان السرية.

إدارة المخاطر التشغيلية

تم اعتماد إطار عمل المرونة التشغيلية لتمكين عملياتنا من مواجهة التهديدات المستقبلية والحماية منها، بالإضافة إلى الاستجابة والتكيف والتعافي والاستفادة من خبراتنا في الأزمات السابقة لتقليل تأثيرها على الأعمال وضمان استمرارية عملنا.

مخاطر الائتمان

تم تصنيف البنك من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في عام 2022، مع الأخذ بالاعتبار التصنيف الائتماني للحكومة الأردنية عند مستوى "BB-". مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ حيث تثبتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة المُصدّر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل لبنك الاتحاد عند مستوى "BB-". مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأشارت في تصنيفها إلى الامتياز المحلي القوي للبنك وقوة التمويل والسيولة لديه.

التدقيق

في عام 2022، تعاقدنا مع شركة التدقيق الخارجي "بي دبليو سي" لإجراء عملية التقييم الخارجي المستقل المطلوبة بموجب معايير التدقيق الدولية، وذلك للتأكد من أنّ عملية التدقيق الداخلي في البنك تستوفي معايير القطاع العالمية. وقد حصلت عملية التدقيق الداخلي على أعلى درجة ممكنة وفقاً لنتائج عملية التقييم التي يتم إجراؤها عادةً كل خمس سنوات، مما يؤكد التزامنا بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ الأخلاقيات المهنية وأفضل الممارسات العالمية.

الامتثال

أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أحرزنا العام الماضي تقدماً كبيراً في ضمان امتثال عملياتنا للمعايير العالمية وأفضل الممارسات الدولية من أجل حماية البنك وعملائنا. أولاً، قمنا بتحديث السياسات والإجراءات والأنظمة المستخدمة في مراقبة التعاملات التي تقع ضمن نطاق أنشطة البنك ومنتجاته. وثانياً، عملنا على زيادة فاعلية وكفاءة الضوابط الرقابية لكشف وردع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تعاونت مختلف إدارات البنك في العمل في هذا المجال من أجل تحديد المخاطر وتعزيز برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك، حيث تم تقييم المخاطر واتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف منها. وثالثاً، قمنا بمراجعة إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء من أجل تعزيز حمايتهم وتطبيق بروتوكولات مراقبة الامتثال لفتح حساباتهم ومراقبتها دون التأثير على تجربتهم. وأخيراً، قمنا بزيادة كفاءة وفاعلية عملية مراقبة حركات العملاء من خلال تحديث نظامنا القائم على المخاطر في عام 2022.

نظام العقوبات الدولية

تماشياً مع جهودنا لضمان الامتثال التنظيمي والتشريعي، عملنا على تعديل سياسات وإجراءات فريق العقوبات الاقتصادية لتتماشى مع سياسات العقوبات الدولية. وتضمنت جهودنا الاستمرار في تحسين الأنظمة المسؤولة عن مراقبة الحركات المالية مثل تحسين ظروف التصعيد وزيادة فاعلية الأنظمة. إضافةً إلى ذلك، حدّثنا قوائم البلدان الخاضعة للعقوبات بالتعاون مع دائرة المؤسسات المالية. وأعدنا هيكله فريق العقوبات الاقتصادية وتقسيمه إلى فريقين: أحدهما يُعنى بأنظمة فحص العقوبات ومطابقة الأسماء والآخَر يُعنى بدراسة الحركات ذات المخاطر العالية والعناية الواجبة.



أدت عملية إعادة الهيكلة إلى تقليص وقت معالجة التعاملات، وانعكست إيجاباً على تجربة العملاء. كما تواصلنا مع عدد من الشركات الدولية لاستبدال نظام الفحص الحالي بنظام آخر أحدث وأفضل من أجل تلبية متطلبات سياسات ولوائح العقوبات الدولية التي تتطور باستمرار وتقديم الخدمات المصرفية بفاعلية أكبر.

الامتثال التنظيمي والحوكمة

يؤمن بنك الاتحاد بأهمية نشر ثقافة الامتثال داخل البنك وبين الموظفين. وبالتالي، أنشأنا هذا العام تقويمياً شهرياً لإرسال الرسائل التثقيفية إلى جميع الموظفين بهدف تشجيعهم على الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة لضمان بيئة عمل مهنية وأخلاقية وعالية الكفاءة.

امتثالاً لقواعد حوكمة الشركات الأردنية الصادرة عن دائرة مراقبة الشركات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، قامت إدارة الامتثال بتقييم مدى التزام الشركات التابعة للبنك بتعليمات حوكمة الشركات. وأدى هذا التقييم إلى إعداد ميثاق يعزز مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجالس إدارة الشركات التابعة لضمان أفضل الأسس لحوكمة الشركات والامتثال.

البرامج التدريبية

نستثمر في تدريب الموظفين لضمان تزويد فريقنا بالمهارات والمعرفة اللازمة لتقديم أفضل الخدمات والالتزام بأعلى معايير الامتثال، حيث خصصنا 10% من إجمالي ميزانية التدريب لهذا العام لتطوير وتقديم برامج تدريبية لنشر ثقافة الامتثال وضمان اتساقها على مستوى الموظفين كافة.

وتضمن البرنامج تدريب الموظفين على المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال التنظيمي، وسياسات العقوبات والحصار، وموضوعات الأمن السيبراني، والنصوص الإرشادية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى مكافحة الفساد والرشوة، من خلال نظام التعلم الإلكتروني. وتم عقد امتحانات لجميع الموظفين في نهاية البرنامج التدريبي. كما تعين على جميع الموظفين الجدد استكمال المتطلبات التدريبية الوجاهية في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم.

بالإضافة إلى ذلك، حصل 50% من موظفي إدارة الامتثال على شهادات متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية (مثل: شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CAMS)، شهادة مسؤول امتثال معتمد (CCO)، شهادة جمعية الامتثال الدولية - العقوبات (ICA - Sanctions)، شهادة مدير امتثال معتمد (CCM)، شهادة المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CCRS)، في حين حصل عدد من موظفي خط الدفاع الأول على شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CAMS).

وقدّم مدير إدارة الامتثال جلسة تدريبية وجاهية لأعضاء مجلس الإدارة غطت مجالات الامتثال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية، استعرض خلالها بعض دراسات الحالة ذات الصلة.



جوائزنا

◆ جائزة أفضل تطبيق بنكي للهواتف الذكية

من مجلة International Business Magazine

◆ جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية

لعام 2022 من يورو موني

◆ جائزة رائد السوق في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة

لعام 2022 من يورو موني

◆ جائزة البنك الأكثر نشاطاً في الأردن في مجال تمويل التجارة الدولية

من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)

◆ جائزة رائد السوق في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات

لعام 2022 من يورو موني

◆ جائزة أفضل بنك في مجال تمكين وتطوير الموظفين في الأردن

لعام 2022 من اتحاد المصارف العربية

◆ جائزة أفضل بوابة إلكترونية/ تصميم لتجربة المستخدم (UX) ضمن جوائز أفضل بنك رقمي للشركات في الشرق الأوسط

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"

◆ جائزة أفضل بنك في مجال أمن المعلومات وإدارة عمليات الاحتيال ضمن جوائز أفضل بنك رقمي للشركات في الشرق الأوسط

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"

◆ جائزة رائد السوق في مجال الحلول الرقمية

لعام 2022 من يورو موني

◆ جائزة البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً ضمن جوائز أفضل بنك رقمي للشركات في الشرق الأوسط

من مجلة نيويورك العالمية "جلوبال فاينانس"



تحليل المركز المالي

ونتايج الأعمال لعام 2022



أولاً: المركز المالي لعام 2022

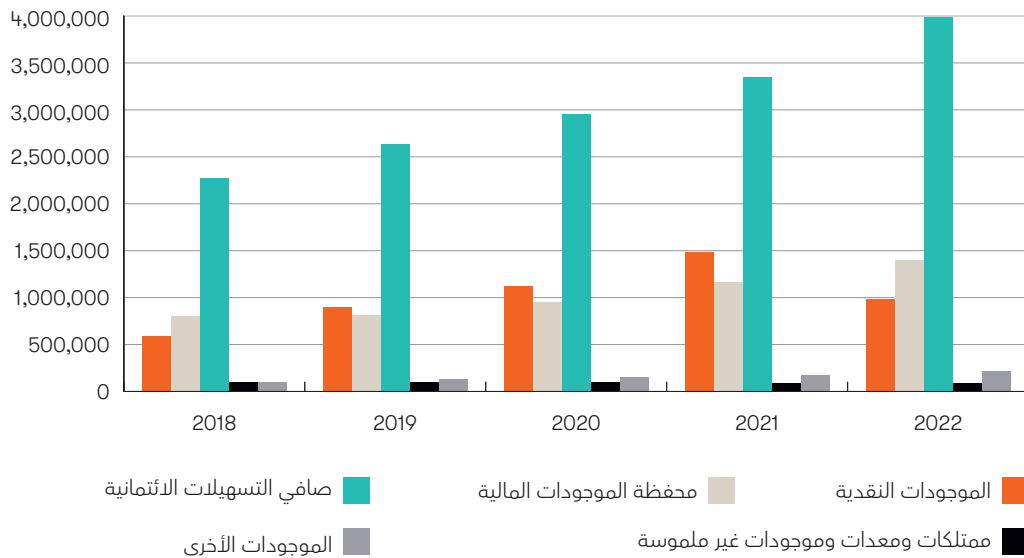
إجمالي الموجودات

استمر البنك بتحقيق معدلات نمو ايجابية في معظم بنود موجوداته، مما ساهم ذلك في إرتفاع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2022 بنسبة (6.8%) مقارنة مع نهاية عام 2021، حيث بلغت الزيادة (428) مليون دينار لتصل إلى (6,691) مليار دينار. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (11.6%)، كما سجل معدل العائد عليها ما نسبته (0.7%).

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2018 – 2022):

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 2021-2022
الموجودات النقدية	585,729	897,673	1,122,593	1,484,678	983,163	(%33.8)
محفظة الموجودات المالية	807,702	814,423	950,878	1,161,552	1,405,491	21.0%
صافي التسهيلات الائتمانية	2,277,918	2,635,851	2,951,628	3,351,124	3,991,119	19.1%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	96,672	96,549	95,829	93,877	95,410	1.6%
الموجودات الأخرى	100,048	135,180	152,777	171,290	215,708	25.9%
مجموع الموجودات	3,868,069	4,579,676	5,273,705	6,262,521	6,690,891	6.8%

(لأقرب ألف دينار)



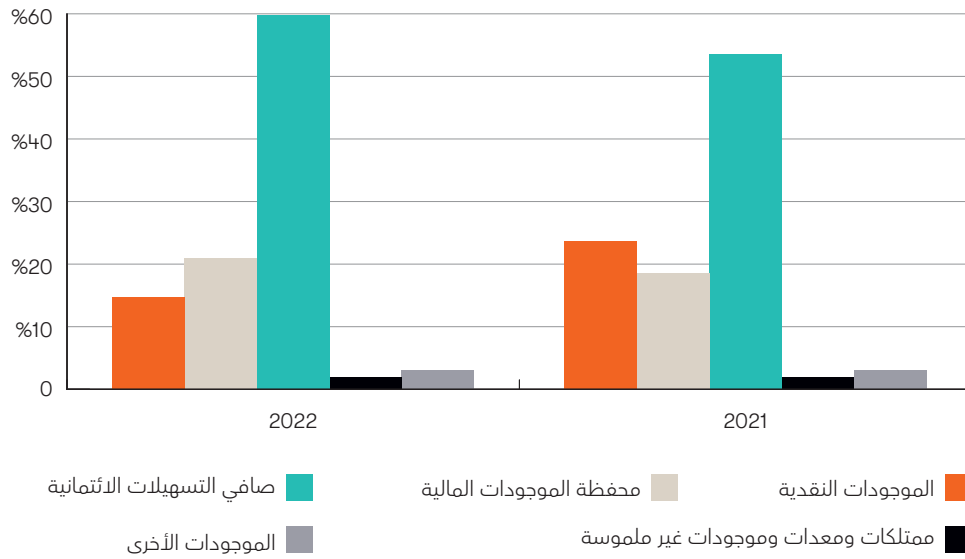
(لأقرب ألف دينار)

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لبنود موجودات البنك لعام 2022، فلا زال بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة يحتل مركز الصدارة بنسبة تعادل (59.7%) من إجمالي الموجودات مقارنة مع (53.5%) في عام 2021، يليه محفظة الموجودات المالية والتي شكلت ما نسبته (21.0%) مقارنة مع (18.5%)، كما شكلت الموجودات النقدية ما نسبته (14.7%) مقارنة مع (23.7%) في نهاية العام المنصرم.

وبتحليل دور تلك البنود في توليد العوائد التي يجنيها البنك جراء توظيف أمواله مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المتبعة ومخاطر كل بند من تلك البنود، فإنها تعكس مقدرة البنك على إدارة أصوله بالشكل الأمثل وإستغلال مصادر أمواله في تعظيم الدخل.



الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

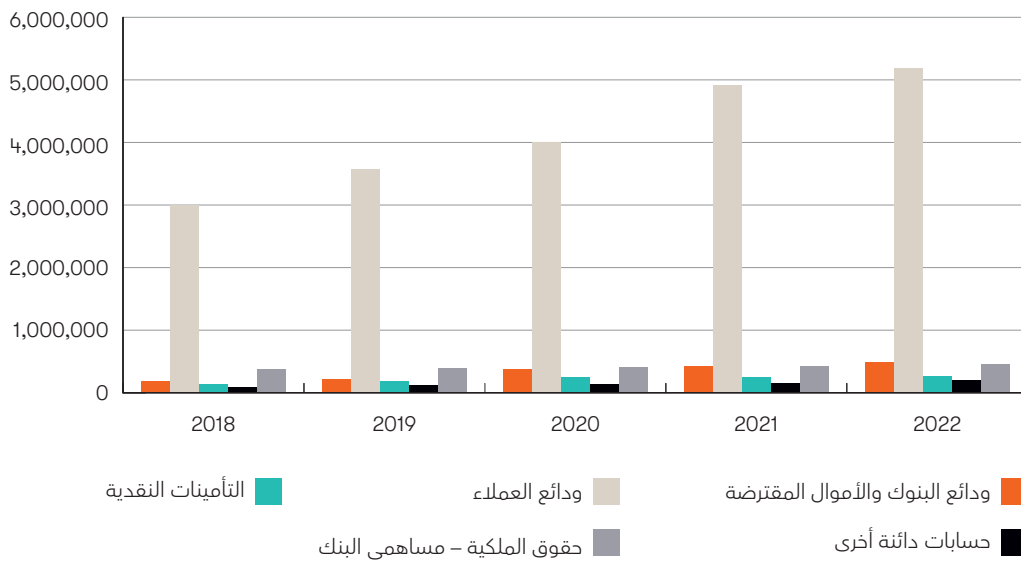


المطلوبات وحقوق الملكية:

يبين الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2018 – 2022):

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 2021-2022
ودائع البنوك والأموال المقترضة	181,924	215,167	370,840	425,349	479,558	%12.7
ودائع العملاء	2,988,950	3,575,967	4,003,011	4,910,374	5,186,344	%5.6
التأمينات النقدية	141,815	185,698	251,303	244,828	257,368	%5.1
حسابات دائنة أخرى	88,134	123,599	142,148	152,502	207,584	%36.1
حقوق الملكية – مساهمي البنك	376,742	387,273	407,956	428,012	453,047	%5.8

(لأقرب ألف دينار)

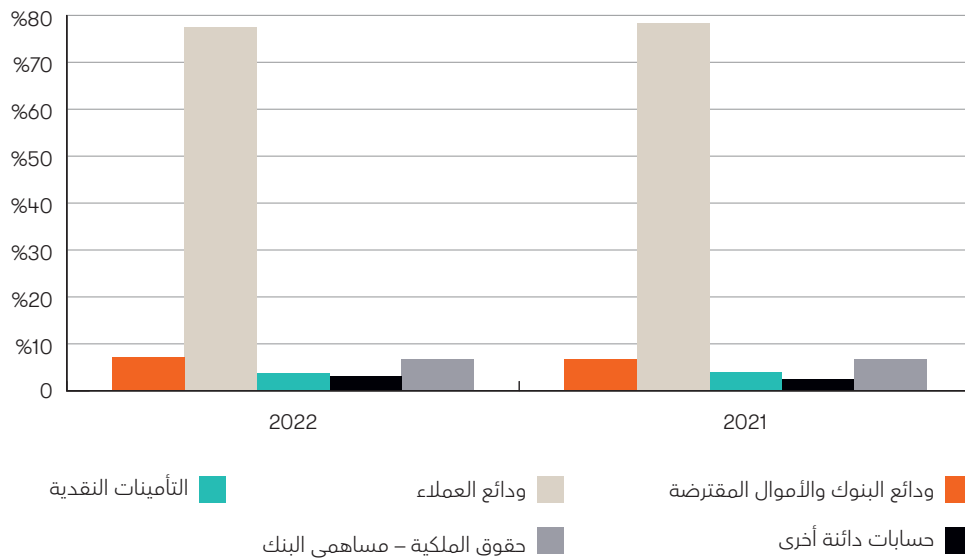


(لأقرب ألف دينار)



وبالنظر إلى الأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (77.5%) منها مقارنة مع ما نسبته (78.4%) كما في نهاية عام 2021، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (6.8%) محافظة على نفس النسبة من العام الماضي، يليه بند ودائع البنوك والأموال المقترضة والذي شكل نسبة تعادل (7.2%) مقارنة مع (6.8%) في نهاية العام الماضي. في حين شكل بندي التأمينات النقدية والحسابات الدائنة الأخرى ما نسبته (3.8%) و(3.1%) مقارنة مع (3.9%) و(2.4%) على التوالي.

الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محفظة الموجودات المالية

- **السندات:** إرتفع رصيد السندات في نهاية عام 2022 بمبلغ (226) مليون دينار أي ما نسبته (20.5%) مقارنة مع نهاية عام 2021 ليصل إلى (1.327) مليار دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع السندات بالدينار الأردني بمبلغ (122) مليون دينار أي ما نسبته (15.5%)، بالإضافة إلى إرتفاع في السندات بالعملات الأجنبية بمبلغ (104) مليون دينار والتي شكلت نسبة نمو بلغت (32.9%).
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** قام البنك خلال عام 2022 بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر استثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي محفظة الاسهم بمقدار (18.2) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (29.9%)، ليبلغ رصيده في نهاية العام (79) مليون دينار مقارنة مع (60.8) مليون دينار في نهاية عام 2021.

إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

أظهرت القوائم المالية للبنك لعام 2022 نمواً في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (19.1%) عن عام 2021 لتصل إلى (4.179) مليار دينار. الأمر الذي يدل على سياسة البنك الهادفة إلى تعظيم العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع رصيد التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة نمو بلغت (16.6%)، وارتفاع رصيد التسهيلات بالعملة الأجنبية وبنسبة تعادل (42.9%).

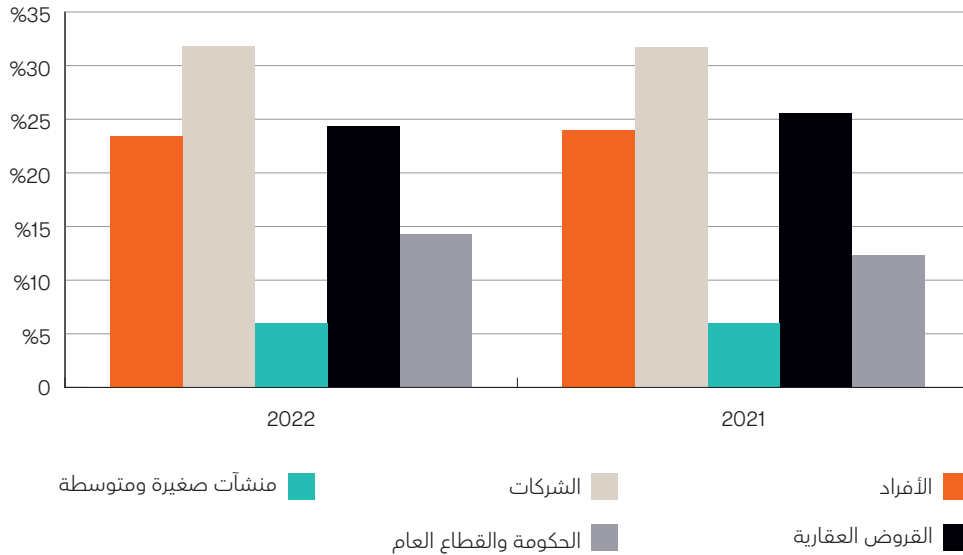
وبالنظر إلى معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2018 - 2022)، فقد سجل النمو ما نسبته (11.9%).

وبتحليل هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فقد بلغت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (23.4%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (24.0%) في نهاية العام الماضي، كما سجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكلت (6.0%). بالإضافة إلى نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات والتي بلغت (31.8%) من إجمالي التسهيلات مقارنة مع (31.7%) في نهاية العام الماضي.



وبالنسبة للقطاع العقاري، فقد بلغت مع نهاية عام 2022 ما نسبته (24.4%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (25.6%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (14.3%) مقارنة مع (12.3%) في نهاية عام 2021.

الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



مخصص تدني التسهيلات

تعزيزاً للمركز المالي للبنك وتماشياً مع متطلبات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بالإضافة الى تطبيق معيار (IFRS9)، استمر البنك في إتباع سياسة التحوط والاحتفاظ بالضمانات الجيدة لتغطية التسهيلات الممنوحة لعملاءه، كما قام البنك بأخذ مخصص تدني لمواجهة أية خسارة متوقعة مقابل أي تسهيلات غير عاملة. وعليه، فقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (171.9) مليون دينار مقابل (141.5) مليون دينار في نهاية عام 2021. ومن الجدير بالذكر، بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة المقابل لإجمالي التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة قد بلغ ما نسبته (76.3%) مقارنة مع (77.4%) في عام 2021. كما بلغت نسبة التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (3.29%) مقارنة مع ما نسبته (3.26%) في عام 2021.

ودائع العملاء

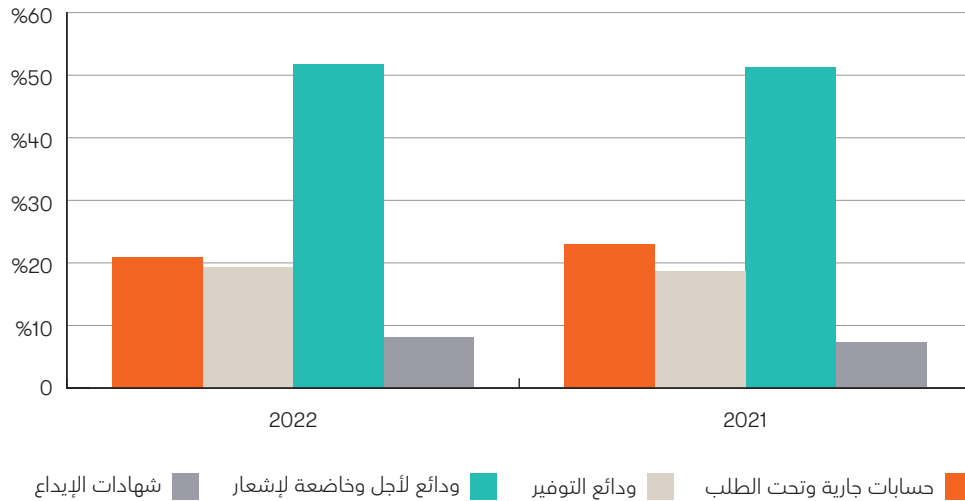
بلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية لإجمالي ودائع العملاء (11.7%) بالرغم من الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة على مدار تلك الأعوام، حيث حقق البنك من خلال برامجه المتميزة والمنافسة من استقطاب العملاء وبمختلف الشرائح المستهدفة نمواً إيجابياً بلغت نسبته (5.6%) مقارنة مع نهاية عام 2021 وبمقدار (276) مليون دينار، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (5.186) مليار دينار. وعليه، فقد بلغت حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي داخل المملكة ما نسبته (12.35%) مقابل (12.44%) في نهاية عام 2021.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (9.5%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (5.3%)، وبالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجلت نسبة ارتفاع بلغت (4.4%). أما ودائع قطاع الشركات الكبرى فقد بلغت نسبة الانخفاض حوالي (5.7%).



وبتحليل هيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع لأجل وخاضعة لإشعار" ما نسبته (51.7%) من إجمالي الودائع مقابل (51.2%) في نهاية عام 2021، وشكلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبةً بلغت (20.9%) مقارنة مع (22.9%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (19.3%) مقارنة مع ما نسبته (18.6%) في عام 2021. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (8.1%) مقابل (7.3%) في عام 2021 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (25.0) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (5.8%) ليصل في نهاية عام 2022 إلى (453) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (3.8%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن معدل العائد على حقوق الملكية قد حافظ على نسبته المحققة من العام الماضي والتي تعادل (7.8%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2022.

مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال (13.80%) مقابل (14.49%) في نهاية عام 2021، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (12.5%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (11.62%) مقابل (12.70%) في عام 2021. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال.

المركز التنافسي للبنك

بالنظر إلى نسب النمو التي حققها البنك في إجمالي التسهيلات الائتمانية وإجمالي الودائع مقارنة مع نسب النمو التي حققها القطاع المصرفي الأردني لعام 2022، فإنه يدل بوضوح على قدرة البنك على المنافسة في ظل الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة، وبلغت حصته السوقية ما نسبته (13.25%) للتسهيلات الائتمانية، فضلاً عن نسبة إجمالي ودائع العملاء والتي بلغت نسبتها (12.35%).

وبحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني لعام 2022، والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بأن نسبة نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (8.54%) مقارنة مع (4.85%) في عام 2021، في حين بلغت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء (6.54%) مقابل (7.43%) في نهاية العام الماضي.



وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسبة نمو بلغت (18.93%) لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (14.69%) في عام 2021، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (5.71%) مقارنة مع (22.70%) في نهاية العام المنصرم.

نسبة النمو				
بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2021	2022	2021	2022	
%14.69	%18.93	%4.85	%8.54	التسهيلات الإئتمانية المباشرة
%22.70	%5.71	%7.43	%6.54	ودائع العملاء:
%36.78	(%3.57)	%9.69	%0.67	الجارية وتحت الطلب
%18.66	%9.08	%7.93	(%1.79)	توفير
%21.74	%6.93	%6.81	%12.14	لأجل
(%2.58)	%5.12	%6.42	%8.25	التأمينات النقدية

مؤشرات المتانة المالية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
العائد على معدل إجمالي الموجودات	%1.1	%0.9	%0.6	%0.7	%0.7
العائد على معدل حقوق الملكية	%9.6	%8.3	%5.9	%7.8	%7.8
كفاية رأس المال	%14.12	%13.99	%14.48	%14.49	%13.80
التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة/ إجمالي التسهيلات	%4.93	%4.24	%3.83	%3.73	%3.66
تغطية مخصص تدني التسهيلات لإجمالي (Coverage Ratio) الديون ضمن المرحلة الثالثة	%73.4	%77.7	%75.1	%77.4	%76.3
إجمالي السيولة القانونية	%118.58	%117.97	%122.77	%144.49	%119.88

ثانياً: نتائج أعمال البنك

الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة

أظهرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات ارتفاعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (242) مليون دينار في عام 2018 لتصل إلى (352) مليون دينار في نهاية عام 2022 وبمعدل نمو سنوي نسبته (7.8%). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام 2021 بنسبة بلغت (21.8%).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكلت الفوائد التي تتجبت عن التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (80.3%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2022، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (19.3%) عن نهاية عام 2021، ولتسهيلات الشركات ما نسبته (11.2%)، وحققت نسبة نمو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (25.1%). كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات القروض العقارية ما يعادل (18.4%)، بالإضافة إلى نمو نسبته (25.1%) قد تم تحقيقها لتسهيلات الحكومة والقطاع العام.

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة، فقد ارتفعت بنسبة (30.9%) مقارنة بعام 2021، لتصل إلى (35.8) مليون دينار.

الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة

سجل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (30%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (8.9%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (90) مليون دينار في عام 2018 لتصل إلى (137.2) مليون دينار في نهاية عام 2022.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (84.6%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تألفت من ودائع البنوك والتأمينات النقدية والأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.



المصاريف التشغيلية

ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (7.6%) بين (2018 – 2022) من (82.9) مليون دينار لتصل إلى (119.7) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (43.1) مليون دينار إلى (57.5) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (46.7) مليون دينار مقابل (28.7) مليون دينار في نهاية عام 2018. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (11) مليون دينار إلى (15.6) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بأن ارتفاع المصاريف التشغيلية ناتج عن قيام البنك بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم أنحاء المملكة حيث وصل عدد الفروع في عام 2022 إلى (58) من (47) فرع عام 2018. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفوّة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في أنظمة البنك التكنولوجية المتميزة وفي إطلاق حملات اعلانية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم بها البنك.

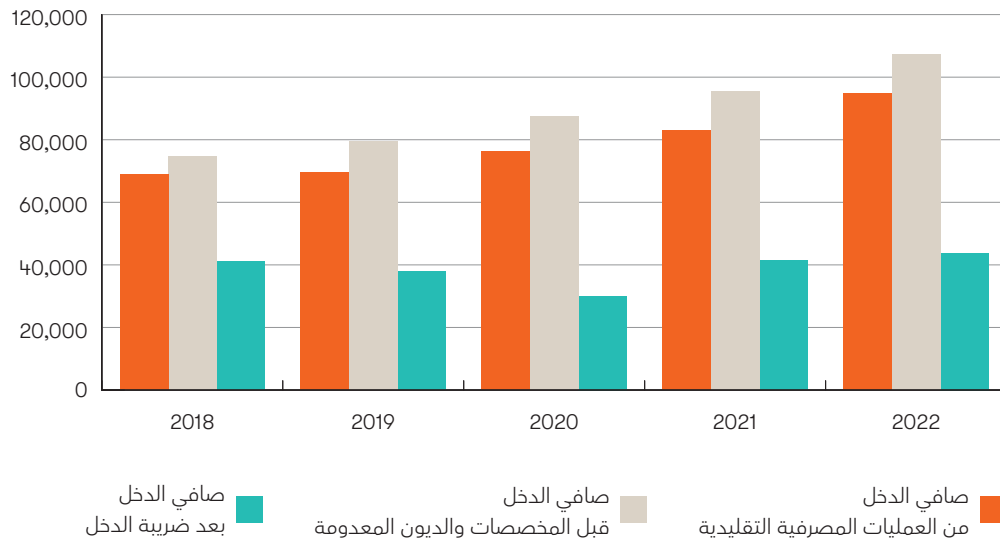
صافي الدخل

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (14.2%) ليبلغ مع نهاية عام 2022 (94.7) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (6.5%). كما ارتفع صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (107.3) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (12.6%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (43.8) مليون دينار كما في نهاية عام 2022 لتبلغ نسبة النمو ما يعادل (5.7%).

وبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2018–2021).

البيان	2022	2021	2020	2019	2018
الفوائد والعمولات المقبوضة	351,615	288,776	277,050	279,716	241,562
الفوائد والعمولات المدفوعة	137,197	105,570	103,803	117,288	89,760
صافي الفوائد والعمولات	214,418	183,206	173,247	162,429	151,802
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	119,750	100,297	96,987	92,863	82,854
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	94,668	82,909	76,260	69,566	68,948
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	11,440	6,840	6,750	6,965	5,854
الدخل من الإستثمارات	(840)	3,370	3,063	1,351	(1,433)
إيرادات أخرى	2,007	2,160	1,462	1,457	1,346
صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل	107,275	95,279	87,535	79,337	74,715
المخصصات	35,540	30,096	40,628	17,991	12,185
ضريبة الدخل	27,934	23,758	16,863	23,330	21,444
صافي الدخل بعد الضريبة	43,800	41,425	30,044	38,016	41,086

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)



تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة



إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسساتنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم اعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب اعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والافصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق احكام هذه التعليمات.

ولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

1. عصام حليم جريس سلفيتي رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التسهيلات ولجنة الحوكمة المؤسسية

سنة الميلاد: 1944

الشهادة العلمية:

حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من 1997/6 ولتاريخه.
- مدير عام بنك الاتحاد من 1989/07-2008/07.
- رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من 2006/02 – ولتاريخه.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1986/10-1989/6.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة شركة فنادق الشرق الاوسط والكومودور - شركة مساهمة عامة سابقاً.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للاستثمار - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.



2. باسم عصام حليم سلفيتي نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1972

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.
- حاصل على شهادة ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.
- **الخبرات العملية:** رئيس مجلس امناء HTU (جامعة الحسين التقنية).
- عضو مجلس إدارة PNT الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا.
- عضو مجلس إدارة ISSF الصندوق الأردني للريادة.
- عضو مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس إدارة LIWWA
- ممثل شركة الاتحاد الإسلامي في مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة.
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK 2013-2017.
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (2006 – 2013) (Perella Weinberg Partners, London Uk).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (2000 – 2006) (Morgan Stanley & Co. London UK).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (1994 – 1998) (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California).

3. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1949

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974
- **الخبرات العملية:** رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام 1975 وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها - شركة مساهمة عامة.



4. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - وهي مؤسسة حكومية أردنية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

ويمثلها:

جلال أنور موسى العجلوني - (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)
عضواً في لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1981

- الشهادة العلمية: حاصل على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2006.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003.
- حاصل على شهادة Certified Project Manager (CPM) عام 2011.
- حاصل على شهادة Certified Credit Analyst(CCA) عام 2008.
- الخبرات العملية: رئيس قسم الخزينة في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي لغاية تاريخه.
- نائب رئيس هيئة مديرين - شركة الضمان للتأجير التمويلي - سابقاً.
- عضو مجلس إدارة - شركة مصانع الاجواخ الأردنية المساهمة المحدودة- سابقاً.

5. عماد محمد علي عبد الخالق (عضو غير تنفيذي، مستقل) انتهاء الاستقلالية في تاريخ 2022/12/23

رئيس لجنة الترشيح والمكافآت، وعضو في لجنة التسهيلات، ولجنة الادارة حتى تاريخ 2022/12/23

سنة الميلاد: 1963

- الشهادة العلمية: حاصل على شهادة بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الامريكية.
- الخبرات العملية: مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005-2022.
- نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين 2009-2010.
- شغل عدة مناصب في شركة ميونخ - المانيا آخرها مدير إقليمي أول 1990-2005.
- عضو مجلس ادارة في شركة اسيا للتأمين كردستان - العراق.
- عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن.
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS) / البحرين.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.



6. مغيث غياث منير سختيان (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة التسهيلات ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الإدارة

سنة الميلاد: 1973

- الشهادة العلمية:**
 - حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية Rensselaer Polytechnic Institute –Troy, New York عام 1994.
 - ماجستير ادارة اعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.
- الخبرات العملية:**
 - عضو منتدب لشركة GSM Specialized Services (2013 وحتى تاريخه).
 - مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية 2000 JP Morgan USA -2003.
- عضويات مجلس الإدارة:**
 - عضو مجلس ادارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GSM Holdings
 - عضو مجلس ادارة شركة الاتصالات الفلسطينية
 - عضو مجلس ادارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI
 - عضو مجلس ادارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings
 - عضو مجلس امناء مركز كولومبيا للابحاث – الشرق الاوسط Columbia University Middle East Research Center
 - عضو مجلس امناء المعهد الاردني للاعلام
 - لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

7. رنا جميل سعيد عبادي (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق وعضو في لجنة الامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية

سنة الميلاد: 1966

- الشهادة العلمية:**
 - حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية
- عضويات مجلس الإدارة:**
 - مستشار مالي ومستشار التحول الرقمي لمجموعة شركات عز العرب.
 - عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة اوراسكوم المالية القابضة.
 - شغلت عدة مناصب في مجموعة اوراسكوم وأورنج:
 - نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة.
 - نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من 2009/4 ولغاية 2011/12.
 - نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من 2007/1 ولغاية 2009/4.
 - المدير المالي التنفيذي من 2002/6 ولغاية 2006/12.
 - مدير مالي للشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من 1995 ولغاية 1997.
 - مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من 1988 ولغاية 1995.
 - عضو مجلس إدارة - الشركة الدولية للتأجير التمويلي - جمهورية مصر العربية.
 - عضو مجلس إدارة - الشركة الدولية للتمويل - جمهورية مصر العربية.
 - عضو مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات - وزارة الصناعة والتجارة المصرية.
 - لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



8. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الامتثال ورئيس لجنة الترشيح والمكافآت وعضو لجنة الحاكمية المؤسسية ولجنة التدقيق

سنة الميلاد: 1940

- **الشهادة العلمية:** حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول / شيكاغو في الولايات المتحدة الاميركية.
- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الاميركية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.
- **الخبرات العملية:** الشريك المسؤول في شركة آرثر أندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن.
- رئيس مجلس ادارة شركة المشرق للتأمين - رام الله سابقا.
- رئيس مجلس ادارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا.
- عضو مجلس الامناء - مستشفى العيون - القدس / سانت جون سابقا.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف / القدس سابقا.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس سابقا.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

9. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافآت

سنة الميلاد: 1962

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الاميركية
- بكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الاميركية
- **الخبرات العملية:** ادارة الثروات العالمية والاستثمارات لدى بنك بوبيان الكويت منذ 2022 وحتى تاريخه.
- الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للإستثمار (الكويت) منذ يوليو 2018 - 2022.
- عضو مجلس الادارة في بنك لندن والشرق الاوسط منذ 2015 ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016.
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015.
- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام 2012.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



10. الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

تاريخ تأسيسها: تأسست الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بموجب القانون رقم (6) لسنة 1981 كشركة مساهمة ليبية مملوكة بالكامل للدولة الليبية ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة إلى أن آلت تبعيتها للمؤسسة الليبية للاستثمار بموجب القرار رقم 205 لسنة 2006 والقانون رقم 13 لسنة 2010.

راس مال الشركة: (3.5) مليار دينار ليبي.

طبيعة نشاط الشركة: التأسيس أو المساهمة في التأسيس والتملك الكلي أو الجزئي للشركات والمشروعات الإستثمارية في الأنشطة الإقتصادية المختلفة. الإقراض أو إقتراض الأموال.

ومثليها:

موسى الحسن عتيق علي في المقعد الأول من تاريخ 2022 /12/01

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو لجنة التدقيق وعضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1986/11/29

الشهادة العلمية: درجة الماجستير في القانون في المملكة المتحدة جامعة Bournemouth

الخبرات العملية:

- عضو مجلس اداره الشركة الدولية للاستثمار الفندقية

- عضو مجلس ادارة مصرف الساحل والصحراء

- رئيس مجلس إدارة شركة الوساطة المالية

- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات البترولية

- مدير عام للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية حتى تاريخه

- مدير عام محفظة ليبيا افريقيا للاستثمار

- مستشار قانوني للشركة الليبية

- امين سر مجلس الإدارة لمحفظة ليبيا افريقيا

محمد التبانى علي الاجدل في المقعد الثاني من تاريخ 2022 /12/01

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو لجنة المخاطر وعضو لجنة الامتثال وعضو لجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1974/04/23

الشهادة العلمية: بكالوريوس اقتصاد جامعة طرابلس

الخبرات العملية:

- مدير مكتب رئيس مجلس إدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة الليبية

- عضو مجلس إدارة شركة 6 اكتوبر للمشروعات الزراعية

- عضو هيئة المديرين شركة الإسكان للاستثمارات السياحية والعقارية- سابقا

- مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار

- مستشار رئيس مجلس الإدارة المؤسسة الليبية للاستثمار

- عضو اللجنة الاستثمارية الشركة الادخارية للاستثمارات والتنمية العمرانية

- مدير إدارة المساهمات والتقييم المؤسسة الليبية للاستثمار الى تاريخه



امجد سمير امحمد ابوراوي في المقعد الاول حتى تاريخ 2022/11/20 (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر حتى تاريخ 2022/11/20

سنة الميلاد: 1986

الشهادة العلمية: حاصل على شهادة المحاسبة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن لعام 2008.

- الخبرات العملية:
- مدير الإدارة العامة للاستثمار في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى حتى الآن.
 - رئيس قسم الحسابات والميزانية في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من 2013 _ 2019.
 - محاسب في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من 2008_2013.
 - عضو مجلس إدارة في شركة OLA ENERGY من 2017-2020.
 - لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

فوزي مصباح علي ابو خزام في المقعد الثاني حتى تاريخ 2022/11/20 (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة الامتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات حتى تاريخ 2022/11/20

سنة الميلاد: 1965

الشهادة العلمية: • الشهادة العلمية درجة التخصص الدقيق الدكتوراه بهندسة البرمجيات جامعة نيويورك - كندا

• درجة التخصص الماجستير هندسة البرمجيات - جامعة اكيديا- كندا

• بكالوريوس هندسة ميكانيكيه جامعة بنغازي- ليبيا

الخبرات العملية: • مدير إدارة المدفوعات والتسويات بمصرف ليبيا المركزي

• عضو مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية (مصر) غير متفرغ

• نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الصحاري (غير متفرغ)

• مساعد المدير العام للعمليات التشغيلية بالمصرف التجاري الوطني

• مدير مشروع التطوير الشامل بالمصرف التجاري الوطني بالتعاون مع شركة استشارية عالمية

• مدير إدارة تقنية المعلومات بالمصرف التجاري الوطني

• عضو هيئة تدريس متعاون مع أكاديمية الدراسات العليا طرابلس

• عضو هيئة تدريس بجامعة سبها

اللجان الفنية: • نائب رئيس اللجنة الاستراتيجية بالمصرف المركزي

• رئيس اللجنة العليا للتقنية بمصرف ليبيا المركزي

• رئيس لجنة تطوير المعاملات الالكترونية بالسوق المصرفي الليبي

• عضو لجنة التدريب وتطوير الموارد البشرية بمصرف ليبيا المركزي

• عضو اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

• عضو لجنة المعلومات بجمعية المصارف الليبية.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2022:

لا يوجد أي أعضاء قاموا بتقديم إستقالاتهم خلال العام المذكور ولكن تم استبدال ممثلين عضو المجلس الاعتياري السادة الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كلا من السيد امجد سمير امحمد ابو راوي والسيد فوزي مصباح علي ابو خزام بالممثلين الجديدين السيد موسى عتيق والسيد محمد الأجدل.



ثالثاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة الحاكمية المؤسسية
- لجنة المخاطر
- لجنة الإمتثال
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
- لجنة الإدارة
- لجنة التسهيلات

عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس خلال العام 2022:

1. اجتماعات مجلس الإدارة: (7) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات							اسم العضو
12/21	11/20	10/09	08/14	06/05	04/17	02/17	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عصام حليم جريس سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
غياب	حضور	حضور	غياب	غياب	حضور	حضور	مغيث غياث منير سحتيان
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / جلال أنور موسى العجلوني
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد علي عبد الخالق
-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية / فوزي مصباح علي ابو خزام حتى تاريخ 2022/11/20
-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية / امجد سمير امحمد ابوراوي حتى تاريخ 2022/11/20
حضور	-	-	-	-	-	-	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية / موسى الحسن عتيق علي من تاريخ 2022/12/01
حضور	-	-	-	-	-	-	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية / محمد التباتي علي الاجدل من تاريخ 2022/12/01

2. لجنة التدقيق: (9) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات									اسم العضو
12/28	12/18	10/30	09/29	07/27	06/26	04/24	03/27	02/10	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جلال أنور موسى العجلوني
-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	امجد سمير امحمد ابو راوي الى تاريخ 2022/11/20
غياب	-	-	-	-	-	-	-	-	موسى الحسن عتيق علي من تاريخ 2022/12/01



3. لجنة الحاكمية المؤسسية: اجتماعين

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		اسم العضو
12/20	09/11	
حضور	حضور	عصام طليم جريس سلفيتي
حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي

4. لجنة إدارة المخاطر: (5) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات					اسم العضو
12/19	10/16	08/08	05/16	03/23	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام طليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جلال أنور موسى العجلوني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد علي عبد الخالق
-	حضور	حضور	حضور	غياب	أمجد سمير امحمد أبو الراوي لغاية 2022/11/20

5. لجنة الإمتثال: (4) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
11/22	08/10	04/27	02/16	
حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
-	حضور	حضور	حضور	فوزي مصباح علي أبو خزام لغاية 2022/11/20
-	-	--	-	محمد التبان علي الابدل منذ 2022/12/1

6. لجنة الترشيحات والمكافآت: (4) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
12/19	11/14	07/26	03/28	
حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد علي عبد الخالق
حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده



7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: (3) إجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
2023/01	2022/10/12	2022/05/31	2022/03/24	
	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حليم السلفيتي
	حضور	حضور	حضور	فوزي مصباح علي ابو خزام
	حضور	حضور	غياب	مغيث غياث منير سختيان

- سيتم عقد الاجتماع الرابع للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 وذلك بسبب تعديل أعضاء اللجان حيث سيحل السيد موسى الحسن عتيق علي بدلا من السيد فوزي مصباح علي ابو خزام.

8. لجنة الإدارة: (21) إجتماع

اسم العضو					
عماد محمد علي عبد الخالق	باسم عصام حليم سلفيتي	مغيث غياث منير سختيان منذ تاريخ 2020/2/20	“محمد نبيل” عبد الهادي محمد حموده		
حضور	حضور	حضور	حضور	01/06	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
حضور	حضور	حضور	حضور	01/13	
حضور	حضور	غياب	حضور	01/30	
حضور	حضور	حضور	حضور	02/03	
حضور	حضور	حضور	حضور	02/10	
حضور	حضور	حضور	حضور	02/17	
حضور	حضور	حضور	حضور	03/17	
حضور	حضور	غياب	حضور	03/24	
حضور	حضور	حضور	حضور	04/17	
حضور	حضور	حضور	حضور	04/21	
حضور	حضور	حضور	حضور	05/12	
حضور	حضور	حضور	حضور	05/19	
حضور	حضور	حضور	حضور	06/02	
حضور	حضور	غياب	حضور	06/23	
حضور	حضور	حضور	غياب	07/07	
حضور	حضور	غياب	حضور	08/04	
حضور	حضور	غياب	حضور	09/29	
حضور	حضور	حضور	حضور	10/06	
حضور	حضور	حضور	حضور	10/27	
حضور	حضور	حضور	حضور	11/24	
حضور	حضور	حضور	حضور	11/22	



9. لجنة التسهيلات: (43) إجتماع

اسم العضو							
عصام حليم جريس سلفيتي	"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده	مغيث غياث منير سختيان	باسم عصام حليم سلفيتي	عماد محمد علي عبد الخالق			
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	01/06	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	01/13		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	01/20		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	01/30		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	02/03		
حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	02/10		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	02/17		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	02/24		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	03/03		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	03/17		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	03/24		
حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	04/07		
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	04/14		
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	04/21		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	05/12		
غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	05/19		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	05/29		
غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	06/02		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	06/09		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	06/23		
حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	07/07		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	07/21		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	07/28		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	08/04		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	08/11		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	08/18		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	08/25		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	09/01		
حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	09/8		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	09/15		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	09/22		
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	09/26		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/06		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/13		
حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	10/20		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/27		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/03		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/10		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/17		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/24		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	12/01		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	12/08		
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	12/22		

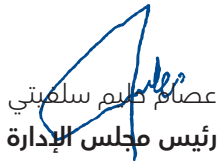
- بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي عام 2022 اربع اجتماعات. وأحد هذه الاجتماعات تم فيه تحقيق شرط الاجتماع مع المدقق الخارجي بدون حضور الادارة التنفيذية.
- يكون مدير تنفيذي دائرة الامتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
- تمارس اللجان المهام المناطة بها وفقا لما جاء في دليل الحوكمة المؤسسية



رابعاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها

المنصب التنفيذي	الاسم
الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
نائب الرئيس التنفيذي	ديما مفلح محمد عقل
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامله
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية	محمد محمود احمد برجاق
رئيس إدارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال
رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة التدقيق	بشار "محمد خير" عوض عباينه
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية	فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
رئيس إدارة التكنولوجيا	عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي
رئيس إدارة المخاطر	خالد عبدالملك محمد عبدالملك
مدير تنفيذي اول إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	نتالي مازن يوسف النبر*
مدير تنفيذي اول إدارة الامتثال	تامر واصف "محمد موسى" بركات*

ملاحظة: تم الموافقة من قبل مجلس الادارة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 2022/12/21 على ترقية السيد تامر واصف " محمد موسى" بركات من منصب مدير تنفيذي اول إدارة الامتثال الى منصب رئيس إدارة الامتثال والسيدة نتالي مازن يوسف النبر من منصب مدير تنفيذي اول إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق الى منصب رئيس الاتصال المؤسسي والتسويق وتم مراسلة البنك المركزي بكتاب رقم (7210/7) بتاريخ 2023/1/2 وتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الاردني على ما ذكر اعلاه في كتاب رقم 483/2/10 بتاريخ 2023/1/9.


عصام سليم سلميتي
رئيس مجلس الإدارة



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية



أنشطة الشركة الرئيسية:

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية وعمليات التمويل لقطاعات الافراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة الى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة واصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء. كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (تحت الطلب، التوفير، لاجل وشهادات الإيداع).

مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2022 (58) فرعاً بالإضافة الى وحدة الصرافة المركزية، وحدة صرافة البوليغراف وجبل اللويذة، مستودعات البوندد، شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية، شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية):

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة - الشميساني	633	فرع الشميساني	24
فرع جبل عمان	6	فرع دابوق	13
فرع الجاردنز	18	فرع الصويفية	11
فرع شارع مكة	14	فرع الجبيهة	9
فرع سيتي مول	20	فرع ضاحية الياسمين	6
فرع مرج الحمام	9	فرع وسط البلد	6
فرع الوحدات	7	فرع ماركا	13
فرع تاج مول	15	فرع عبدون	16
فرع عبدون الشمالي	6	فرع ام اذينة	13
فرع جو بارك	9	فرع جبل الحسين	7
فرع شارع الرينبو	5	فرع جامعة اربد	7
فرع البيادر	7	فرع الراية	6
فرع الكرك	9	فرع خلدا	13
فرع سحاب	7	فرع طبربور	6
فرع الهاشمي الشمالي	4	فرع مادبا	8
فرع الزرقاء	7	فرع الزرقاء الجديدة	9
فرع الرمثا	6	فرع اربد	8
فرع الحصن	8	فرع العقبة	14
فرع ماحص	5	فرع العبدلي مول	14
فرع المفرق	7	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	11
فرع المقابلين	10	فرع جرش	6
فرع ضاحية الرشيد	8	فرع صويلح	7
فرع ابو علنده	7	فرع المدينه الرياضيه	6
فرع مركز الاعمال	4	فرع السلط	6
فرع شفا بدران	10	فرع دابوق 2	5
فرع قرية الصويفية	6	فرع الزرقاء الحرة	7
مكة مول	16	الرصيفه	6
سوق باب المدينة - زرقاء	15	سوق الخضار	5
عجلون	6	فرع اللويذة	5
ضاحية النخيل	7	مستودعات البوندد	6
وحدة البيع المباشر	49	Contact Center	79
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	18	وحدة صرافة البوليغراف	2
شركة الاتحاد للوساطة المالية	3	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	10
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	4	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	-
المجموع			1329

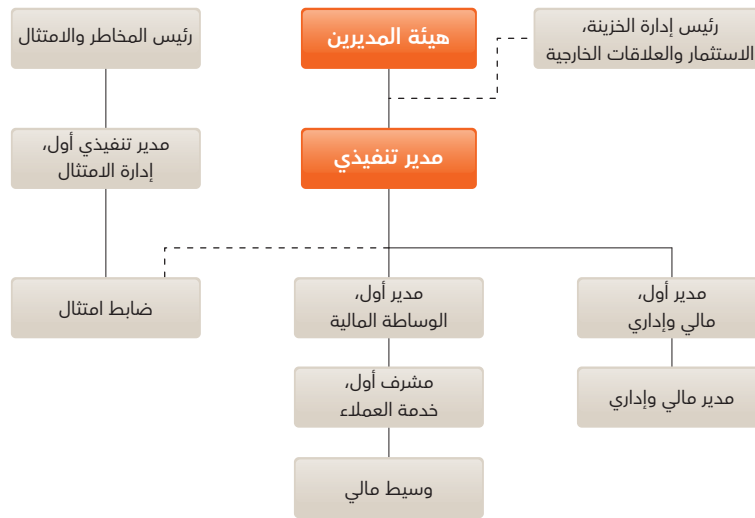


حجم الاستثمار الراس مالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي كما في 2022/12/31 (144.310) مليون دينار.

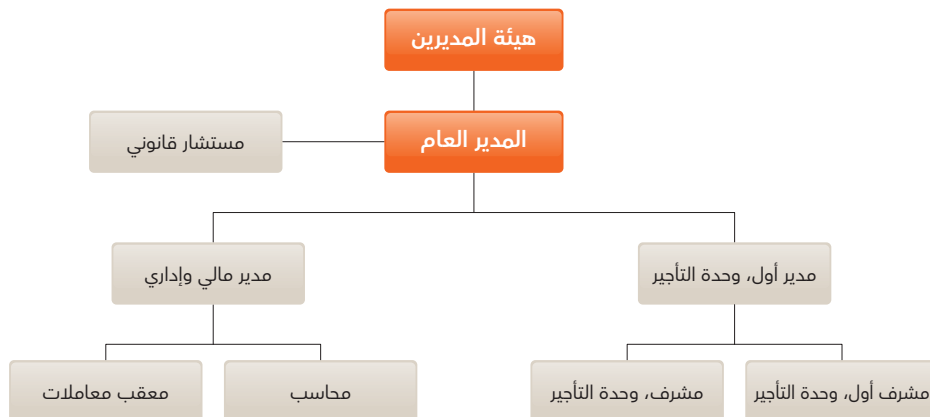
الشركات التابعة للبنك:

1. **شركة الاتحاد للوساطة المالية:** وهي شركة (ذات مسؤولية محدودة) مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2006 وبراس مال قدره (5.000.000) دينار، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والإستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.
تم ذكر عنوان الشركة في فصل (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما تم ذكر عدد موظفيها في بند (مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها).
لا يوجد فروع للشركة، كما لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.



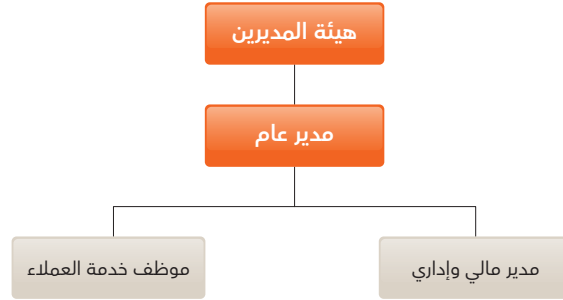
2. **شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:** وهي شركة (ذات مسؤولية محدودة) مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2015 وبراس مال قدره (12.000.000) دينار، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في: التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك وإستثمار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وإقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك ورهن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وشراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي وفتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

تم ذكر عنوان الشركة في فصل (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما تم ذكر عدد موظفيها في بند (مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها).
لا يوجد فروع للشركة، كما لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.

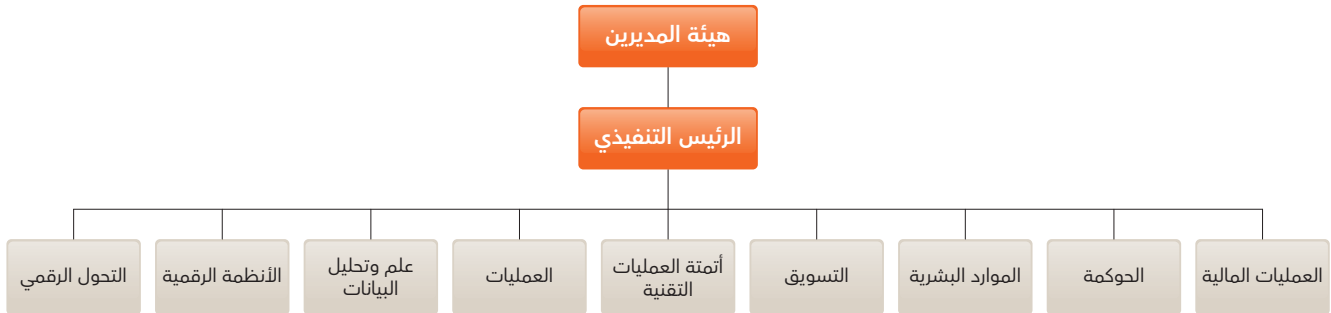




3. شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار: تأسست الشركة بتاريخ 30 تشرين ثاني من عام 2016 وهي (شركة مساهمة خاصة محدودة) براس مال قدره (113,039,028) دينار، حيث يمتلك البنك ما نسبته (58%) من رأسمالها. وتتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة من البنوك. قامت الشركة بشراء حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي وبنسبة بلغت (62.4%) من رأسمالها والبالغ قيمته (100) مليون دينار. تم ذكر عنوان الشركة في فصل (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما تم ذكر عدد موظفيها في بند (مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها). ولا يوجد فروع للشركة.



4. شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية: وهي (شركة مساهمة خاصة محدودة) مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2019 وبراس مال قدره (100.000) دينار، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في: الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية والتعليم المالي والاستثمار المالي وتصنيع وبيع أجهزة الاتصالات اللاسلكية والكهربائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج او أنظمة او تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستلزماتها. تم ذكر عنوان الشركة في فصل (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما تم ذكر عدد موظفيها في بند (مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها). لا يوجد فروع للشركة، كما لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.



بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل.



بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

معالي السيدة نادية حلمي حافظ السعيد

الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1965

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** الرئيس التنفيذي بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا المعلومات.
- مجموعة نجار - القاهرة.
- **العضويات:** نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد لتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للاستثمار الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- عضو مجلس إدارة شركة الاردنية لضمان القروض.
- عضو مجلس إدارة صندوق راس المال والاستثمار الأردني

ديمة مفلح محمد عقل

نائب الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1968

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.
- **الخبرات العملية:** نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي.



"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

- **الشهادة العلمية:** حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية

بشار "محمد خير" عوض عبابنه رئيس إدارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: 1970

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في إدارة الاعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).
- **الخبرات العملية:** يعمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (1994 – 2002).
- نائب رئيس مجلس إدارة، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة الحوكمة وعضو لجنة مكافآت وترشيحات خلال فترة تمثيله لبنك الإتحاد في عضوية مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار من تاريخ (2010/5/11 – 2021/10/5).
- رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة تدقيق في مؤسسة الملك الحسين خلال الفترة من تاريخ (2016/03/17 - 2022/04/20).

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

سنة الميلاد: 1966

- **الشهادة العلمية:** حاصل على ماجستير في إدارة الاعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام 1987 من الجامعة الاردنية.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- عضو في مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار المساهمة العامة ممثلاً عن بنك الإتحاد.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (1991-2004).



محمد محمود أحمد برجاج رئيس ادارة العمليات المركزية والإدارية

سنة الميلاد: 1972

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الاهلية - الاردن.
- حاصل على شهادة إعادة هندسة العمليات (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2005 من معهد (The Mountain Home Institute for Innovative Management – U.S.A).

الخبرات العملية:

- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد على خمسة وعشرين عاما في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 – 2008).
- عمل أيضا لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية – الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية – باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية – باريس.
- عمل عضوا في اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية – باريس.
- حَكَم في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

دانيال فواز عوده الشرايحة رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

سنة الميلاد: 1977

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، امريكا 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
- حاصل على شهادة متخصصة في الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business School لندن عام 2014.
- حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة إنسباد INSEAD سنغافورة عام 2017.

الخبرات العملية:

- إدارة التغيير المؤسسي وإدارة الموارد البشرية، جامعة لندن 2018
- شهادة متقدمة في إدارة الأعمال من جامعة IE و AUB عام 2019/6-2019/2
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- مستشار ومدرّب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية عالمياً ومنظمات غير حكومية (2005 – 2010) (NGO).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).



فادي "احمد كمال" مرعي رئيس ادارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية

سنة الميلاد: 1978

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال عام 2016 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على رخصة مدير اصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013 .
- حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- نائب رئيس هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- رئيس مجلس إدارة شركة التجمعات للمشاريع السياحية م.ع.م. اعتبارا من شهر كانون الأول 2022.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للصناعات المعدنية والهندسية ذ.م.م.
- عضو مجلس ادارة في شركة جوردان سولار ون (كايمن)/ الاردن م.خ.م. لغاية شهر أيلول 2022.
- عضو مجلس ادارة في شركة الورد الجوري لتوليد الطاقة م.خ.م. لغاية شهر أيلول 2022.
- عضو مجلس ادارة في شركة زهرة السلام لتوليد الطاقة م.خ.م. لغاية شهر أيلول 2022.
- عضو مجلس ادارة في شركة الزنبق لتوليد الطاقة م.خ.م. لغاية شهر أيلول 2022.

زيد اياك اكرم كمال رئيس ادارة العمليات المالية

سنة الميلاد: 1980

- **الشهادة العلمية:** حاصل على Chief Financial Officer Program from Columbia Business School Executive Education.
- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الاميركية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد – الأردن (2007-2011).
- محاسب رئيسي – بنك المال الأردني (2004-2007).
- مساعد رئيس قسم – بنك القاهرة عمان (2001-2004).

عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي رئيس ادارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة نظم وشبكات الاعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (MarkaVIP) (2010 – 2016).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الابداعي (2007-2010).
- مدير التطوير التكنولوجي في (Quality Management Systems, Resourcing Services LTD) (2006 – 2007).



محمود تيسير احمد بدوان رئيس ادارة الخدمات المصرفية للأفراد

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشفى الرشيد (2012-2013).
- رئيس قسم دوائر الشركات الصغيرة والمتوسطة / البنك الاهلي الاردني (2007-2012).
- مدير علاقات عملاء – بنك الاسكان للتجارة والتمويل (2004-2007).

نتالي مازن يوسف النبر مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا
- تكمل حالياً شهادة ماجستير من جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك
- حاصلة على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من بيت الحكمة الأردني JioD ومؤسسة التمويل الدولية IFC
- **الخبرات العملية:** عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2007-2010)

خالد عبد المالك محمد عبد المالك رئيس إدارة المخاطر

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في إدارة مخاطر الشركات من جامعة سالفورد – بريطانيا- 2007.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل عام 2003 من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** عضو هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة.
- مدير تنفيذي اول مخاطر الائتمان 2011-2018.
- مدير نماذج المخاطر ونظم المعلومات الإدارية بنك الإتحاد 2010-2011.
- مسؤول في مخاطر السوق – بنك القاهرة عمان 2007-2010.
- ضابط إئتمان – بنك القاهرة عمان 2003-2006.



تامر واصف "محمد موسى" بركات مدير تنفيذي اول، ادارة الإمتثال

سنة الميلاد: 1986

- الشهادة العلمية:**
 - حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة الألمانية الأردنية عام 2012.
 - حاصل على درجة البكالوريوس تمويل الجامعة الأردنية عام 2008.
 - حاصل على شهادة أخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب (CAMS).
 - حاصل على شهادة أخصائي مكافحة جرائم مالية معتمد (CFCS).
 - حاصل على شهادة مدقق إحتيال معتمد (CFE).
 - حاصل على شهادة متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية (ICA-Advanced Certificate in Managing Sanctions Risks).
 - حاصل على شهادة أساسية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Foundation).
 - حاصل على شهادة تطبيقية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Implementation).
 - حاصل على شهادة في معيار الإبلاغ الموحد (Certificate on the Common Reporting Standards - CCRS).
- الخبرات العملية:**
 - عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2018.
 - بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن مدير دائرة الامتثال - آذار 2016.
 - البنك العربي - الأردن: مساعد مدير دائرة الامتثال - آب 2012.
 - البنك الأهلي الأردني: موظف خدمات تجارية (اعتمادات) - نيسان 2008.

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2022/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2021/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	32,413,763	20.3	-	-	32,413,763	20.3	-	-
RS FINANCE	24,021,599	15.01	21,312,307	بنك الاسكان	24,171,599	15.1	16,429,000	بنك سوستيه جنرال(الأردن)
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	17,645,358	11.02	-	-	13,645,358	8.52	-	-
عصام حليم جريس سلفيتي	15,057,886	9.41	8,127,223	بنك المال الاردني	15,207,886	9.5	5,551,508	بنك سوستيه جنرال (الأردن)
							2,000,000	بنك الكويت الوطني فرع البحرين
المجموع							7,551,508	
BANQUE BANORIENT FRANCE	14,635,967	9.14	-	-	27,435,967	17.14	-	-

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لعام 2022.

إقرارات إضافية

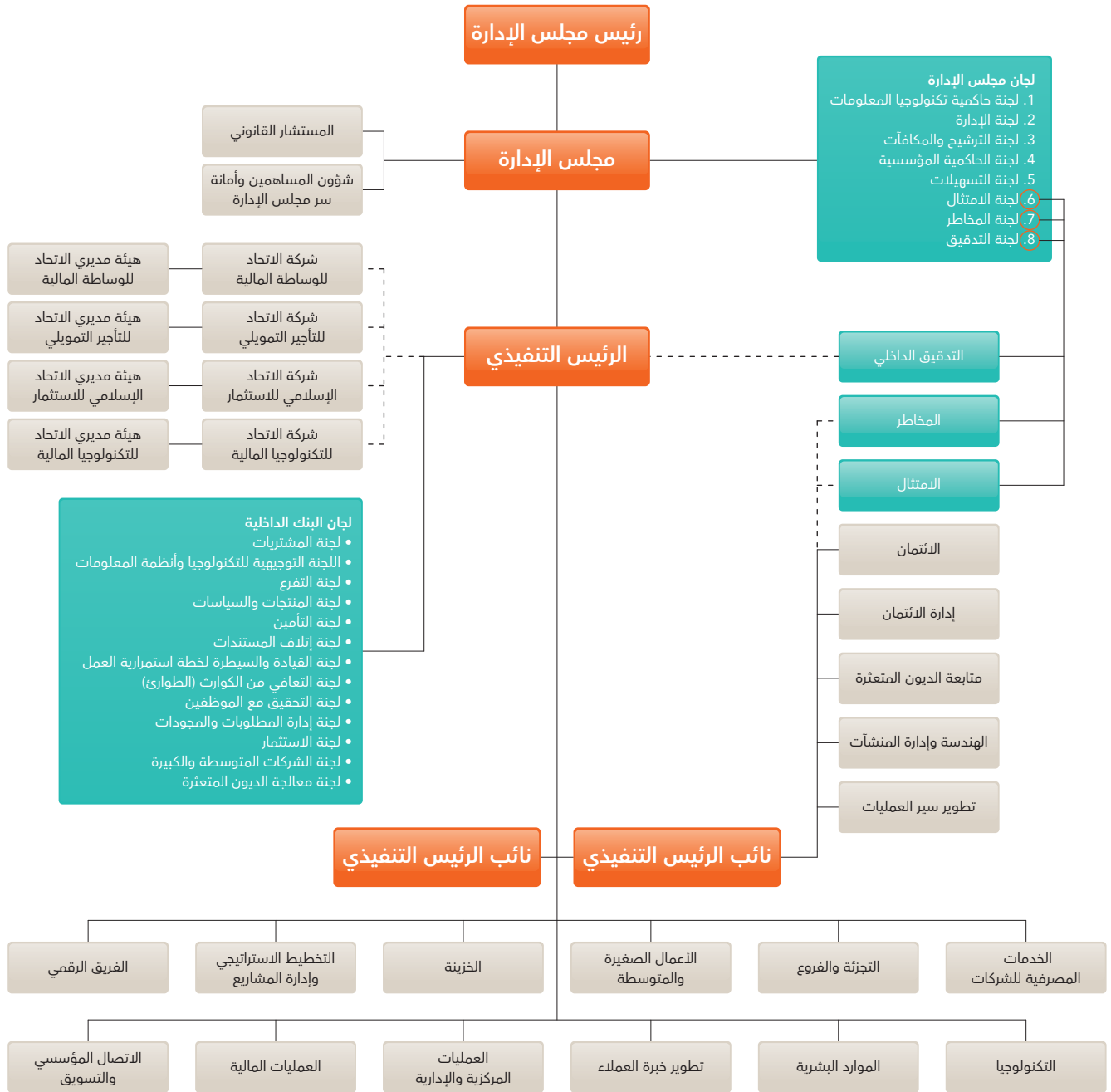
- لا يوجد اعتماد على موردين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي المشتريات أو الإيرادات.
- لا توجد اية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين أو الأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.
- لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

حصل البنك على الشهادات:

- معيار امان بيانات صناعة بطاقات الدفع PCI DSS Payment Cards Industry
- شهادة الايزو لادارة امن المعلومات ISO/IEC 27001 Information Security Management
- شهادة الايزو لضوابط الأمان السحابية ISO/IEC 27017 Cloud Security Controls



الهيكل التنظيمي للبنك





عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2022 (1,329) موظفاً:

- (1,312) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الاردن
- (3) موظفين في شركة الإتحاد للوساطة المالية
- (10) موظف في شركة الإتحاد للتأجير التمويلي
- (4) موظف في شركة الإتحاد للتكنولوجيا المالية

الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الإتحاد للوساطة المالية	شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	شركة الإتحاد للتكنولوجيا المالية
دكتوراة	—	—	—	—
ماجستير	94	—	—	—
دبلوم عالي	—	—	—	—
بكالوريوس	1,104	3	10	4
دبلوم	29	—	—	—
توجيهي	45	—	—	—
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	40	—	—	—
المجموع	1,312	3	10	4

التدريب والتطوير:

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الإتحاد بتحقيق الانجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2022 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي أكاديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الأكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرتها البنك لعام 2022:

البيان	عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دورات محلية	2848	%24.54	1371	%21.25	1477	%28.67
دورات خارجية	19	%0.16	2	%0.03	17	%0.33
مركز تدريب داخل البنك	616	%5.31	392	%6.07	224	%4.35
التدريب الإلكتروني	7999	%68.93	4660	%72.21	3339	%64.82
شهادات مهنية	122	%1.05	28	%0.43	94	%1.82
المجموع	11604	%100	6453	%100	5151	%100

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (122) موظف من مختلف الدوائر على شهادات مهنية.

تم توفير (177) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغر عدة في البنك إذا استدعى الأمر إلى ذلك.

الجامعات والمؤسسات	عدد الطلاب المتدربين
جامعات	111
الجامعة الألمانية الأردنية	4
مدارس	43
برنامج شروق	18
إدارة	1
المجموع	177



المخاطر التي يتعرض لها البنك

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة من أصل الدين أو/والفوائد والعمولات المترتبة عليه. وللد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الاتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقراره وسلامته، مثل استراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية ولضمان ذلك تعمل إدارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية للقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، التصنيفات الائتمانية والمنتجات. كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة واستخدام هذه الأدوات للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة. ويهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه المخاطر أو لتخفيف من أثارها.

مخاطر السوق

هي المخاطر المتعلقة بالتغير في قيمة الأرباح والخسائر، التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أو التغير في مستويات السيولة نتيجة التغير في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأصول المالية، أو كنتيجة للظروف الاقتصادية المعاكسة. لإدارة هذه المخاطر، يتبع البنك سياسة متحفظة تمارس أعمالها عن طريق مكتب وسطي وإدارة مستقلة لإدارة مخاطر السوق، وذلك وفقا لسقوف وسياسات وضعت حسب أفضل الممارسات العالمية، ومعتمدة من قبل مجلس إدارة بنك الاتحاد. أهم هذه المخاطر تتمثل في:

1. مخاطر اسعار الفائدة

وتتمثل الخسائر المتوقعة نتيجة التقلبات في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق المالية، إذ يؤدي هذا التغير إلى تغير في أسعار المنتجات والأصول المالية وتقييمها كذلك، مما يؤثر سلبا على إيرادات البنك أو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. بالإضافة لذلك، تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم المواءمة في تواريخ إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، والتي تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارتها بشكل دوري عن طريق تقارير الفجوة التسعيرية والسقوف المتعلقة بها.

2. مخاطر السيولة

تمثل المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل خاصة اتجاه المودعين بالموعد والتكلفة المقبولين، وذلك نتيجة للتركزات أو الاستثمارات طويلة الأجل. لتفادي هذه المخاطر يقوم البنك بتخطيط السيولة عن طريق إدارة الاحتياطات القانونية والذاتية للتأكد من الالتزام بالمطلوبات الرقابية والسياسات الداخلية، ومن ثم عن طريق الإدارة الاستراتيجية لاحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة. بالإضافة لذلك، تراعي استراتيجية إدارة السيولة تنويع مصادر الأموال، واعتماد خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تعد إدارة المخاطر التشغيلية جزء من الإطار العام لإدارة المخاطر الكلية في البنك، والذي يهدف إلى تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية. حيث يتم تحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها وتحديد طرق الاستجابة لها في كافة العمليات والمنتجات للتمكن من إدارتها بشكل فعال وبما يمكن البنك من تحقيق أهدافه مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر التشغيلية. حيث يتم مراقبة مستويات التعرض مع الحدود المقبولة بالاستناد على وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك.

وقد اعتمدت إدارة المخاطر على أكثر من آلية جية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تقييم الإجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية للتحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات في إدارة المخاطر المرتبطة بها.



كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

هذا بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأن عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) (أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات واللاوامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

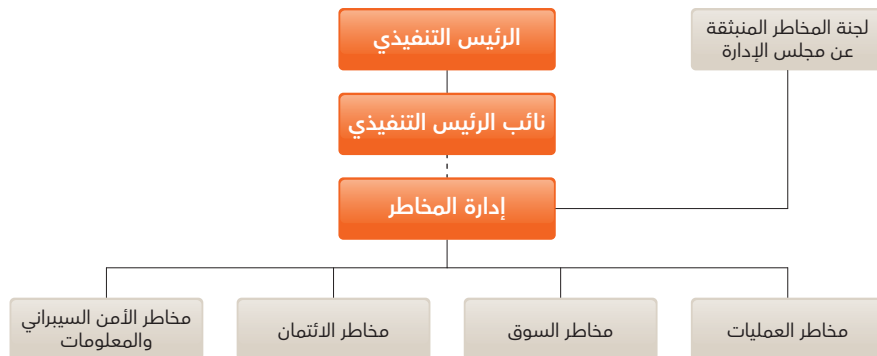
مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني على استخدام كافة الوسائل والأدوات والإجراءات المتاحة دولياً وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات، الشبكات وأجهزة البنك من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين بها أو غير مصرح لهم بالإطلاع، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولاجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك إضافة إلى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية.

وتقوم الدائرة بتطوير سياسات ومعايير وإجراءات لأمن المعلومات والأمن السيبراني حسب أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية أصول البنك، كما تقوم بتحديث وتطوير أفضل الخطط الكفيلة باستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه بالإضافة إلى مراقبة الامتثال لمعايير أمن المعلومات بالاعتماد على أحدث التقنيات والأنظمة.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر





أنشطة وإنجازات البنك

تم بيان إنجازات البنك ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2022) بشكل مفصل وكذلك (إنجازات عام 2022 ونموذج عملنا واستراتيجيتنا).

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة وممارسة نشاطات لا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية الحالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2018 – 2022)

السنة	2022	2021	2020	2019	2018
الأرباح المحققة	43,800,423	41,425,295	30,044,044	38,016,223	41,085,911
الأرباح النقدية الموزعة	-	16,000,000	16,000,000	-	22,400,000
الأرباح المقترحة توزيعها	16,000,000	-	-	-	-
حقوق الملكية - مساهمي البنك	453,046,660	428,011,954	407,955,721	387,273,066	376,741,532

أسعار أسهم البنك خلال (2018 – 2022)

السنة	2022	2021	2020	2019	2018
السعر	1.950 دينار	1.750 دينار	1.560 دينار	1.608 دينار	1.600 دينار

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2022

تم بيان ذلك البند بشكل مفصل ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2022) وبشكل مفصل.

التطورات المستقبلية الهامة للبنك

تم بيان التطورات المستقبلية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن نموذج عملنا واستراتيجيتنا.



مقدار أتعاب مدققي حسابات البنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2022 مبلغ (165,300) دينار بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

البيان	المبلغ
بنك الاتحاد	140,360
شركة الاتحاد للوساطة المالية	6,960
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	7,540
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	3,480
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	6,960
المجموع	165,300

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2022				كما في عام 2021			
			عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع
عصام حليم جريس سلفيتي	2020/02/20	اردني	15,057,886				15,207,886			
سامية سليمان يوسف سكر (زوجته)	-	اردنية			3,004,125	18,062,011			3,004,125	18,212,011
باسم عصام سلفيتي	2020/02/20	اردني	875,245			875,245	875,245			875,245
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)	2020/02/20	ليبية	32,413,763	-	-		32,413,763	-	-	
ويمثلها: امجد سمير امحمد ابو راوي وفوزي مصباح علي ابوخزام في 2021/3/3 الى تاريخ 2022/11/20	-	ليبي	-	-	-		-	-	-	
واصبح ممثلها 2022/12/1 محمد التبان علي الاجدل موسى الحسن عتيق علي	-	ليبي	-	-	-	32,413,763				32,413,763
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها:	2020/02/20	اردنية	17,645,358	-	-		13,645,358	-	-	
جلال أنور موسى العجلوني		اردني	-	-	-	17,645,358	-	-		13,645,358
عماد محمد علي عبد الخالق	2020/02/20	المانية	4,294			4,294	4,294			4,294
”محمد نبيل“ عبد الهادي محمد حمودة	2020/02/20	اردني	1,158,907			1,158,907	1,498,294			1,498,294
مغيث غياث منير سختيان	2020/02/20	اردني	16,657			16,657	16,657			16,657
رنا جميل سعيد عبادي	2020/02/20	اردنية	5,120			5,120	5,120			5,120
رياض عبد المحسن طاهر الدجاني	2020/02/20	اردني	28,040			28,040	28,040			28,040
جبرا ”رجا يعقوب“ جبرا غندور	2020/02/20	اردني	51,120			51,120	51,120			51,120

- لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.



بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما في عام 2022			عدد الأسهم كما في عام 2021		
		الموظف	أقاربه	المجموع	الموظف	أقاربه	المجموع
نادية حلمي حافظ السعيد	أردنية	760,973	-	760,973	718,704	-	718,704
دانيال فواز عوده الشرايحة	أردني	127,150	-	127,150	103,147	-	103,147
عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي	أردني	433,786	-	433,786	102,572	-	102,572
ديمة مفاح محمد عقل	أردنية	48,506	-	48,506	36,800	-	36,800
"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة	أردني	40,000	-	40,000	30,000	-	30,000
بشار "محمد خير" عوض عباينة	أردني	22,776	-	22,776	16,273	-	16,273
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	أردني	22,558	-	22,558	16,055	-	16,055
محمد محمود احمد برباق	أردني	23,420	-	23,420	16,787	-	16,787
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	أردني	76,639	-	76,639	63,812	-	63,812
زيد إباد اكرم كمال	أردني	18,539	-	18,539	13,076	-	13,076
نتالي مازن يوسف النبر	أردنية	13,261	-	13,261	8,969	-	8,969
محمود تيسير احمد بدوان	أردني	22,769	-	22,769	13,989	-	13,989
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	أردني	11,035	-	11,035	5,832	-	5,832
تامر واصف "محمد موسى" بركات	أردني	7,966	-	7,966	4,064	-	4,064

- لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2022

البيان	المنصب	عقد ثابت	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية
السيد عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	515,135	28,000	455,000	-	998,135
السيد باسم عصام حليم سلفيتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	69,500	5,000	-	74,500
السيد "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة	عضو مجلس إدارة	-	58,500	5,000	-	63,500
السادة مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	-	34,500	5,000	-	39,500
السيد مغيث غياث منير سحتيان	عضو مجلس إدارة	-	52,500	5,000	-	57,500
السيد عماد محمد علي عبد الخالق	عضو مجلس إدارة	-	63,500	5,000	3,980	72,480
السيد رياض عبد المحسن طاهر الدجاني	عضو مجلس إدارة	-	37,000	5,000	-	42,000
السيدة رنا جميل سعيد عبادي	عضو مجلس إدارة	-	37,000	5,000	8,215	50,215
السيد جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس إدارة	-	37,750	5,000	8,830	51,580
السيد امجد سمير امحمد ابوراوي لغاية 2022/11/20	عضو مجلس إدارة	-	30,250	5,000	-	35,250
السيد فوزي مصباح علي أبو خزام لغاية 2022/11/20	عضو مجلس إدارة	-	26,500	-	2,730	29,230
السيد موسى الحسن عتيق علي اعتبارا من 2022/12/01	عضو مجلس إدارة	-	2,500	-	-	2,500
السيد محمد الثباني علي الاجدل اعتبارا من 2022/12/01	عضو مجلس إدارة	-	2,500	-	700	3,200
المجموع		515,135	480,000	500,000	24,455	1,519,590

* لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.



المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2022

البيان	المنصب	الرواتب السنوية الاجمالية	بدل التنقلات السنوية	مكافآت 2021 المالية المدفوعة خلال عام 2022	مكافآت 2021 غير المالية (اسهم) المدفوعة خلال عام 2022	سفر وإقامة	اجمالي المزايا السنوية
السيدة نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	336,000	-	251,875	73,125	-	661,000
ديمة مفلح محمد عقل	نائب الرئيس التنفيذي	217,600	-	69,750	20,250	-	307,600
"محمد غاصب" عبدالله عبد المجيد حتاملة	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	184,000	-	50,375	14,625	-	249,000
بشار "محمد خير" عوض عباينة	رئيس إدارة التدقيق	155,200	-	38,750	11,250	-	205,200
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	160,000	-	38,750	11,250	-	210,000
محمد محمود احمد برباق	رئيس إدارة العمليات المركزية والادارية	171,200	-	39,525	11,475	-	222,200
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والعلاقات الخارجية	172,000	-	50,375	14,625	-	237,000
دانيال فواز عوده شرايحة	رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	228,350	-	38,750	11,250	-	278,350
زيد اباد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية	144,000	-	32,550	9,450	-	186,000
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	172,000	-	52,313	15,188	-	239,501
نتالي مازن يوسف النبر	مدير تنفيذي اول إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	112,000	-	25,575	7,425	-	145,000
عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي	رئيس إدارة التكنولوجيا	248,000	-	186,000	54,000	-	488,000
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	رئيس إدارة المخاطر	116,000	-	31,000	9,000	-	156,000
تامر واصف "محمد موسى" بركات	مدير تنفيذي اول إدارة الامتثال	92,000	-	23,250	6,750	-	122,000
المجموع		2,508,350	-	928,838	269,663	-	3,706,851

- قام البنك ببناء مخصص بمبلغ (4,500,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2022 ليتم دفعها في عام 2023 حسب موافقة مجلس الإدارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين.
- كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية للاعضاء الادارة التنفيذية (رئيس مجلس الادارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد مدير العام):
 - سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
 - خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.
- لا يوجد أي مكافآت مالية او غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2022

انسجام العقود المبرمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك

جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (42) ضمن البيانات المالية للبنك.

مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2022



بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2022/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	32,413,763	20.26	LIA LIBIAN INVESTMENT AUTHORITY والحكومة الليبية	-	-	-
BANQUE BANORIENT FRANCE	الفرنسية	14,635,967	9.14	فرع من فروع بنك لبنان والمهجر فرع في فرنسا المساهمين في إدارة بنك لبنان والمهجر: - Bank of NEWYORK 34.37% - Rest Shareholders 26.68% - Banorabe S.A SPF 18.73% - Azhari Family (7.53%) - Shaker - Family (4.83%) - Saade Family 2.55% - Jaroudi Family 2.17% - Actionnaires- Unis 1.83% - Khoury Family 1.8%	-	-	-
RS FINANCE	جزر كايمان	24,021,599	15.01	- Raja'l Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti) 100% - FRS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti) 100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah issa Fraih) 100%	21,312,307	88.72	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
عصام حليم جريس سلفيتي	الأردنية	15,057,886	9.41	نفسه	8,127,223	53.97	بنك المال الاردني
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	17,645,358	11.02	نفسه	-	-	-
شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية	الأردنية	1,776,768	1.11	شركة أردنية واهم الشركاء والذين يمثلون فيها كما هو مبين أدناه: سامي عبد الهادي حموده 20% سمير عبد الهادي حموده 20% شركة كيماويات الاردن 20% (سامي) 25% وماهر 25% وسمير 25% محمد نبيل عبدالهادي حموده 25% ماهر عبد الهادي حموده 20% محمدنبيل عبدالهادي حموده 20%	-	-	-
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	الأردنية	3,521,967	2.20	شركة أردنية واهم الشركاء والذين يمثلون فيها كما هو مبين أدناه: إبراهيم اميل حداد (20%) عمر معتصم إسماعيل البليبيسي (7.5%) طارق معتصم إسماعيل البليبيسي (7.5%) نبيل اميل حداد (20%) نهاد اميل حداد (20%) جورج اميل حداد (25%)	-	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	الأردنية	3,004,125	1.88	نفسه	-	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	الأردنية	4,332,482	2.70	موظفي بنك الاتحاد	-	-	-



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2022/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
سامية حلیم جريس سلفيتي	الأردنية	1,887,763	1.17	نفسه	-	-	-
رمزي رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,767,607	1.10	نفسه	-	-	-
وداد أيوب عوده الله الخوري	الأردنية	4,472,300	2.79	نفسه	-	-	-
شركة حورية المحيط للاستثمار	الأردنية	6,449,981	4.03	شركة أردنية واهم الشركاء فيها والذين يمثلون كما هو مبين أدناه: طارق رجائي حلیم سلفيتي (25)% فيصل رجائي حلیم سلفيتي (25)% زيد رجائي حلیم سلفيتي (25)% دينا رجائي حلیم سلفيتي (12.50)% سامية فرح عيسى فريح (12.50)%	-	-	-
شركة صوت الكنار للاستثمار	الأردنية	3,719,158	2.32	1. عصام حلیم سلفيتي 20% 2. نديم عصام سلفيتي 20% 3. باسم عصام سلفيتي 20% 4. وسيم عصام سلفيتي 20% 5. سامية سليمان السكر 20%	-	-	-

التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

اسم العضو/ المجموعة	التسهيلات الائتمانية		المجموع
	المباشرة	غير المباشرة	
مجموعة عصام حلیم سلفيتي وباسم عصام حلیم سلفيتي:			
شركة ابو علندا لإدارة المشاريع العقارية	37,500	10,000	47,500
شركة العنقاء المغرب لإدارة العقارات	14,098,046	30,000	14,128,046
شركة متاجر عمان لإدارة المشاريع العقارية	53,755	10,000	63,755
باسم عصام حلیم سلفيتي	246,809	-	246,809
زيد رجائي حلیم سلفيتي وفيصل رجائي حلیم سلفيتي	900,081	-	900,081
طارق رجائي حلیم سلفيتي	106,957	-	106,957
فيصل رجائي حلیم سلفيتي	349,314	-	349,314
زيد رجائي حلیم سلفيتي	669,850	-	669,850
عمر بولص يوسف الزعمط وفيصل رجائي حلیم سلفيتي واسامة عصام جابر	-	1,914,300	1,914,300
عمر أسامة حلیم سلفيتي	119	-	119
شركة فنادق الأردن للسياحة	788,860	-	788,860
Al Kasra for Trading Marketing Co.	171,183	47,665	218,848
شركة الرئيس للاستيراد والتصدير	-	2,375,150	2,375,150
سامية فرح عيسى فريح	318,579	-	318,579
شركة الاتحاد للتسويق	2,983,061	53,849	3,036,910
عصام حلیم سلفيتي وسامية سليمان سكر	11,877	-	11,877
فيصل رجائي سلفيتي وعمر بولص الزعمط	430,138	-	430,138
شركة يوسف الزعمط وعمر سلفيتي	498,585	-	498,585
مجموعة "محمد نبيل" حمودة:			
شركة الشفق للتجميل	35,067	-	35,067
ش الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	14,354,824	255,000	14,609,824
شركة الاردنية للاعلاف	211	-	211
شركة الصناعات الحديثة للصباغ والكيماويات	3,379,901	170,908	3,550,809
Qaser Al Halabat for Broiler Production & Marketing	4,763	-	4,763
شركة كيماويات الاردن	1,378,383	3,000	1,381,383
شركة مخازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية	-	500	500



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

اسم العضو / المجموعة	التسهيلات الائتمانية	
	غير المباشرة	المباشرة
شكري يوسف صالح عبد الرحمن	-	23,538
محمدينيل عبد الهادي محمد حمودة	95,000	1,779,158
مصنع مياه النبله لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن	-	1,286,412
نبيلة عبد الهادي محمد حمودة	-	10,475
هاني شكري يوسف عبد الرحمن	-	16,033
شريف محمدينيل عبد الهادي حمودة	-	68,586
شركة بوكس لتجارة الاجهزة الرياضية	-	456,719
بشار سمير عبد الهادي حمودة ونور وليد أبو ذر	-	2,232
مجموعة مغيث غياث سخيان:		
الشركة المتقدمة للغاز المركزي	-	515,927
مغيث غياث منير سخيان	5,000	103,794
الشركة العربية للأنظمة المكتبية	2,836,000	-
شركة ام اس فارما الاردن	161,792	2,332,555
الشركة المتحدة لصناعة الادوية ذ م م	85,028	4,790,111
سرمد نعمة عبدالله الدليمي	2,000	2,000
شركة الاعلام الاردني للتعليم والتدريب	-	1,539
Sanadcom for SME Funding PSC	1,385,190	1,385,190
مجموعة عماد عبد الخالق:		
عماد عبد الخالق	-	44,491
علي محمد علي عبد الخالق	-	23,901
مجموعة الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية		
شركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفندقية	625,800	-
مجموعة جبرا رجا يعقوب غندور		
رجا جبرا رجا يعقوب غندور	-	50
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور	-	1,128
رولا رجا جبرا غندور	-	17,993
زينة جبرا رجا يعقوب غندور	-	2,724

سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافضة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقررها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الإنتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يقر من الإدارة العليا.

هذا، ايضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للاداريين.



سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وإية قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.
- يجب على إدارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً بجناية أو جنة مخلة بالشرف.
 - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - اعتماد أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء

تتيح شكاوى العملاء الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل شكاوى العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد وإنما نرى أن هذه الشكاوى هي مصور قيّم للمعلومات الذي تمكننا من الارتقاء بمستوى خدماتنا، هذا ونؤكد أن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوى العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، لغايات ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكاوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الإمتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوى العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكاوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهة نظر البنك للوصول إلى قناة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوى العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوى العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوى/ السجل الالكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوى العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوى المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوى المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى المقدمة.
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.



7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكاواه مثل:

- الهاتف رقم 6 5600444 (962)+
- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس (962)+ 4231 562 6
- البريد العادي وحدة إدارة شكاوى العملاء - الإدارة العامة ص.ب: 35104، الرمز البريدي: 11180، عمان - الأردن
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوى بالفروع

مرفق أدناه إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2022 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوى الإجمالي
العقود وشروط التعامل	141
سلوك التعامل المهني	202
بيئة العمل	67
الخدمات الإلكترونية	55
الحوالات	14
بطاقات الدفع	32
العمولات والرسوم	24
الإستعلام الإئتماني	4
أسعار الفوائد/العوائد	22
الضمانات والكفلاء	1
الحسابات	19
تسويق الخدمات والمنتجات	1
حركات تزوير / احتيال	1
المجموع	583

وتم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
 - تدريب الموظفين.
 - إرسال تعاميم إلى الدوائر الخدمية في البنك.

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الإتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2023. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي بصحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
باسم عصام حليم سلفيتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي جلال انور موسى العجلوني	عضو مجلس إدارة	
محمدنبيل عبد الهادي محمد حموده	عضو مجلس إدارة	
رياض عبد المحسن طاهر الدجاني	عضو مجلس إدارة	
مغيث غياث منير سختيان	عضو مجلس إدارة	
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية موسى الحسن عتيق علي محمد التبانى علي الاجدل	عضو مجلس إدارة	
عماد محمد علي عبد الخالق	عضو مجلس إدارة	
رنا جميل سعيد عبادى	عضو مجلس إدارة	
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس إدارة	
ناديه حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	
زيد اياد اكرم كمال	رئيس العمليات المالية	



دليل التحكم المؤسسي



القسم الأول: المقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة،

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية،

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية)،
 - الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل،
 - المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة،
 - المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك،
- تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص،

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل،

يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى إلتزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها،

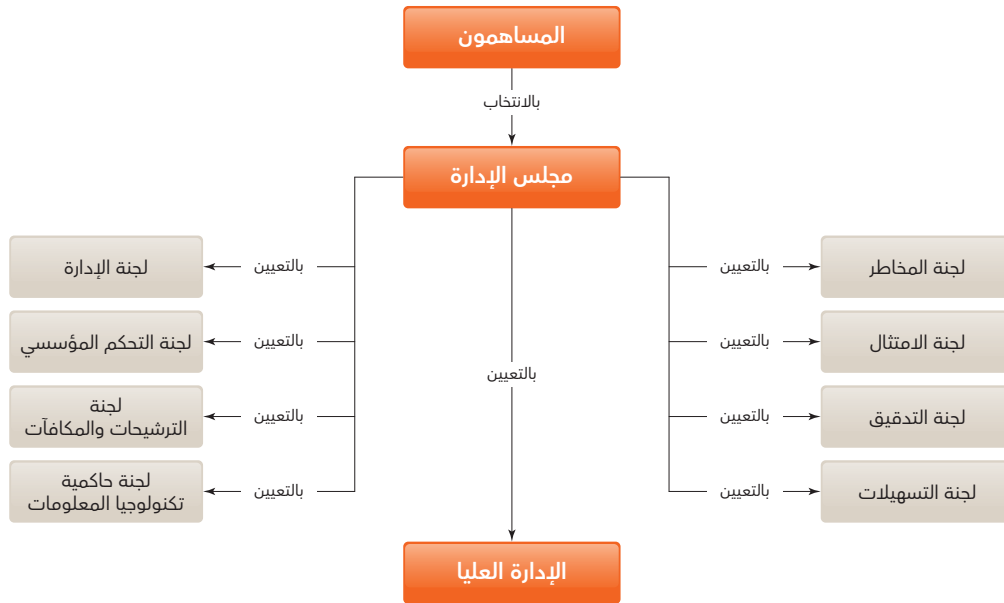
إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحاكمية المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك،
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية،
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية،
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفصيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال،



القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الإتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين،



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً،
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه،
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة،
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ إنتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للإنتخاب خلال إجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك،
- يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة،
- يراعى إختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة الى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على إتخاذ القرار،
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين،
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء،
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية،

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأية إعتبارات أو أية أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على إتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

1. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية،
2. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار،



3. ان لا يكون قد شغل عضوية مجلس ادارة البنك او احدى شركاته التابعة او عضو هيئة مديرين فيها لاكثر من ثماني سنوات متصلة,
4. ان لا يكون حاصلًا هو او اي شركة هو عضو في مجلس ادارتها او مالكا لها او مساهما رئيسيا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وان لا يكون ضامنا لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة,
5. ان لا يكون مساهما رئيسيا في البنك او ممثلا لمساهم رئيسي أو حليفا لمساهم رئيسي في البنك او تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي او مساهما رئيسيا في احدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك او مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك,
6. ان لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخريين أو بأي عضو من أعضاء مجالس ادارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية,
7. أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه,
8. أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه,
9. أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه,

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله،

أولاً: الصفات الشخصية

1. الإستقلالية في الحكم على الأمور وإتخاذ القرارات السليمة،
2. النزاهة والموضوعية،
3. المصداقية والأمانة،
4. الشفافية،
5. تجنب تضارب المصالح أو إستغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة،
6. الشخصية القيادية،

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة،
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك،
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي،
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك،
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأية جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أية تعديلات أو إضافات بخصوصها،
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية،
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أية تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك،
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل،
9. القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة،



ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الإلتزام بحضور إجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس حضور الاجتماع من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ويكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني، الإلتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور إجتماعاتها،
2. حضور إجتماعات الهيئة العامة،
3. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك،
4. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا إقتضت الحاجة،
5. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده،
6. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أية قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس،
7. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو إستخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره،
8. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك،
9. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في إجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه،
10. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك،
11. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً،
12. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة،
13. الإلزام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك

القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته وعليه إعتدال سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك،
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك،
3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة الى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين،
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة،
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك،
6. على المجلس ترسيخ مبدأ إلتزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين،
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك،



8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس،
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية،
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات إجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة،

في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس بإعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك ومخاطرها المرتفعة، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك،
2. ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها،
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها،
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم،
5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة
6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة،
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)،
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.

في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة الى قبول إستقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الإستقالة أو إنهاء الخدمات،
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة،
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم،
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الإمتثال وقبول استقلالهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم،
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف،
6. التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم،

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً،
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي،
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً،
4. على المجلس إعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية،



في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الإستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف وإعتماد هذه الإستراتيجية وإعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية،
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ إستراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء،
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما يلزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية،
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفير سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات الممنوحة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور،
5. يقوم المجلس بإعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك، الخ،
6. على المجلس إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا،
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله،

في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الإتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك،
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفير سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام،
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك،
4. يقوم المجلس بإعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً،
5. يقوم المجلس بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أية نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي،
6. على المجلس ضمان إستقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً،
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك،
8. يتحقق المجلس من إلزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له،
9. إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق،



القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بناة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك،
2. خلق ثقافة - خلال إجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا،
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب،
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب،
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس،
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الإجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة،
7. تلبية إحتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج كحد أدنى على المواضيع التالية:
 - البنية التنظيمية للبنك والحاكمة المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني،
 - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة،
 - الأوضاع المالية للبنك،
 - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه،
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس،
9. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في إجتماعات المجلس بشكل مستفيض،
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك،
11. الدعوة لإجتماعات مجلس الإدارة ولإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الإلتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان،
12. التأكد من إستلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الإجتماعات السابقة وتوقيعها وإستلامهم جدول أعمال أي إجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الإجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر،
13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثلهم،
14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثلهم على محضر الإجتماع،

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام،
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع،
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الاجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك،
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية، وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب،
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما إحتاج الأمر ذلك،
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس،



7. يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أية مستندات أو الإشارة إلى أية وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب،

القسم الثامن: أمين سر المجلس

1. يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع،
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس إختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل،
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل،
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته،
 - التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية،
 - حضور جميع إجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والإقتراحات والإعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس،
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الإجتماعات والقرارات،
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أية مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق،
 - تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه،
 - إعداد جدول إجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالإجتماع قبل موعد الإجتماع بوقت كافٍ،
 - حفظ سجلات ووثائق إجتماعات مجلس الإدارة،
 - إتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات،
 - التحضير لإجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس،
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملازمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس،
 - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة،
 - إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك،

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الإتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة،
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الإتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الإتصال الأخرى،
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات،
4. يقوم البنك بإتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم،
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق،
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة،
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد إنتخابهم خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري إنتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الإجتماع،
8. بعد إنتهاء الإجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها،



القسم العاشر: الملائمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك،

ملاءمة أعضاء المجلس

1. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة،
2. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
 - أن لا يقل عمره عن 25 سنة،
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك،
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك،
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك،
 - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها،
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري،
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات،
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة،
3. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحتفظ به لدى البنك مع نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو،
4. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه،

ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة،
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه،
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك،
4. على المجلس إقرار خطة إحلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل،
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا،



6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك،
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك،
 - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات،
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة،
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا،
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا سواء أكان تعيين/ ترقية/نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو،

القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه،
 - تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس،
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل،
 - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا،
 - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم،
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم،
3. على المجلس إعتداد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام كحد أدنى على الآتي:
- أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الإلتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية،
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق،
 - عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح،



القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره،
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إتمامها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي،
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
 - أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة وإستقطابهم وتحفيزهم والإرتقاء بأدائهم،
 - أن تكون مصممة لضمان عدم إستخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك،
 - أن تأخذ بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها،
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (-3 5) سنوات،
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه وإستراتيجيته،
 - تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى،
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني،
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها،

القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح،
2. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالإعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات،
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات،
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة،
5. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية،
6. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
 - عدم إستغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية،
 - قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة،
 - الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح،
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح،



القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك،
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق،
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة،
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1 % أو أكثر من رأس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم،
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل،
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل،

القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية،
 - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة،
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية،
2. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية،
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة،
 - إدارات منفصلة للمخاطر والإمتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية،
 - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الإئتمان و Middle Office)،
4. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والإلتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك،
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي إعتمدها المجلس،
6. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا،
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة اقل من الدرجة الرابعة،
8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:
 - تطوير التوجه الإستراتيجي للبنك،
 - تنفيذ إستراتيجيات وسياسات البنك،
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة،
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل،



- توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين،
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك،
 - إدارة العمليات اليومية للبنك،
9. يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية،
10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء،

ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة سنوياً على الأقل،
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق،

ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي

- لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان إستقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس واعضاء لجنة التدقيق،
- على المجلس ضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والإتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي،
- على المجلس إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق،
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إستراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق بإعتمادها بالإضافة الى إقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي،
- على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم،
- يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب،
- على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك،
- تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح،
- تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها،
- تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى:
- عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب)،
 - الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة،
 - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والإلتزام بها،
 - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب،
 - مراجعة الإلتزام بدليل الحاكمية المؤسسية،
 - مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس،
 - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP)،



إدارة المخاطر

يتم رصد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر، على المجلس ضمان إستقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم إعداده من خلال لجنة المخاطر:

- التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite،
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر،
- مراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة،
- مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل إعداده من المجلس،
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر،
- تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة،
- دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات،
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر،
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الإستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر،
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية، (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل إجتماع للمجلس)،
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة،
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لإستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور،
- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)،
- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات،
- تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في إعتداد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات وإعتداد الإجراءات الواجب إتخاذها بناء على هذه النتائج،
- على المجلس إعتداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها،
- على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالإعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر،
- على المجلس إعتداد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك،

إدارة الإمتثال

1. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمن إستمرار ردها بكوادر كافية ومدرية وتكافأ بشكل كاف،
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الإمتثال وتعميمها داخل البنك بعد إعداده من قبل المجلس،
3. تقوم إدارة الإمتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان إمتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة،
4. تتحمل دائرة الإمتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية،
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الإمتثال من خلال لجنة الإمتثال بحيث تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الإمتثال،
6. ترفع إدارة الإمتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للإمتثال إلى المجلس من خلال لجنة الإمتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص،



رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحسب مدة السبع سنوات الأولى إعتباراً من عام 2010،
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم،
3. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة،
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره،
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة سنوياً على الأقل،

خامساً: السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك،
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك،
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة إلى إصدار أية سياسات جديدة تظراً الحاجة لها،
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل آخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم،
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة،
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات،

سادساً: الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى مالية منها وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين،
2. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح،
3. على المجلس أن يتأكد من إتزام البنك بالإفصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي،
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)،
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية،
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص،
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى إلتزامه بتطبيق ما جاء فيه،
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية،
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك،



10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك،
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان،
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى إلتزامه بتطبيق ما جاء في الدليل،
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأية عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأية عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به،
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها،
- عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات،
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام،
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة اشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة،
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً،
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة،

سابعاً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعية البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الإلتزام بما يلي:

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - إجتماعات الهيئة العامة،
 - التقرير السنوي،
 - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة،
 - الموقع الإلكتروني للبنك،
 - قسم علاقات المساهمين،
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات،



القسم السادس عشر: لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أية لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

لجنة التدقيق

لجنة الإدارة

لجنة المخاطر

لجنة التحكم المؤسسي

لجنة الترشيح والمكافآت

لجنة الإمتثال

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات،

لجنة التسهيلات

علماً بأنه يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضاً أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس،
والتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق

الهدف:

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية وبيئة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك وتفعيل دور المدقق الخارجي،
ويتم اعتماد ميثاق اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها في البنك وشركاته التابعة،

التشكيل:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة،
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضائها بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون هو رئيس المجلس أو ان يكون رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس،
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة او المالية او اي من التخصصات او المجالات المشابه ذات العلاقة بأعمال البنك،

الاجتماعات:

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك،
- يحضر رئيس إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات اللجنة،
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني



الصلاحيات:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة،
- للجنة التدقيق طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية أو الاستعانة بمصادر خارجية ودعوة أي إداري في البنك لحضور اجتماعاتها
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها،
- تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية وبين المدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق الداخلي ونطاق عمله،

المهام والمسؤوليات:

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي، وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الأردن والبنك موحداً وقبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها مع التأكد والخذ بعين الاعتبار ما يلي:
 - الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية المخصصات/الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لأي مخصصات إضافية ودقة احتساب الفوائد والارباح المعلقة، ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة وأي نقص في المخصصات وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة،
 - إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة،
 - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية مثل أي تغيير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية،
- التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS والإفصاحات التي حدتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة،

التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية إلى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، والتأكد من تعميمه داخل البنك،
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر الرئيسية والهامة بما فيها خطة تدقيق أنظمة المعلومات والتأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها وعدم وجود أي محددات ونتائجها ومدى كفايتها وتضمينها بالأهداف الاستراتيجية للبنك واعتمادها ومتابعتها والموافقة على أي تعديلات جوهرية عليها،
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة بما فيها كوادر تدقيق أنظمة المعلومات وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة إلى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء،
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى،
- الاطلاع على تقرير التدقيق الربع سنوي والذي يشمل أهم ملاحظات التدقيق الداخلي، أهم التوصيات الصادرة بموجب مذكرات التدقيق الداخلي أو نتائج التحقيقات، أهم توصيات لجنة التدقيق، المخاطر الناشئة Emerging Risks، وهو يمثل في حد ذاته تقرير نظام الرقابة الداخلية المطلوب من البنك المركزي ولكن بشكل ربعي بدلا من سنوي كما يتم تحديثه سنويا بنتائج مدى الالتزام بالحاكمة المؤسسية، والاطلاع على المنجز من خطة التدقيق المعتمدة والمهام الاستشارية ومتطلبات الجهات الرقابية وأي انحرافات أو أية تغيرات جوهرية على هذه الخطط أن وجدت وتحديد الأسباب المؤدية إلى ذلك مثل محدودية الموارد وأثرها على تنفيذ الخطة وأي ظروف أو أسباب خارجية وإعلام المجلس بأية ملاحظات ترتأبها إ جوهريّة



- التأكد من تزويد البنك المركزي خلال الربع الاول من كل عام بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها صادر عن التدقيق الداخلي يتضمن رد الادارة التنفيذية واطلاع وتوصيات مجلس الادارة، وفقاً لتعليمات حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا،
- التأكد ان خطط التدقيق الداخلي تتضمن متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية مثل مراجعة اختبارات الاوضاع الضاغطة والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ورفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة،
- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي مع عدم حضور الادارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الاقل،
- التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي اعمال تنفيذية واعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان ان يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، ورفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة،
- إتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال اعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة،
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها
- التوصية لمجلس الادارة بتعيين او قبول استقالة او انتهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته او انتهاء خدماته
- القيام بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي بشكل سنوي وتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى،
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم وزياداتهم السنوية، والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية وتدقيق الامور المالية والادارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك،
- الإطلاع على نتائج تقييم أعمال ادارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ اخلاقيات المهنة وتعريف التدقيق الداخلي،

المدقق الخارجي:

- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ودورانه المنتظم وترشيحه بعد التأكد من استيفائه لشروط ترشيح وتكليف مكتب التدقيق حسب تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والتوصية الى مجلس الادارة بأعباءه وإنهاء خدماته،
- مراقبة فاعلية المدقق الخارجي في كافة مراحل التدقيق والتحقق من التزامه بنطاق وخطة عمله وتقديم تقارير نصف سنوية الى مجلس الادارة ومناقشتها مع المجلس،
- التأكد من قيام المدقق الخارجي بتزويد البنك المركزي خلال الربع الاول بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها يتضمن رد الادارة التنفيذية والتوصيات الصادرة بخصوصه وفقاً لما تتطلبه تعليمات حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا،
- دعوة الشريك المسؤول في مكتب التدقيق الخارجي لحضور إجتماعاتها المتعلقة بأعمال التدقيق الخارجي بإستثناء الاجتماعات التي تتعلق بمناقشة تقييم فعالية التدقيق الخارجي، وتسهيل اللجنة حضوره لاجتماعات اللجان الاخرى التي لها صلة بأعمال التدقيق اذا رأت لجنة التدقيق ان ذلك ضرورياً،
- مناقشة اي تحفظات ومعوقات مع الشريك المسؤول في مكتب التدقيق بدون حضور الادارة التنفيذية مرة واحدة على الاقل سنوياً، واعلام مجلس الادارة بأي ملاحظات تترأىها جوهرياً،
- التوصية لمجلس الادارة بالموافقة او عدمها في حال تم تكليف مكتب التدقيق بخدمات اضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات بعد التأكد من اثر ذلك على استقلاليته، وفي حال تم طلب تقديم خدمات اضافية من خلال مكتب تدقيق آخر او اي جهة متخصصة فيتم التأكد من عدم تعارضها مع استقلاليته وموضوعيته،
- تنفيذ مهام لجنة التدقيق المحددة في سياسة التدقيق الخارجي المعتمدة،

الامتثال:

- الاجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة في السنة على الاقل وبدون حضور الادارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والاجراءات واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات تترأىها جوهرياً،
- الحصول على تحديث مستمر من ادارة الامتثال والإدارة التنفيذية والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالامتثال،
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات او ابرام العقود او الدخول في مشروعات مع الاطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة ومراقبتها واطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الادارة بهذا الخصوص بالتنسيق مع ادارة الامتثال،



- مراجعة ومراقبة سياسة واجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الابلاغ بشكل سري عن اي خطأ في التقارير المالية او اية امور اخرى، وان تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع ادارة الامتثال،
- مراقبة الالتزام بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل،

نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الاقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريه،
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الاقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقاريره ومراسلاته، ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات والإجراءات التصويبيه المتخذة من الادارة التنفيذية ازاها، واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريه،

مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الاجراءات التصويبيه المتخذة من قبل الادارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، واعلام مجلس الادارة بأية ملاحظات ترتأبها جوهريه،
- التحقق من اخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الاقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الاعمال لدى الغير المعتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث اي طارئ،
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمواكبة أفضل الممارسات السليمة في حال حدوث اي طارئ يستدعي ذلك من خلال النشرات الطارئة وغيرها والتي تصدر عن الجهات المهنية او المتخصصة في مجال التدقيق،
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أية تعديلات عليه لمجلس الادارة لاعتمادها،
- التأكد بشكل سنوي على الاقل من ان جميع المسؤوليات المشار اليها في الميثاق يتم الالتزام بها،

مسؤوليات أمين السر:

- تزويد كل عضو من اعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الادارة،
- التنسيق مع رئيس واعضاء اللجنة ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة،
- نقل المعلومات بين اعضاء اللجنة ولجان المجلس والادارة وتسهيل حصول اعضائها على كافة المعلومات اللازمة،
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وارساله مع محتوياته الى الاعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الادارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف،
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الاعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث اي مواضيع تم ارجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى ان يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأية عمليات تصويت او تحفظات او اقتراحات وارفاق أية مستندات أو الاشارة الي أية وثائق تم الرجوع اليها خلال الاجتماعات، وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة اصوليا،
- إعداد مسودة محضر اصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة،

لجنة الإدارة

- يتم إعتداد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك،
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتقادها،
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك



عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك،
- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل،
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة،

رئاسة اللجنة

يكون أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها،

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تُتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين،

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة،

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها،
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها،
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها،

مهام ومسؤوليات اللجنة

في مجال الإستثمار

- دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة،
- دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظة المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة،
- دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة،

في مجال النفقات والمشتريات

- دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراستها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة،
- تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك وإتخاذ القرارات بشأنها،
- أية أمور أخرى ذات علاقة ويرى المدير العام عرضها على اللجنة،



في مجال الإدارة

- تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك،
- أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة،

لجنة إدارة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك،
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتماده،
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك،

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر في البنك،
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك،
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية،
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف،

رئاسة اللجنة

يكون رئيس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين،

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لرئيس إدارة المخاطر التصويت،

أمانة سر اللجنة

يتولى رئيس إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة،

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها،
- تجتمع لجنة إدارة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها،



مهام ومسؤوليات اللجنة

1. مراجعة واعتماد اطار ادارة المخاطر، والتي تتضمن حاكمية ادارة المخاطر، Risk Appetite، Risk Profile، بالإضافة الى استراتيجية ادارة المخاطر والاطار العام لاعداد التقارير،
2. اعتماد الخطة السنوية لادارة المخاطر،
3. اعتماد سياسات ادارة المخاطر، والتي تتضمن سياسات ادارة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وسياسة مخاطر السيولة ومخاطر اسعر الفائدة، إضافة الى السياسة الاستثمارية وخطة استمرارية العمل وخطة الطوارئ على ان يتم مراجعتها بشكل سنوي من قبل اللجنة،
4. متابعة وتقييم مختلف انواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك،
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري، وأية أنشطة يقوم بها البنك يمكن ان تعرضه لمخاطر اكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك الى المجلس ومتابعة معالجتها،
6. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس،
7. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها،
8. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها،
9. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس المال والاذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة راس المال ومراجعة المنهجية بصورة دورية والتأكد من احتفاظ البنك براس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها،
10. اعتماد سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات بشكل دوري واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج،
11. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من إتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها،
12. اعتماد سياسة أمن المعلومات بما في ذلك سياسات الأمن السيبراني،
13. اعتماد برنامج الأمن السيبراني،

لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس،
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة،
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها،

رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة،

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور اغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية،

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الإمتثال،



إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها،

مسؤوليات اللجنة

1. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك،
2. التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين)،
3. المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة،
4. التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني،
5. التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته،
6. التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك،

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيل اللجنة

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث تكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين،

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها شريطة أن يكون مستقلاً،

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

التصويت

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة،

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة رئيس إدارة الموارد البشرية أو حسب ما تقرره اللجنة،

إجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها بحيث لا يقل عدد إجتماعاتها عن إجتماعين في السنة وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي،
- تقدم لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالها إلى إجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة،



مهام اللجنة

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

- لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً وأن لا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للبنك،
- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً
- لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن ثلث أعضاء المجلس وفي حال وجود كسر يقرب إلى أقرب عدد صحيح ولا يزيد عن نصف أعضاء المجلس، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان إستقلالية العضو كحد أدنى:
- أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية،
- أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار،
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة،
- أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهما رئيسيا فيها على إئتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وأن لا يكون ضامنا لإئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة،
- أن لا يكون مساهما رئيسيا في البنك أو ممثلا لمساهم رئيسي أو حليفا لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهما رئيسيا في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك،
- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية،
- أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه،
- أن لا يكون العضو عاملاً أو كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه،
- أن لا يكون العضو أحد الأقرباء من (الدرجة الأولى) لمدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه من (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه،

2. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك،
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن إقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك،
 - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها،
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص إعتباري،
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات،
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة،
 - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحتفظ به لدى البنك مع نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو،
 - على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه،
3. تحديد فيما إذا كان العضو المستقل يحقق صفة العضو المستقل بشكل مستمر ومراجعة ذلك بشكل سنوي وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في حال إنتفاء صفة الإستقلالية عن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة،



4. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في إجتماعات المجلس والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشحهم قبل تاريخ إجتماع الهيئة العامة لى لمساهمي البنك بمدة كافية لا تقل عن أسبوعين،
5. العمل على أيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات، الخ،
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآثر تطورات العمل المصرفي
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي،
8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه بشكل سنوي، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم،
9. تحديد إحتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم والترشيح الى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام الى الإدارة التنفيذية العليا سواء أكان تعيين /ترقية/ نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي،
10. وضع السياسات الخاصة بالموارد البشرية في البنك بما في ذلك سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وسياسة التدريب ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي،
11. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً،
12. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وإمتيازاتهم الأخرى،
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتقادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي،
15. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك،
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك
 - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات،
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة،
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا،

صلاحيات اللجنة

تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق،
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي،
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أية إيضاحات ضرورية،



لجنة الإمتثال

- يتم إعتداد ميثاق لجنة الإمتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك،
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الإمتثال ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها،
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك،

عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالإضافة الى مدير إدارة الإمتثال في البنك مقررًا للجنة،
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له،
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الإمتثال في البنوك،
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك،
- على رئيس لجنة الإمتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة،

رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن يكون من الأعضاء المستقلين،

النصاب:

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور اغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الإمتثال التصويت،

إجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة الإمتثال بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها،

مقرر اللجنة:

يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة،

مسؤوليات مقرر اللجنة:

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة،
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الإمتثال المعتمد من مجلس الإدارة،
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول إعضائها على كافة المعلومات اللازمة،
- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أية مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأية عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أية مستندات أو الاشارة الى اية وثائق تم الرجوع اليها خلال الإجتماعات،
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناءً على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف،
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة أصولياً،



مهام ومسؤوليات اللجنة:

1. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي وتقارير التدقيق الداخلي والمتعلقة بمراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها،
2. التوصية لمجلس الإدارة بإعتماد سياسات إدارة الإمتثال أو أية تعديلات عليها،
3. التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها،
4. إستلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الإمتثال حول إمتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك،
5. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك،
6. إستلام تقارير إحصائية بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها،
7. تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك،
8. دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها،
9. الموافقة على تنفيذ أية توصيات صادرة عن أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإسناد أية مهام لدائرة الإمتثال وأية أمور أخرى ذات علاقة بهذا الخصوص،

مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الإمتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإمتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية،

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الادارة،
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل من مجلس الادارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات،
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها،
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك،

صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى،
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والإمتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي،

إجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها،
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين،
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الاعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة،



مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة،

مهام ومسؤوليات اللجنة:

1. إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
2. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية،
3. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات،
4. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها،
5. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات،
6. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات،
7. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك،
8. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك،
9. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات،
10. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات،

لجنة التسهيلات

- يتم اعتماد ميثاق لجنة التسهيلات من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك،
- تتم مراجعة هذا الميثاق كلما إقتضت الحاجة لذلك من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أية تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها،
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك،
- تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها من المستقلين على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق،
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة،
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الإئتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم إتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر سابقاً بهذا الخصوص،

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة،



النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني

التصويت

تُتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم وفي حال تساوي عدد الأصوات فيتم ترجيح تصويت رئيس اللجنة،

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الإئتمان أمانة سر اللجنة،

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها،
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك،
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها،

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. دراسة توصيات لجان الإئتمان المعنية لإتخاذ القرار المناسب بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الإئتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلية التسهيلات الإئتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص،
2. الموافقة على البرامج الإئتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج،
3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا وإتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة،
4. الموافقة على أية تعديلات على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات للموظفين،
5. الموافقة على منح أية تسهيلات للموظفين خارج صلاحية الرئيس التنفيذي،
6. أية أمور أخرى تخص الإئتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة،
7. أن ترفع اللجنة الى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها،
8. الإطلاع على السياسة الإئتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل كحد ادنى ما يلي:

- سقوف الإئتمان المختلفة
- سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر
- صلاحيات المنح المختلفة
- سياسة قبول المخاطر
- المنتجات الإئتمانية المختلفة

وذلك بهدف ضمان الإلتزام بها على كافة المستويات

القرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الادارة وذوي الصلة بهم؛

يتم الحصول على الموافقات اللازمة من خلال البريد الالكتروني للقرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم بحيث يتم ارسالها الى جميع أعضاء المجلس باستثناء الأعضاء ذوي العلاقة،

بيان عن مدى الإلتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته.



دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)



القسم الأول: المقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص إمتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وإنطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير عملياتها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عال من النضوج وعلى رأسها إطار (COBIT Control Objective for Information and Related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن يقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديه ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإنه يتوجب على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الإتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاص بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وستتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.



القسم الثاني: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل الموائمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل بما يشمل توصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة بما يشمل القياس والتقييم، وبما يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
3. أهداف الحاكمية والإدارة: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
4. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والإدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
5. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذه الدليل.
6. المجلس: مجلس إدارة البنك.
7. الإدارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
8. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.
9. المدقق: الشخص (الطبيعي أو المعنوي) أو الجهة المختصة بفحص عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وبما ينسجم مع متطلبات التعليمات بهذا الخصوص والمتفق معه من قبل إدارة البنك لتحقيق تلك المتطلبات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ولا تزيد عن ستة سنوات متتالية.

القسم الثالث: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

القسم الرابع: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك

يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمركز يدعم آليات صنع القرار في البنك،
2. إدارة حسيطة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها،
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه،
4. الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة،
5. إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك،
6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية،



7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي،
8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية،
9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام خدمات ومنتجات،

2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

وذلك من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل ب:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل،
2. أهداف الحاكمية والإدارة،
3. الهياكل التنظيمية،
4. المعلومات والتقارير،
5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات،
6. المعارف والمهارات والخبرات،
7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا،

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم

وذلك بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات،

فصل العمليات والمهام

وذلك بفصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها،

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر،

القسم الخامس: الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة

1. تعتبر الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة ومعطياتها حدا أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة أهداف الحاكمية والإدارة،
2. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة،
3. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حييفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر"،



القسم السادس: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه،

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام،

القسم السابع: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والادارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم
تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم،
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع
تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية
تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات،
4. التدقيق الداخلي
تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل،
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانون
تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع / البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية،
6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار
COBIT 5 Foundation, COBIT 5 Assessor, COBIT 5 Implementation, CGEIT
المستعان بهم من داخل ومن خارجه تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق،



القسم الثامن: اللجان

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة،
- تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات،
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها،
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك،

صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى،
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي،

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها،
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين،
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني،
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة،

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة،

مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية،
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة،



3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها،
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات،
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة،
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك،
7. الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك،
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات،
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات،
10. تتولى لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals)، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide)،

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

تقوم اللجنة بضمان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق المنافع، وتقليل الأخطار، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام،

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا،
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات،
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي،

صلاحيات اللجنة:

للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم،

اجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك،
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية،

المنصب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث ان عدد اعضاء اللجنة 15، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب)، وكل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الإدارة عضوين مراقبين،

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة،



مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر،
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وربما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراجعة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك،
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وأهداف الحاكمية والإدارة،
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية،
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر،
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات،
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية،
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات،
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات،
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الإطلاع عليها،

القسم التاسع: التدقيق الداخلي والخارجي

- أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادرات مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في البند (د/2) من هذا المادة ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى.
- د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:
 1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
 - تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
 - توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
 - الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
 - الإلتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.



2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المركزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيا ل مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والموني اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) اعلاه بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

يسمح باعتماد تقارير المدقق الداخلي والخارجي من قبل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة القائمة مقامها، على أن يتم إطلاع المجلس على التقارير.

القسم العاشر: المبادئ والسياسات وأطر العمل

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة،
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة،
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وأهداف الحاكمية والإدارة، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال،
- يراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثها كمرجع لصياغة تلك السياسات

القسم الحادي عشر: الهياكل التنظيمية

- على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية،
- يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك،



القسم الثاني عشر: المعلومات والتقارير

- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information)،
- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، على أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص،

القسم الثالث عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق أهداف الحاكمية والإدارة وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية،
- على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص،

القسم الرابع عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الاردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب،
- على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية المعترف بها من قبل جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه،
- على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار بتسجيل موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق أهداف الحاكمية والإدارة،
- على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك،

القسم الخامس عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها،
- على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته،
- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر،



القسم السادس عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من إلزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق،

بيان عن مدى الإلتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

يلتزم بنك الاتحاد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات،



القوائم المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2022



تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010932

إلى السادة المساهمين

بنك الاتحاد

(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاتحاد والشركات التابعة المشار إليها "بالبنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022، وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الاول 2022 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.



ان تفاصيل آلية دراسة الامور المشار اليها مينة ادناه:

أمور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

1. مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

كما هو مبين في الايضاح رقم 9 حول القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي 3.991 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2022 الذي يمثل حوالي 60 % من اجمالي الموجودات كما بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي 1.412 مليون دينار كبنء خارج قائمة المركز المالي وبلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلقة بهم حوالي 177 مليون دينار. كما ان تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتقدير جودة المنح والمخاطر الكامنة في المحفظة.

ان المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهري وحقيقي من الإدارة مثل التقدير المتعلق باحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني عند المنح واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر.

يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما تم إعتماؤه من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة. بالإضافة الى ذلك، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني وقوانينه للحد الأدنى من المخصصات بالإضافة لأي مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة المحاطة بهذه التسهيلات الائتمانية.

لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية لرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الاجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحقق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات.

ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي:

- تم اختيار عينة من القروض بناءً على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحدي الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالإضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان؛
- بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اخترنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات ثبوتية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق. قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدها منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولاً الى مصدر المعلومات. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛



نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- قمنا بتقييم التعديلات التي تمت على النموذج والمخصصات الإضافية التي تم قيدها من قبل الإدارة في سياق النماذج الأساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات، مع التركيز على احتمالية التعثر ومقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها؛
- قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج التي تتغير بعوامل الاقتصاد الكلي وسنيرهاات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها مع عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا الداخليين لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تطبق لإلتقاط أي خسائر؛
- قمنا بتحديد فيما إذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار.
- قمنا بتقييم الإفصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الامر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة ب تكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات، قواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية إعداد التقارير والتدقيق الخاص بنا.

بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات إعداد التقارير المالية التي قمنا بتحديد متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخليين لدينا على دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات قمنا بتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال ضبط الدخول الى الانظمة، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية، اكتمال وصحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة أجهزة الحاسب الآلي والمستخدم في التقارير المالية. غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية:

- ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين، سواء كان ذلك الوصول خاضعا للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم.

أمر التدقيق الرئيسية

- عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى أمور التدقيق الرئيسية.

2. أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل استمرارية وموثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات والتي تتم معالجتها يوميا في اعمال البنك بما يشمل المخاطر السيبرانية.

المنح الغير ملائم والرقابة غير الفعالة للوصول إلى انظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية وإعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هو امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات للبنك، وللتأكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح والحد من احتمالة الاحتيال والخطأ نتيجة للتغير في التطبيقات او البيانات.

حقوق الوصول غير المصرح لها أو المتوسعة تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة واكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى أمور التدقيق الرئيسية.



أمور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
	<ul style="list-style-type: none"> • الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك. • الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض والتراخيص والمراجعة المنتظمة لها. • حماية كلمات المرور وإعدادات خاصية الأمان فيما يتعلق بتعديلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام. • الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بأعمال العمليات. • المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستخدم في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.



كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
 - بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلّقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
 - تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل للبنك لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق البنك. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليّتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

27 شباط 2023

احمد فتحي شتيوي
إجازة رقم (1020)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
010105



قائمة (أ)

31 كانون الأول		ايضاح	
2021	2022		
دينار	دينار		
الموجودات			
934,430,468	761,806,411	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
541,476,707	207,342,608	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
8,770,685	14,013,824	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
18,296,366	18,423,896	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,351,124,328	3,991,118,781	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
44,159,121	61,301,069	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,099,096,231	1,325,766,644	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
343,708	345,954	12	استثمار في شركة حليفة
66,425,046	68,516,377	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
27,747,673	32,820,280	ب/21	موجودات ضريبية مؤجلة
27,555,989	29,461,656	43	موجودات حق استخدام - بالصافي
27,451,684	26,893,693	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
115,643,211	153,079,760	15	موجودات أخرى - بالصافي
6,262,521,217	6,690,890,953		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
316,782,838	337,850,140	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,910,374,102	5,186,344,444	17	ودائع عملاء
244,827,786	257,368,027	18	تأمينات نقدية
108,566,531	141,707,946	أ/19	أموال مقترضة
21,300,000	46,115,000	ب/19	قروض مسانده
858,903	631,897	20	مخصصات متنوعة
27,366,812	29,680,581	43	التزامات عقود تأجير
21,931,794	28,930,915	أ/21	مخصص ضريبة الدخل
161,769	844,854	ب/21	مطلوبات ضريبية مؤجلة
80,883,165	101,380,499	22	مطلوبات أخرى
5,733,053,700	6,130,854,303		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
160,000,000	160,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
80,213,173	80,213,173	23	علاوة اصدار
68,169,340	76,227,974	24	احتياطي قانوني
46,167,117	51,192,173	24	احتياطي اختياري
1,741,270	6,482,816	26	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
71,721,054	78,930,524	27	أرباح مدورة
428,011,954	453,046,660		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
101,455,563	106,989,990		حقوق غير المسيطرين
529,467,517	560,036,650		مجموع حقوق الملكية
6,262,521,217	6,690,890,953		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2021	2022		
دينار	دينار		
261,400,698	315,768,650	30	الفوائد والعوائد الدائنة
104,197,790	135,119,493	31	الفوائد والمصاريف المدينة
157,202,908	180,649,157		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
26,002,840	33,768,587	32	صافي إيرادات العمولات
183,205,748	214,417,744		صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
6,840,488	11,440,002	33	أرباح عملات أجنبية
2,141,994	(1,484,919)	34	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
758,949	(45,933)		(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
469,491	690,867	35 و 10	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,159,068	1,998,383	36	إيرادات أخرى
195,575,738	227,016,144		إجمالي الدخل
48,751,704	57,467,355	37	نفقات موظفين
14,591,384	15,563,353	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
31,643,398	40,802,634	38	مصاريف أخرى
3,819,862	4,187,342	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
463,109	558,065	43	مصروف الإيجار
1,027,420	1,171,165	43	تكاليف التمويل
28,892,263	34,237,331	28	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
1,678,632	895,181	15	مخصص تدني عقارات مستملكة
(474,995)	407,782	20	مخصصات متنوعة
130,392,777	155,290,208		إجمالي المصروفات
65,182,961	71,725,936		الربح التشغيلي
451	8,496	12	حصة البنك من أرباح شركة حليفة
65,183,412	71,734,432		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (هـ)
(23,758,117)	(27,934,009)	أ/21	ضريبة الدخل
41,425,295	43,800,423		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			ويعود إلى:
32,499,895	34,327,652		مساهمي البنك
8,925,400	9,472,771		حقوق غير المسيطرين
41,425,295	43,800,423		
فلس/دينار	فلس/دينار		
0.203	0.215	39	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة العائد لمساهمين البنك



قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
41,425,295	43,800,423	الربح للسنة - قائمة (ب)
		ينود الدخل الشامل
		ينود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة
3,924,815	6,766,050	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة
45,350,110	50,566,473	اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
36,424,710	41,084,617	مساهمي البنك
8,925,400	9,481,856	حقوق غير المسيطرين
45,350,110	50,566,473	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	علاوة اصدار	الديتات		أرباح مودوة *	مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرون	إجمالي حقوق الملكية
				قانوني	اختياري				
الارصيد في بداية السنة		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)		-	-	68,169,340	46,167,117	71,721,054	428,011,954	101,455,563	529,467,517
المحول الى الديتاتي		-	-	8,058,634	5,025,056	(13,083,690)	-	-	-
الارباح الموزعة		-	-	-	-	(16,000,000)	(16,000,000)	(3,583,201)	(19,583,201)
صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصه لشركة تابعة	2	-	-	-	-	(49,911)	(49,911)	(364,228)	(414,139)
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10	-	-	-	-	2,015,419	-	-	-
الارصيد في نهاية السنة		160,000,000	80,213,173	76,227,974	51,192,173	78,930,524	453,046,660	106,989,990	560,036,650
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021									
الارصيد في بداية السنة		160,000,000	80,213,173	61,004,473	41,829,012	67,518,099	407,955,721	98,447,621	506,403,342
مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)		-	-	-	-	32,499,895	36,424,710	8,925,400	45,350,110
المحول الى الديتاتي		-	-	7,164,867	4,338,105	(11,502,972)	-	-	-
الارباح الموزعة		-	-	-	-	(16,000,000)	(16,000,000)	(3,727,785)	(19,727,785)
صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصه لشركة تابعة	2	-	-	-	-	(368,477)	(368,477)	(2,189,673)	(2,558,150)
(خسائر) منقحة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10	-	-	-	-	(425,491)	-	-	-
الارصيد في نهاية السنة		160,000,000	80,213,173	68,169,340	46,167,117	71,721,054	428,011,954	101,455,563	529,467,517

* لا يمكن التصرف بمبلغ 32,820,280 دينار من الـرياح المدودة كما في 31 كانون الأول 2022 (27,326,810 كفا في 31 كانون الأول 2021) والتي تمثل موجودات خريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مستقلة من:

* يشمل رصيد الأرباح المدوّرة بمبلغ 711,364 دينار الذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- يحظر التصرف بالعائض من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الذاتي والمحول الى الراجح المحدوة والبالغ 108,377 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 والخاص بالشركة التابعة بينك صفوة الاسلامي إلى بموافقة مسيقة من البنك المركزي الرديني.



قائمة (هـ)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2021	2022		
دينار	دينار		
65,183,412	71,734,432		الأنشطة التشغيلية:
			الربح قبل الضريبة - قائمة (ب)
			تعديلات بنود غير نقدية
14,591,384	15,563,353	14 و 13	استهلاكات وإطفاءات
28,892,263	34,237,331	28	مخصص خسائر ائتمانية موقعه
3,819,862	4,187,342	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
1,027,420	1,171,165	43	الفوائد على التزامات التأجير
(758,949)	45,933	11	خسائر (أرباح) بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,678,632	895,181	15	مخصص تدني عقارات مستملكة
(851,352)	1,466,882	34	خسائر (أرباح) موجودات مالية غير متحققة
24,934	115,477	38	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
(9,553)	(262)		(أرباح) تقييم قروض محولة
(474,995)	407,782	20	مخصصات متنوعة - بالصفافي
(451)	(8,496)	12	حصة البنك من (أرباح) شركة حليفة
80,567	(898,236)	38 و 36	(أرباح) خسائر بيع موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة
(1,796,735)	(1,521,470)	33	تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
111,406,439	127,396,414		الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
			التغير في الموجودات والمطلوبات
(2,447)	(2,243,232)		(الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب
(2,225,118)	(1,594,412)		(الزيادة) في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
(4,322,868)	(5,248,639)		(الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
29,000,000	(11,585,474)		(النقص) الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
(427,140,073)	(675,077,583)		(الزيادة) في التسهيلات وتمويلات ائتمانية المباشرة
(17,649,052)	(37,433,232)		(الزيادة) في الموجودات الأخرى
907,363,110	275,970,342		الزيادة في ودائع العملاء
(6,474,673)	12,540,241		الزيادة (النقص) الزيادة في تأمينات نقدية
11,876,176	21,190,378		الزيادة في مطلوبات أخرى
601,831,494	(296,085,198)		صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات المدفوعة
(30,374,240)	(26,590,128)	21/أ	ضريبة الدخل المدفوعة
-	(634,788)	20	مخصصات متنوعة مدفوعة
571,457,254	(323,310,114)		صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(6,646,443)	(9,110,181)		(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
203,587,969	275,613,794	11	المستحق من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(398,076,566)	(502,351,600)	11	(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(6,313,532)	(10,996,926)	13	(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات عن حساب شراء ممتلكات ومعدات
76,889	188,870	13	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(6,427,704)	(6,404,113)	14	(الزيادة) في موجودات غير ملموسة
6,250	6,250	12	توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة
(213,793,137)	(253,053,906)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(19,822,937)	(19,682,947)		أرباح موزعة على المساهمين
18,414,528	33,141,415	19/أ	الزيادة في أموال مقترضة
-	24,815,000	19/ب	الزيادة في القروض المساندة
(4,160,929)	(4,588,409)	43	دفعات سداد أصل التزام التأجير
(297,959)	(361,996)	43	إعادة سداد جزء من فائدة التزام التأجير
(2,558,150)	(414,139)		صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصة لشركة تابعة
(8,425,447)	32,908,924		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية
349,238,670	(543,455,096)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
1,796,735	1,521,470	33	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
854,690,830	1,205,726,235		النقد وما في حكمه في بداية السنة
1,205,726,235	663,792,609	40	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
			بنود غير نقدية:
(4,491,057)	(6,316,819)		(الزيادة) في موجودات حق الاستخدام
4,491,057	6,316,819		الزيادة في التزامات عقود إيجار

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



1. معلومات عامة

- ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله الى بنك خلال عام 1991.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ثمانية وخمسون فرعاً والشركات التابعة في الأردن، وكذلك وبلغت عدد فروع بنك صفوة داخل المملكة اثنان وأربعون فرعاً وشركته التابعة.
- ان اسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للوراق المالية - الاردن.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 شباط 2023 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. أهم السياسات المحاسبية:

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:
 - أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
 - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
 - عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.
 - في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات إئتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.
 - ب. تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحقات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.
 - ج. بناء على تعميمي البنك المركزي الأردني الى البنوك العاملة في الأردن رقم 10/3/4375 و10/3/14960 الصادرين بتاريخ 15 آذار 2020 و22 تشرين الثاني 2020، فإنه يجوز قيام البنك تأجيل الأقساط المستحقة او التي تستحق على بعض العملاء دون اعتبار ذلك هيكلية، ودون ان يؤثر أيضاً على تصنيف العميل الائتماني.
 - د. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
 - هـ. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون بموجب تعميم البنك المركزي رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030 هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 - (أ) و(ب)).



أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويمكن البنك من استخدام سلتطه على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.
- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والائردات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

كما في 31 كانون الأول 2022 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2022		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022			
		راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
		دينار					دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الإتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	10,689,988	904,385	804,347	(385,498)
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	12,000,000	12,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	46,654,874	31,361,155	3,177,359	(2,106,604)
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الاسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	114,583,584	33,732	3,742,215	(10,359)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	934,139	966,136	2,540,316	(2,658,214)
المجموع		130,139,028	82,662,636							

كما في 31 كانون الأول 2021 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2021		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021			
		راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
شركة الإتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	12,161,447	794,693	677,899	(371,542)
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	10,000,000	10,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	27,088,634	14,955,670	2,315,753	(1,409,692)
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الاسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	114,197,423	29,427	3,742,215	(7,500)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	747,564	661,663	376,736	(414,104)
المجموع		128,139,028	80,662,636							

* تمتلك شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار ما نسبته 62.4% من بنك صفوة الإسلامي حيث بلغ مجموع الموجودات 2,584,117,255 دينار ومجموع المطلوبات 437,995,486 دينار ومجموع الإيرادات 54,057,499 دينار ومجموع المصروفات 29,637,524 دينار.

- يمتلك بنك الاتحاد اسهم في بنك صفوة الإسلامي بشكل مباشر بلغت حوالي 1.57 % من اجمالي بنك صفوة الإسلامي.



وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها؛ و
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيّد في حقوق الملكية؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر؛
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيّدة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و"مصرفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراجعة جميع الشروط التعاقدية للأداة.



تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح وأسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و



- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).



عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكيدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سيرشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو



- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقًا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحًا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة وتأخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.



الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقرير ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعزبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغيرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم للبنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد تجاوز العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.



الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحصائيات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات



الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تبسيط شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقرض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقرض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتبار. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخضوع كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتبار بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتبار لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتبار. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضوع كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقرض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتبار، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتبار، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقرض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقرض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقرض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتبار بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتبار بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتبار بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتبار بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتبار بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتبار بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.



الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كإقتطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدية بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمونة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.



المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) مدتفظ بها للمتاجرة أو (2) تُصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافًا لذلك؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبيًا في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقًا قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.



إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو للإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تُقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.



التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبند المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أُعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتركمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتركمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف االأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.



ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
4 - 2	مباني
15 - 7	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين واللائحة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.



- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وازدواج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المتعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح اسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإيعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

**الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة**

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً. يتم استكمال احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات بموجب كتاب البنك المركزي رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس الفترة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي ورخصة بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها بل يتم احتساب فيما إذا كان هنالك تدني في قيمتها.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحاً منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.
- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.
- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك.



إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الأخر الموحّد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الأخر الموحّد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.



عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعروفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصرف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروفاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصرف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.



البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقبتها.

3. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية:

تم اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2022 في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أو السنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – مرجع لإطار المفاهيم

تُحدّث التعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لسنة 2018 بدلاً من إطار سنة 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) متطلباً يتعلق بالالتزامات المحددة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37)، وهو أن تطبق المنشأة المستحوذ معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد ما إذا كان هناك التزام قائم في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستندرج ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21): الرسوم، تُطبق المنشأة المستحوذة تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي نتج عنه التزام بسداد الضريبة قد وقع بحلول تاريخ الاستحواذ.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود.

لا تسمح التعديلات بخصم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متائماً للاستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة له لإنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن الربح أو الخسارة. وتقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون".



توضح التعديلات أيضا معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي (16) ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية.

وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل، ينبغي أن تفصح القوائم المالية عن قيمة العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببند منتج وليست إحدى مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في قائمة الدخل الشامل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 - العقود المثقلة - تكلفة الوفاء بالعقد

تنص التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة المباشرة أو المواد المباشرة) وتوزيع التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقد (على سبيل المثال توزيع مصاريف الاستهلاك لأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في الوفاء بالعقد).

التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية 2018-2020

تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة

يقدم التعديل إعفاءً إضافيًا للشركة التابعة التي تصبح أول شركة تطبق التعديل بعد شركتها الأم فيما يتعلق بالمحاسبة عن فروق الترجمة المتراكمة. نتيجة لهذا التعديل، يمكن الآن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ) ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) أن تختار أيضًا قياس فروق الترجمة التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد والآثار المترتبة على اندماج الأعمال التي استحوذت الشركة الأم من خلالها على الشركة التابعة. يُتاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك خيار مماثل بالاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية

يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "10 في المئة" لتحديد ما إذا كان ينبغي عدم الاعتراف بالالتزام المالي، تقوم المنشأة بتضمين الرسوم المدفوعة أو المستلمة فقط بين المنشأة المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة سواء من المنشأة أو المقرض نيابةً عن الغير. يُطبق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والمبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل للمرة الأولى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: عقود الإيجار

يستبعد التعديل التوضيح المتعلق بالتعويض عن التحسينات على أرض مستأجرة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 41 - الزراعة

يلغي التعديل متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (41) للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يعمل هذا على مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (41) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، قياس القيمة العادلة، لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخليًا ومعدلات الخصم وتمكين المُعدِّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل خصم الضرائب أو بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل سعر عادل لقياس القيمة.

**ب. معايير صادرة وغير سارية المفعول**

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
<p>يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة.</p> <p>لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17))</p> <p>يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.</p> <p>يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجًا عامًا، يتم تعديله لعقود التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط.</p> <p>يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقاس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق.</p> <p>في حزيران 2020، أصدر المجلس تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (17) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) (متضمنًا التعديلات) إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023. وفي الوقت نفسه، أصدر المجلس تمديدًا للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (4)) التي تمدد تاريخ انتهاء الإعفاء الثابت والمؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في المعيار الدولي للتقارير المالية 4 إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023.</p> <p>في كانون الأول 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية (17) والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) - المعلومات المقارنة (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية (17)) لمواجهة تحديات التطبيق التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). يعالج التعديل التحديات في عرض المعلومات المقارنة.</p> <p>لغرض متطلبات الانتقال، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار للمرة الأولى، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.</p> <p>تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.</p> <p>إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.</p>



تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
تُطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة</p> <p>إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.</p> <p>توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.</p>
أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقه بأثر رجعي.	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية</p> <p>تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.</p> <p>كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.</p>
وضع مجلس المعايير أيضاً إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	
أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) - السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية</p> <p>تستبدل التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية بتعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".</p>
	<p>تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع التوضيحات التالية:</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ. • إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة <p>أضاف المجلس مثالين (5 و 4) إلى الإرشادات الخاصة بتنفيذ معيار المحاسبة الدولي (8)، المصاحب للمعيار. حذف المجلس مثالاً واحداً (مثال 3) لأنه قد يسبب ارتباكاً في ضوء التعديلات.</p>



تاريخ السريان	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة</p> <p>تقدم التعديلات استثناءً آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة ومتساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم.</p> <p>اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمقتطعة عند الاعتراف الأولي بأصل وإلتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ هذا عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في تاريخ بدء عقد الإيجار.</p> <p>بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع إدراج أي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).</p> <p>يضيف المجلس أيضًا مثالاً توضيحيًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) الذي يوضح كيفية تطبيق التعديلات.</p> <p>تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة، تعترف المنشأة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • موجودات ضريبة مؤجلة (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابله استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> - حق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار - إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات الماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة • الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ. <p>تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.</p>

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:



التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم إثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد.

يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات بموجب كتاب البنك المركزي الأردني رقم 13246/3/10 بتاريخ 2 أيلول 2021 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022 بحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2030. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهاادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (44).

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية ممّا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.



زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (44).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (44). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.



ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث التدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإلغاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإلغاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإلغاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإلغاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإلغاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

**خصم مدفوعات الإيجار**

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
125,176,533	130,128,294	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
265,155,626	90,036,171	حسابات جارية وتحت الطلب
315,000,000	303,200,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
229,098,309	238,441,946	متطلبات الاحتياطي النقدي
809,253,935	631,678,117	إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي
934,430,468	761,806,411	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2022 و 31 كانون الأول 2021.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2022 و 31 كانون الأول 2021.
- ان جميع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022.

الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
620,008,775	809,253,935	إجمالي الرصيد في بداية السنة
354,245,160	311,340,186	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(165,000,000)	(488,916,004)	الأرصدة المسددة
809,253,935	631,678,117	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصادفي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		البيان
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
240,062,253	116,499,214	239,619,091	115,927,270	443,162	571,944	حسابات جارية وتحت الطلب
301,974,566	91,124,044	291,974,566	78,124,044	10,000,000	13,000,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
542,036,819	207,623,258	531,593,657	194,051,314	10,443,162	13,571,944	المجموع
(560,112)	(280,650)	(560,112)	(280,650)	-	-	مخصص التدني
541,476,707	207,342,608	531,033,545	193,770,664	10,443,162	13,571,944	صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 41,462,493 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (55,348,360 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الارصدة مقيمة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 9,791,446 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (7,548,214 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
542,036,819	-	-	542,036,819	إجمالي الرصيد في بداية السنة
156,629,856	-	-	156,629,856	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(495,709,078)	-	-	(495,709,078)	الأرصدة المسددة
4,665,661	-	-	4,665,661	التغيرات الناتجة عن تعديلات
207,623,258	-	-	207,623,258	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2021				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
397,274,210	-	-	397,274,210	إجمالي الرصيد في بداية السنة
422,775,611	-	-	422,775,611	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(276,450,530)	-	-	(276,450,530)	الأرصدة المسددة
(1,562,472)	-	-	(1,562,472)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
542,036,819	-	-	542,036,819	إجمالي الرصيد في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
560,112	-	-	560,112	الرصيد في بداية السنة
280,650	-	-	280,650	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(560,112)	-	-	(560,112)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
280,650	-	-	280,650	الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2021				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
189,682	-	-	189,682	الرصيد في بداية السنة
560,111	-	-	560,111	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(189,681)	-	-	(189,681)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
560,112	-	-	560,112	الرصيد كما في نهاية السنة

7. ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		البيان
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,771,936	2,127,000	2,771,936	2,127,000	-	-	إيداعات تستحق خلال فترة من 3 شهور إلى 6 اشهر
6,000,000	8,127,000	-	2,127,000	6,000,000	6,000,000	أكثر من 6 اشهر الى 9 اشهر
-	3,766,575	-	3,766,575	-	-	أكثر من 9 اشهر الى 12 شهر
-	-	-	-	-	-	أكثر من سنة
8,771,936	14,020,575	2,771,936	8,020,575	6,000,000	6,000,000	المجموع
(1,251)	(6,751)	(1,251)	(6,751)	-	-	مخصص التدني
8,770,685	14,013,824	2,770,685	8,013,824	6,000,000	6,000,000	صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية



فيما يلي الحركة على اجمالي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
8,771,936	-	-	8,771,936	إجمالي الرصيد في بداية السنة
14,020,575	-	-	14,020,575	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(8,771,936)	-	-	(8,771,936)	الإيداعات المسددة
14,020,575	-	-	14,020,575	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2021				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
4,449,068	-	-	4,449,068	إجمالي الرصيد في بداية السنة
8,771,936	-	-	8,771,936	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(4,449,068)	-	-	(4,449,068)	الإيداعات المسددة
8,771,936	-	-	8,771,936	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,251	-	-	1,251	الرصيد في بداية السنة
6,751	-	-	6,751	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(1,251)	-	-	(1,251)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
				الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
6,751	-	-	6,751	الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2021				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
611	-	-	611	الرصيد في بداية السنة
1,251	-	-	1,251	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(611)	-	-	(611)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
				الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير
-	-	-	-	التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,251	-	-	1,251	الرصيد كما في نهاية السنة

**8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
143,948	649,405	سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية
1,512,207	105,388	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
3,275,739	4,813,576	اسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية
13,364,472	12,855,527	صناديق استثمارية
18,296,366	18,423,896	المجموع

9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
1,794,970	3,184,269	حسابات جارية مدينة
821,425,508	942,769,009	قروض وكمبيالات *
17,807,394	32,826,520	بطاقات الائتمان
		القروض العقارية
897,926,656	1,020,109,367	
		الشركات الكبرى
66,202,150	59,792,215	حسابات جارية مدينة
1,046,668,567	1,269,222,605	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
24,662,480	26,032,619	حسابات جارية مدينة
201,854,139	226,258,176	قروض وكمبيالات *
		الحكومة والقطاع العام
431,243,828	599,215,519	
3,509,585,692	4,179,410,299	المجموع
16,920,366	16,346,736	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
141,540,998	171,944,782	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
3,351,124,328	3,991,118,781	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

- * صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 9,567,287 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (5,395,416 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 153,168,123 دينار أي ما نسبته 3.66 % من رصيد التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 (130,919,534 دينار أي ما نسبته 3.73 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021).
 - بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 136,821,387 دينار أي ما نسبته 3.29 % من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 (113,999,168 دينار أي ما نسبته 3.26 % من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021).
 - بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 597,310,735 دينار أي ما نسبته 14.29 % من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 (323,740,585 دينار أي ما نسبته 9.22 % من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021).
 - بلغت التمويلات وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 1,988,082,241 دينار أي ما نسبته 47.57 % من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 (1,635,040,078 دينار أي ما نسبته 46.59 % كما في 31 كانون الأول 2021).



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	31 كانون الأول 2022
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,509,585,692	431,243,828	226,516,619	1,112,870,717	897,926,656	841,027,872	إجمالي الرصيد في بداية السنة
1,237,947,502	185,448,254	85,547,179	401,708,269	248,463,020	316,780,780	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(395,931,132)	(7,518,897)	(40,714,123)	(177,939,359)	(63,331,521)	(106,427,232)	التسهيلات المسددة
(10,709,094)	-	(2,743,189)	975,370	(5,292,565)	(3,648,710)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(152,615,029)	(9,957,666)	(12,139,376)	(4,719,386)	(57,648,570)	(68,150,031)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,867,640)	-	(4,176,315)	(3,880,791)	(7,653)	(802,881)	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
4,179,410,299	599,215,519	252,290,795	1,329,014,820	1,020,109,367	978,779,798	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	31 كانون الأول 2021
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,088,105,988	212,514,816	201,552,664	1,182,132,275	783,136,250	708,769,983	إجمالي الرصيد في بداية السنة
1,080,653,693	249,131,690	63,997,767	262,092,126	226,327,877	279,104,233	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(417,194,865)	(11,354,833)	(24,479,131)	(235,641,194)	(63,191,499)	(82,528,208)	التسهيلات المسددة
(33,368,427)	-	(2,047,373)	(22,666,556)	(3,473,092)	(5,181,406)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(200,211,414)	(19,047,845)	(11,681,128)	(69,669,289)	(44,072,000)	(55,741,152)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,399,283)	-	(826,180)	(3,376,645)	(800,880)	(3,395,578)	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
3,509,585,692	431,243,828	226,516,619	1,112,870,717	897,926,656	841,027,872	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 تحويل تسهيلات وتمويلات أثمانية مباشرة بمبلغ 6,924,913 دينار إلى بنود خارج المركز المالي 7,679,135 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) وشطب تسهيلات وتمويلات أثمانية مباشرة بمبلغ 1,942,727 دينار وذلك وفقا لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (820,148 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).



- فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
141,540,998	-	13,844,955	85,512,145	12,703,958	29,479,940	الرصيد في بداية السنة
27,703,744	-	2,767,331	18,462,315	1,720,420	4,753,678	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(12,074,749)	-	(1,377,776)	(6,089,828)	(1,878,967)	(2,728,178)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
1,810,123	-	62,925	(547,367)	244,990	2,049,575	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(2,835,173)	-	(1,231,760)	(345,844)	(517,527)	(740,042)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
1,025,050	-	1,168,835	893,211	272,537	(1,309,533)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,986,361	-	4,167,866	7,765,372	930,459	3,122,664	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
3,467,774	-	575,915	5,341,033	(1,861,156)	(588,018)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(4,679,346)	-	(3,403,457)	(837,036)	-	(438,853)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
171,944,782	-	16,574,834	110,154,001	11,614,714	33,601,233	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
168,907,346	-	16,139,066	110,154,001	11,609,978	31,004,301	المخصصات على مستوى إفرادي
3,037,436	-	435,768	-	4,736	2,596,932	المخصصات على مستوى تجميعي
171,944,782	-	16,574,834	110,154,001	11,614,714	33,601,233	

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
119,482,614	-	12,675,056	67,069,526	14,336,802	25,401,230	الرصيد في بداية السنة
22,751,705	-	2,691,006	13,173,332	2,592,837	4,294,530	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(17,867,845)	-	(1,584,591)	(9,924,727)	(2,813,721)	(3,544,806)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
2,467,947	-	(78,919)	(108,871)	816,969	1,838,768	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(5,079,819)	-	(13,859)	(5,067,934)	(568,155)	570,129	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
2,611,872	-	92,778	5,176,805	(248,814)	(2,408,897)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,346,653	-	1,021,510	7,449,335	84,891	4,790,917	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
9,413,365	-	(445,341)	10,339,158	(1,133,266)	652,814	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(5,585,494)	-	(512,685)	(2,594,479)	(363,585)	(2,114,745)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
141,540,998	-	13,844,955	85,512,145	12,703,958	29,479,940	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
138,387,898	-	13,167,915	85,512,145	12,703,784	27,004,054	المخصصات على مستوى إفرادي
3,153,100	-	677,040	-	174	2,475,886	المخصصات على مستوى تجميعي
141,540,998	-	13,844,955	85,512,145	12,703,958	29,479,940	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 12,074,749 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (17,867,845 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).



الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
16,920,366	-	2,638,906	7,707,710	2,471,153	4,102,597	الرصيد في بداية السنة
5,290,434	-	908,266	1,539,725	270,601	2,571,842	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
(1,675,770)	-	(143,413)	(767,070)	(25,038)	(740,249)	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
(4,188,294)	-	(772,859)	(3,043,756)	(7,653)	(364,026)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,346,736	-	2,630,900	5,436,609	2,709,063	5,570,164	الرصيد في نهاية السنة

الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
16,995,241	-	2,282,901	7,655,932	2,935,998	4,120,410	الرصيد في بداية السنة
4,458,653	-	752,560	1,342,528	427,845	1,935,720	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
(1,719,739)	-	(83,060)	(508,584)	(455,395)	(672,700)	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
(2,813,789)	-	(313,495)	(782,166)	(437,295)	(1,280,833)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,920,366	-	2,638,906	7,707,710	2,471,153	4,102,597	الرصيد في نهاية السنة



كما في 31 كانون الأول 2022

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني									
المجموعة			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى
فوائد معقولة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معقولة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معقولة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5,570,164	33,601,233	978,779,798	5,570,164	28,191,923	37,290,889	-	1,245,673	19,419,787	4,163,637
2,709,063	11,614,714	1,020,109,367	2,709,063	7,384,493	22,840,981	-	3,791,138	162,491,965	439,083
5,436,609	110,154,001	1,329,014,820	5,436,609	51,425,392	68,380,678	-	46,028,615	304,983,705	12,699,994
2,630,900	16,574,834	252,290,795	2,630,900	13,548,633	24,655,575	-	1,668,355	45,634,967	1,357,846
-	-	599,215,519	-	-	-	-	-	-	599,215,519
16,346,736	171,944,782	4,179,410,299	16,346,736	100,550,441	153,168,123	-	52,733,781	532,530,424	18,660,560
									3,493,711,752
للأفراد									
القروض العقارية									
الشركات الكبرى									
الشركات الصغيرة والمتوسطة									
للحكومة والقطاع العام									

كما في 31 كانون الأول 2021

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني									
المجموعة			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى
فوائد معقولة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معقولة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معقولة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4,102,597	29,479,940	841,027,872	4,102,597	22,472,623	30,522,499	-	2,990,363	30,940,041	4,016,954
2,471,153	12,703,958	897,926,656	2,471,153	5,958,515	16,894,804	-	5,508,400	132,472,608	1,237,043
7,707,710	85,512,145	1,112,870,717	7,707,710	45,846,859	62,386,168	-	28,714,382	251,230,166	10,950,904
2,638,906	13,844,955	226,516,619	2,638,906	10,149,583	21,116,063	-	2,549,592	55,651,694	1,145,780
-	-	431,243,828	-	-	-	-	-	-	431,243,828
16,920,366	141,540,998	3,509,585,692	16,920,366	84,427,580	130,919,534	-	39,762,737	470,294,509	17,350,681
									2,908,371,649
للأفراد									
القروض العقارية									
الشركات الكبرى									
الشركات الصغيرة والمتوسطة									
للحكومة والقطاع العام									



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,509,585,692	130,919,534	65,230,476	405,064,033	671,650,120	2,236,721,529	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,237,947,502	11,612,388	13,149,999	91,188,989	248,803,782	873,192,344	التعرضات الجديدة خلال السنة
(395,931,132)	(10,846,118)	(8,245,413)	(40,054,005)	(58,381,601)	(278,403,995)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(870,816)	(22,361,845)	(39,080,246)	22,390,672	39,922,235	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,539,655)	11,081,587	98,578,866	(9,412,106)	(95,708,692)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	46,363,837	(4,400,701)	(30,105,610)	(3,007,140)	(8,850,386)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(10,709,094)	(5,920,260)	(636,335)	2,413,745	(1,404,834)	(5,161,410)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(152,615,029)	(4,683,147)	(894,320)	(8,398,796)	(60,756,535)	(77,882,231)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,867,640)	(8,867,640)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
4,179,410,299	153,168,123	52,923,448	479,606,976	809,882,358	2,683,829,394	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,088,105,988	118,245,398	30,726,382	342,616,631	572,632,425	2,023,885,152	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,080,653,693	5,589,877	11,684,408	76,916,417	236,184,831	750,278,160	التعرضات الجديدة خلال السنة
(417,194,865)	(14,706,179)	(2,796,948)	(53,793,088)	(43,112,125)	(302,786,525)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(3,665,586)	(786,102)	(56,175,283)	786,149	59,840,822	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,084,249)	32,796,228	140,087,906	(32,188,318)	(136,611,567)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	38,574,192	(1,692,361)	(25,374,658)	(4,952,724)	(6,554,449)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(33,368,427)	584,624	(2,953,445)	(12,736,601)	(266,360)	(17,996,645)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(200,211,414)	(1,219,260)	(1,747,686)	(6,477,291)	(57,433,758)	(133,333,419)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,399,283)	(8,399,283)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
3,509,585,692	130,919,534	65,230,476	405,064,033	671,650,120	2,236,721,529	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
141,540,998	84,427,580	1,944,421	37,818,316	1,208,679	16,142,002	رصيد بداية السنة
27,703,744	10,756,542	17,325	9,240,217	1,469,139	6,220,521	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(12,074,749)	(6,141,158)	(239,502)	(2,565,700)	(102,871)	(3,025,518)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(618,311)	(837,941)	(1,410,570)	844,592	2,022,230	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,575,672)	842,624	2,709,358	(12,446)	(963,864)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,219,033	(179,465)	(3,959,179)	(11,773)	(68,616)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
15,986,361	14,001,263	(759,792)	5,176,876	(821,440)	(1,610,546)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
3,467,774	1,160,510	(279,894)	5,216,687	(44,220)	(2,585,309)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(4,679,346)	(4,679,346)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
171,944,782	100,550,441	507,776	52,226,005	2,529,660	16,130,900	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
119,482,614	71,763,261	154,124	28,807,402	891,869	17,865,958	رصيد بداية السنة
22,751,705	8,677,923	260,432	7,893,105	637,405	5,282,840	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(17,867,845)	(9,519,217)	(3,324)	(3,815,132)	(77,533)	(4,452,639)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,554,205)	(994)	(2,664,820)	1,040	4,218,979	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,813,612)	416,966	3,058,678	(44,479)	(1,617,553)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,979,689	(10,405)	(5,879,244)	(27,577)	(62,463)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,346,653	14,513,401	850,535	1,662,786	(862)	(3,679,207)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
9,413,365	1,965,834	277,087	8,755,541	(171,184)	(1,413,913)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(5,585,494)	(5,585,494)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
141,540,998	84,427,580	1,944,421	37,818,316	1,208,679	16,142,002	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك للأفراد:

2021	31 كانون الاول 2022						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
168,320	106,713	-	-	-	-	106,713	1
873,341	1,824,765	-	-	-	-	1,824,765	2
4,300,905	3,798,731	-	-	33,489	-	3,765,242	3
8,119,442	5,177,192	-	-	35,268	-	5,141,924	4
4,087,850	3,987,456	-	-	431,557	-	3,555,899	5
2,608,964	3,692,990	-	-	1,826,942	-	1,866,048	6
1,081,490	2,732,436	-	-	1,463,969	-	1,268,467	7
1,483,270	1,864,529	1,864,529	-	-	-	-	8
818,304,290	955,594,986	35,426,360	6,212,909	9,415,653	344,366,930	560,173,134	غير مصنف
841,027,872	978,779,798	37,290,889	6,212,909	13,206,878	344,366,930	577,702,192	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي:

31 كانون الاول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	501,149,300	278,416,032	14,263,466	16,676,575	30,522,499	841,027,872
التعرضات الجديدة خلال السنة	183,575,517	126,568,710	3,503,498	154,328	2,978,727	316,780,780
التعرضات المسددة خلال السنة	(74,572,408)	(26,787,546)	(1,326,168)	(1,427,678)	(2,313,432)	(106,427,232)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,824,627	9,089,428	(8,010,971)	(9,076,150)	(826,934)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,816,773)	(1,843,613)	7,776,644	2,923,645	(2,039,903)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,773,855)	(1,825,274)	(2,270,800)	(1,929,432)	9,799,361	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,076,621)	(1,667,640)	(391,904)	(427,712)	(84,833)	(3,648,710)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(29,607,595)	(37,583,167)	(336,887)	(680,667)	58,285	(68,150,031)
التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(802,881)	(802,881)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	577,702,192	344,366,930	13,206,878	6,212,909	37,290,889	978,779,798



المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
	إفرادي	دينار	تجميعي	دينار	تجميعي	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
708,769,983	28,323,459	3,602,075	18,486,881	226,708,921	431,648,647		إجمالي التعرضات في بداية السنة
279,104,233	2,781,619	1,268,194	1,039,363	125,350,364	148,664,693		التعرضات الجديدة خلال السنة
(82,528,208)	(2,798,188)	(316,884)	(1,830,905)	(20,884,918)	(56,697,313)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(2,083,912)	(43,845)	(10,473,167)	43,892	12,557,032		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,910,037)	14,929,211	11,048,488	(14,567,611)	(9,500,051)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	9,913,622	(789,648)	(2,039,401)	(3,471,017)	(3,613,556)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(5,181,406)	(83,480)	(1,641,595)	(1,741,085)	(27,250)	(1,687,996)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(55,741,152)	(225,006)	(330,933)	(226,708)	(34,736,349)	(20,222,156)		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,395,578)	(3,395,578)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
841,027,872	30,522,499	16,676,575	14,263,466	278,416,032	501,149,300		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
	إفرادي	دينار	تجميعي	دينار	تجميعي	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
29,479,940	22,472,623	1,295,118	1,695,245	1,180,768	2,836,186		رصيد بداية السنة
4,753,678	2,402,671	7,023	307,775	1,435,166	601,043		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,728,178)	(2,087,930)	(65,826)	(80,045)	(95,944)	(398,433)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(610,829)	(800,376)	(770,116)	807,027	1,374,294		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,473,089)	820,717	732,494	(7,359)	(72,763)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	774,385	(178,966)	(543,795)	(8,543)	(43,081)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,122,664	6,054,823	(767,866)	(63,671)	(788,333)	(1,312,289)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(588,018)	1,098,122	(194,001)	(148,037)	(41,673)	(1,302,429)		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(438,853)	(438,853)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
33,601,233	28,191,923	115,823	1,129,850	2,481,109	1,682,528		إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
	إفرادي	دينار	تجميعي	دينار	تجميعي	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
25,401,230	20,113,075	40,025	1,494,949	833,401	2,919,780		رصيد بداية السنة
4,294,530	2,378,292	215,521	147,025	627,258	926,434		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(3,544,806)	(2,051,610)	(2,489)	(152,793)	(68,273)	(1,269,641)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,250,296)	(680)	(722,752)	726	1,973,002		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,359,671)	381,479	1,078,593	(34,652)	(65,749)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	201,070	(9,607)	(156,904)	(12,367)	(22,192)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,790,917	6,158,196	628,928	(157,675)	(618)	(1,837,914)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
652,814	398,312	41,941	164,802	(164,707)	212,466		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(2,114,745)	(2,114,745)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
29,479,940	22,472,623	1,295,118	1,695,245	1,180,768	2,836,186		إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك العقارية:

2021	31 كانون الاول 2022						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
287,650	244,502	-	-	-	-	244,502	1
6,439,643	6,288,843	-	-	624,150	-	5,664,693	2
36,642,669	28,128,446	-	-	7,844,390	-	20,284,056	3
30,535,746	25,993,670	-	-	2,741,499	-	23,252,171	4
102,665,201	100,249,461	-	-	47,250,835	-	52,998,626	5
31,400,125	37,663,049	-	-	28,720,140	-	8,942,909	6
29,194,032	37,473,841	-	-	34,672,861	-	2,800,980	7
7,045,137	9,007,175	9,007,175	-	-	-	-	8
653,716,453	775,060,380	13,833,806	28,148,955	12,489,135	436,238,718	284,349,766	غير مصنف
897,926,656	1,020,109,367	22,840,981	28,148,955	134,343,010	436,238,718	398,537,703	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالعقارية كما يلي:

المجموع		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2022
	المرحلة الثالثة إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
897,926,656	16,894,804	27,063,550	105,409,058	372,174,409	376,384,835	إجمالي التعرضات في بداية السنة
248,463,020	1,212,403	9,426,144	11,667,697	108,465,081	117,691,695	التعرضات الجديدة خلال السنة
(63,331,521)	(3,237,012)	(1,935,652)	(4,439,858)	(27,351,688)	(26,367,311)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(28,333)	(9,386,685)	(10,995,283)	9,386,685	11,023,616	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(805,157)	4,563,678	43,589,362	(4,013,633)	(43,334,250)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	9,096,705	(1,164,483)	(4,445,266)	(598,839)	(2,888,117)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(5,292,565)	16,378	130,158	(4,336,638)	(97,819)	(1,004,644)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(57,648,570)	(301,154)	(547,755)	(2,106,062)	(21,725,478)	(32,968,121)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(7,653)	(7,653)	-	-	-	-	التعرضات المدعومة او المحولة
1,020,109,367	22,840,981	28,148,955	134,343,010	436,238,718	398,537,703	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2021
	المرحلة الثالثة إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
783,136,250	18,460,780	14,165,914	92,292,819	320,689,571	337,527,166	إجمالي التعرضات في بداية السنة
226,327,877	692,890	3,259,471	12,084,766	105,664,812	104,625,938	التعرضات الجديدة خلال السنة
(63,191,499)	(3,997,469)	(1,715,735)	(10,757,621)	(19,079,003)	(27,641,671)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,560,307)	(160,202)	(12,385,669)	160,202	13,945,976	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,457,811)	12,983,266	33,578,112	(12,848,545)	(32,255,022)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,303,840	(766,803)	(3,293,935)	(822,513)	(420,589)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,473,092)	536,541	(698,193)	(2,120,729)	(47,284)	(1,143,427)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(44,072,000)	(282,780)	(4,168)	(3,988,685)	(21,542,831)	(18,253,536)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(800,880)	(800,880)	-	-	-	-	التعرضات المدعومة او المحولة
897,926,656	16,894,804	27,063,550	105,409,058	372,174,409	376,384,835	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022	
	المرحلة الثالثة إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
12,703,958	5,958,515	-	5,508,400	174	1,236,869	رصيد بداية السنة
1,720,420	1,286,198	-	347,657	4,328	82,237	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,878,967)	(1,324,043)	-	(502,988)	(13)	(51,923)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(7,482)	-	(337,545)	-	345,027	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(104,429)	-	198,508	-	(94,079)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	384,448	-	(378,490)	-	(5,958)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
930,459	1,094,656	-	166,565	-	(330,762)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(1,861,156)	96,630	-	(1,210,969)	247	(747,064)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
11,614,714	7,384,493	-	3,791,138	4,736	434,347	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	31 كانون الأول 2021					
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	
	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
14,336,802	5,945,750	-	7,276,536	52	1,114,464	رصيد بداية السنة
2,592,837	858,131	-	1,656,757	148	77,801	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,813,721)	(1,236,201)	-	(1,497,133)	-	(80,387)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(291,423)	-	(622,762)	-	914,185	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(332,375)	-	428,181	-	(95,806)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	374,984	-	(373,574)	-	(1,410)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
84,891	902,883	-	22,263	-	(840,255)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(1,133,266)	100,351	-	(1,381,868)	(26)	148,277	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(363,585)	(363,585)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
12,703,958	5,958,515	-	5,508,400	174	1,236,869	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك لشركات الكبرى:

2021	31 كانون الأول 2022						
	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
-	-	-	-	-	-	-	1
15,761,685	31,283,339	-	-	2,563	-	31,280,776	2
127,648,472	118,209,988	-	-	1,005,972	-	117,204,016	3
90,006,253	196,273,101	-	-	3,369,157	-	192,903,944	4
249,276,983	303,659,362	-	-	45,834,011	-	257,825,351	5
310,092,814	387,850,530	-	-	53,333,622	-	334,516,908	6
253,344,155	213,138,548	-	-	195,157,275	-	17,981,273	7
50,099,052	60,946,772	60,946,772	-	-	-	-	8
16,641,303	17,653,180	7,433,906	-	6,281,105	-	3,938,169	غير مصنف
1,112,870,717	1,329,014,820	68,380,678	-	304,983,705	-	955,650,437	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,112,870,717	62,386,168	-	251,230,166	-	799,254,383	إجمالي التعرضات في بداية السنة
401,708,269	5,914,540	-	69,612,168	-	326,181,561	التعرضات الجديدة خلال السنة
(177,939,359)	(2,809,261)	-	(29,139,633)	-	(145,990,465)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(14,911,407)	-	14,911,407	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,433,170)	-	41,631,691	-	(40,198,521)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	15,082,782	-	(14,995,221)	-	(87,561)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
975,370	(3,470,936)	-	6,970,883	-	(2,524,577)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(4,719,386)	(3,408,654)	-	(5,414,942)	-	4,104,210	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,880,791)	(3,880,791)	-	-	-	-	التعرضات المدعومة او المحولة
1,329,014,820	68,380,678	-	304,983,705	-	955,650,437	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,182,132,275	53,292,394	-	195,780,692	-	933,059,189	إجمالي التعرضات في بداية السنة
262,092,126	1,037,268	-	57,203,598	-	203,851,260	التعرضات الجديدة خلال السنة
(235,641,194)	(6,099,272)	-	(36,896,170)	-	(192,645,752)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(25,045,462)	-	25,045,462	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(537,947)	-	85,610,219	-	(85,072,272)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	18,621,339	-	(16,590,049)	-	(2,031,290)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(22,666,556)	(52,729)	-	(8,260,081)	-	(14,353,746)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(69,669,289)	(498,240)	-	(572,581)	-	(68,598,468)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(3,376,645)	(3,376,645)	-	-	-	-	التعرضات المدعومة او المحولة
1,112,870,717	62,386,168	-	251,230,166	-	799,254,383	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الكبرى كما يلي:

31 كانون الاول 2022						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
85,512,145	45,846,859	-	28,714,382	-	10,950,904	رصيد بداية السنة
18,462,315	4,856,566	-	8,414,615	-	5,191,134	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(6,089,828)	(1,780,957)	-	(1,909,054)	-	(2,399,817)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(193,817)	-	193,817	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(878,672)	-	1,619,856	-	(741,184)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,771,883	-	(1,771,883)	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,765,372	2,741,825	-	5,134,422	-	(110,875)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
5,341,033	(295,076)	-	6,020,094	-	(383,985)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(837,036)	(837,036)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
110,154,001	51,425,392	-	46,028,615	-	12,699,994	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
67,069,526	36,743,565	-	18,790,244	-	11,535,717	رصيد بداية السنة
13,173,332	4,174,831	-	5,018,498	-	3,980,003	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(9,924,727)	(5,201,815)	-	(1,967,294)	-	(2,755,618)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(1,175,983)	-	1,175,983	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(61,931)	-	1,319,448	-	(1,257,517)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,238,736	-	(5,211,399)	-	(27,337)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,449,335	6,515,110	-	1,813,598	-	(879,373)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
10,339,158	1,032,842	-	10,127,270	-	(820,954)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(2,594,479)	(2,594,479)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
85,512,145	45,846,859	-	28,714,382	-	10,950,904	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك لشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

2021	31 كانون الأول 2022						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
6,690	-	-	-	-	-	-	2
28,928,179	28,653,159	-	-	274,096	-	28,379,063	3
32,022,387	35,308,559	-	-	940,541	-	34,368,018	4
27,550,027	40,806,849	-	-	856,573	-	39,950,276	5
38,241,212	43,614,080	-	-	3,327,891	-	40,286,189	6
34,510,086	29,886,819	-	-	20,275,686	-	9,611,133	7
16,101,227	19,090,434	19,090,434	-	-	-	-	8
49,156,811	54,930,895	5,565,141	18,561,584	1,398,596	29,276,710	128,864	غير مصنف
226,516,619	252,290,795	24,655,575	18,561,584	27,073,383	29,276,710	152,723,543	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
226,516,619	21,116,063	21,490,351	34,161,343	21,059,679	128,689,183	إجمالي التعرضات في بداية السنة
85,547,179	1,506,718	3,569,527	6,405,626	13,769,991	60,295,317	التعرضات الجديدة خلال السنة
(40,714,123)	(2,486,413)	(4,882,083)	(5,148,346)	(4,242,367)	(23,954,914)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(15,549)	(3,899,010)	(5,162,585)	3,914,559	5,162,585	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(261,425)	3,594,264	5,581,169	(3,554,860)	(5,359,148)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	12,384,989	(1,306,786)	(8,394,323)	(583,027)	(2,100,853)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,743,189)	(2,380,869)	(338,781)	171,404	360,625	(555,568)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(12,139,376)	(1,031,624)	334,102	(540,905)	(1,447,890)	(9,453,059)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(4,176,315)	(4,176,315)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
252,290,795	24,655,575	18,561,584	27,073,383	29,276,710	152,723,543	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
201,552,664	18,168,765	12,958,393	36,056,239	25,233,933	109,135,334	إجمالي التعرضات في بداية السنة
63,997,767	1,078,100	7,156,743	6,588,690	5,169,655	44,004,579	التعرضات الجديدة خلال السنة
(24,479,131)	(1,811,250)	(764,329)	(4,308,392)	(3,148,204)	(14,446,956)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(21,367)	(582,055)	(8,270,985)	582,055	8,292,352	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(178,454)	4,883,751	9,851,087	(4,772,162)	(9,784,222)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,735,391	(135,910)	(3,451,273)	(659,194)	(489,014)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,047,373)	184,292	(613,657)	(614,706)	(191,826)	(811,476)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(11,681,128)	(213,234)	(1,412,585)	(1,689,317)	(1,154,578)	(7,211,414)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(826,180)	(826,180)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة او المحولة
226,516,619	21,116,063	21,490,351	34,161,343	21,059,679	128,689,183	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

31 كانون الاول 2022						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
13,844,955	10,149,583	649,303	1,900,289	27,737	1,118,043	رصيد بداية السنة
2,767,331	2,211,107	10,302	170,170	29,645	346,107	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,377,776)	(948,228)	(173,676)	(73,613)	(6,914)	(175,345)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	(37,565)	(109,092)	37,565	109,092	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(119,482)	21,907	158,500	(5,087)	(55,838)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,288,317	(499)	(1,265,011)	(3,230)	(19,577)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,167,866	4,109,959	8,074	(60,440)	(33,107)	143,380	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
575,915	260,834	(85,893)	555,599	(2,794)	(151,831)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(3,403,457)	(3,403,457)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
16,574,834	13,548,633	391,953	1,276,402	43,815	1,314,031	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
12,675,056	8,960,871	114,099	1,245,673	58,416	2,295,997	رصيد بداية السنة
2,691,006	1,266,669	44,911	1,070,825	9,999	298,602	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,584,591)	(1,029,591)	(835)	(197,912)	(9,260)	(346,993)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(12,486)	(314)	(143,323)	314	155,809	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(59,635)	35,487	232,456	(9,827)	(198,481)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	164,899	(798)	(137,367)	(15,210)	(11,524)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,021,510	937,212	221,607	(15,400)	(244)	(121,665)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(445,341)	434,329	235,146	(154,663)	(6,451)	(953,702)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(512,685)	(512,685)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
13,844,955	10,149,583	649,303	1,900,289	27,737	1,118,043	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام:

2021	31 كانون الأول 2022						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
328,504,301	454,956,137	-	-	-	-	454,956,137	1
415,294	61,377	-	-	-	-	61,377	2
17,914,960	21,971,084	-	-	-	-	21,971,084	3
17,660,765	26,168,489	-	-	-	-	26,168,489	4
39,332,166	68,996,106	-	-	-	-	68,996,106	5
2,416,341	-	-	-	-	-	-	6
-	2,062,326	-	-	-	-	2,062,326	7
-	-	-	-	-	-	-	8
25,000,001	25,000,000	-	-	-	-	25,000,000	غير مصنف
431,243,828	599,215,519	-	-	-	-	599,215,519	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
431,243,828	-	-	-	-	431,243,828	إجمالي التعرضات في بداية السنة
185,448,254	-	-	-	-	185,448,254	التعرضات الجديدة خلال السنة
(7,518,897)	-	-	-	-	(7,518,897)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(9,957,666)	-	-	-	-	(9,957,666)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
599,215,519	-	-	-	-	599,215,519	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
212,514,816	-	-	-	-	212,514,816	إجمالي التعرضات في بداية السنة
249,131,690	-	-	-	-	249,131,690	التعرضات الجديدة خلال السنة
(11,354,833)	-	-	-	-	(11,354,833)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(19,047,845)	-	-	-	-	(19,047,845)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
431,243,828	-	-	-	-	431,243,828	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي:

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	-	-	-	-	-	-

31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	-	-	-	-	-	-

10. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
23,863,120	31,168,445	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
12,115,197	15,601,160	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
8,180,804	14,531,464	صناديق استثمارية
44,159,121	61,301,069	

- بلغت الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 2,015,419 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (خسائر 425,491 دينار أرباح محولة كما في 31 كانون الأول 2021).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 690,867 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 (469,491 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021).

**11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
31,996,765	104,144,987	سندات خزينة أجنبية
129,212,530	138,050,446	سندات واسناد قروض شركات
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
40,577,646	65,623,344	أذونات خزينة حكومية
865,755,929	989,915,966	سندات مالية حكومية وبكفالتها
32,452,000	28,702,000	سندات واسناد قروض شركات
1,099,994,870	1,326,436,743	
648,639	670,099	ينزل: مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الأولى
-	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثانية
250,000	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثالثة
1,099,096,231	1,325,766,644	
		تحليل السندات:
1,099,192,171	1,326,045,700	ذات عائد ثابت
802,699	391,043	ذات عائد متغير
1,099,994,870	1,326,436,743	المجموع
		تحليل السندات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,099,744,870	1,326,436,743	المرحلة الأولى
-	-	المرحلة الثانية
250,000	-	المرحلة الثالثة
1,099,994,870	1,326,436,743	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجوات المالية بالتكلفة المطفأه:

31 كانون الأول 2022				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,099,744,870	-	250,000	1,099,994,870	الاجمالي كما في بداية السنة
488,046,763	-	-	488,046,763	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(275,659,727)	-	-	(275,659,727)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
14,304,837	-	-	14,304,837	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	(250,000)	(250,000)	خسارة التدني على الاستثمارات المعدومة
1,326,436,743	-	-	1,326,436,743	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الاجمالي كما في بداية السنة	903,067,980	1,429,344	250,000	904,747,324
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	372,932,659	-	-	372,932,659
الاستثمارات المستحقة	(201,399,676)	(1,429,344)	-	(202,829,020)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	25,143,907	-	-	25,143,907
خسارة التدني على الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,099,744,870	-	250,000	1,099,994,870

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجبات المالية بالتكلفة المطفأة:

2021	31 كانون الأول 2022				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الرصيد كما في بداية السنة	648,639	-	-	250,000	743,890
خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	134,818	-	-	-	217,565
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(102,740)	-	-	-	(178,780)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(10,618)	-	-	-	115,964
خسارة التدني على الاستثمارات المعدومة	-	-	-	(250,000)	(250,000)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	670,099	-	-	670,099	898,639

- تم خلال عام 2022 بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة بقيمة اسمية بلغت 4,359,930 دينار (42,307,163 دينار خلال عام 2021) ونتج عن العملية خسارة بمبلغ 45,933 دينار خلال عام 2022 (758,949 ربح دينار خلال عام 2021).



ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
349,507	343,708	رصيد بداية السنة
451	8,496	حصة المجموعة من أرباح السنة - بالصافي
(6,250)	(6,250)	توزيعات نقدية مقبوضة
343,708	345,954	الرصيد في نهاية السنة

إن تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

13. ممتلكات ومعدات - بالصفى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

177



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021					
اراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	22,628,397	22,211,369	59,555,949	1,353,399	18,313,111
إضافات	-	2,660,606	1,129,836	132,341	1,194,780
استيعادات	-	(105,919)	(339,746)	(94,900)	(492,328)
الرصيد في نهاية السنة	22,628,397	24,766,056	60,346,039	1,390,840	19,015,563
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في بداية السنة	-	7,762,267	35,800,212	649,595	12,720,368
إستهلاك السنة	-	612,628	5,518,308	177,326	2,260,666
استيعادات	-	(105,881)	(256,654)	(92,313)	(476,222)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	8,269,014	41,061,866	734,608	14,504,812
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	22,628,397	16,497,042	19,284,173	656,232	4,510,751
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	824,785	1,619,226	-	404,440
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	22,628,397	17,321,827	20,903,399	656,232	4,915,191
نسب الإستهلاك السنوية %					
-	4 - 2	15 - 7	15	20	

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 34,762,898 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (26,301,862 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

14. موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022				
أنظمة حاسوب وبرامج	رخصة بنك (قيمة عادلة) *	ودائع العملاء	الشهرة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	15,518,337	9,928,000	624,835	1,380,512
إضافات	6,404,113	-	-	-
الإطفاء للسنة	(6,337,269)	-	(624,835)	-
الرصيد في نهاية السنة	15,585,181	9,928,000	-	1,380,512

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021				
أنظمة حاسوب وبرامج	رخصة بنك (قيمة عادلة) *	ودائع العملاء	الشهرة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	14,488,256	9,928,000	1,249,668	1,380,512
إضافات	6,427,704	-	-	-
الإطفاء للسنة	(5,397,623)	-	(624,833)	-
الرصيد في نهاية السنة	15,518,337	9,928,000	624,835	1,380,512

* يمثل هذا البند الموجودات الغير ملموسة الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الأسلامي خلال عام 2017، وهي تخضع لاختبارات التدني في القيمة العادلة في نهاية كل عام.

**15. موجودات أخرى**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
14,733,131	21,157,525	فوائد وإيرادات برسم القبض
4,896,046	5,923,531	مصرفات مدفوعة مقدماً
51,302,874	52,978,257	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *
37,765	168,219	شيكات مقاصة
179,570	261,956	حوالات وشيكات برسم التحصيل
2,982,731	4,050,439	تأمينات كفالات مدفوعة
28,236,148	55,057,239	أوراق تجارية مخصومة
176,988	177,250	قرض قابل للتحويل للاسهام
13,097,958	13,305,344	أخرى
115,643,211	153,079,760	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلّص من العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها، والبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
49,408,223	51,302,874	رصيد بداية السنة
9,800,110	6,002,533	اضافات
(6,226,827)	(3,431,969)	استيعادات
(1,678,632)	(895,181)	مخصص التدني
51,302,874	52,978,257	رصيد نهاية السنة
		فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة:
3,496,864	5,175,496	رصيد بداية السنة
1,678,632	895,181	المضاف خلال السنة
5,175,496	6,070,677	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة 2,091,554 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (1,792,742 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات 3,979,123 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (3,382,754 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2021			31 كانون الأول 2022			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
134,047,518	92,582,106	41,465,412	105,453,470	69,529,019	35,924,451	حسابات جارية وتحت الطلب
182,735,320	175,317,320	7,418,000	232,396,670	222,916,680	9,479,990	ودائع لأجل
316,782,838	267,899,426	48,883,412	337,850,140	292,445,699	45,404,441	المجموع

**17. ودائع عملاء**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	511,295,365	268,307,899	297,624,686	6,582,775	1,083,810,725
ودائع توفير	898,433,383	30,052,609	64,363,067	5,765,644	998,614,703
ودائع لتجّل وخاضعة لإشعار	1,602,562,585	650,377,036	148,271,873	281,272,109	2,682,483,603
شهادات ايداع	368,987,701	6,795,000	16,995,712	28,657,000	421,435,413
المجموع	3,381,279,034	955,532,544	527,255,338	322,277,528	5,186,344,444

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	442,030,552	357,945,726	307,652,101	17,204,152	1,124,832,531
ودائع توفير	845,840,833	39,406,551	28,043,366	2,239,391	915,530,141
ودائع لتجّل وخاضعة لإشعار	1,480,697,923	609,689,896	151,319,249	270,288,299	2,511,995,367
شهادات ايداع	319,227,063	6,098,000	13,691,000	19,000,000	358,016,063
المجموع	3,087,796,371	1,013,140,173	500,705,716	308,731,842	4,910,374,102

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 322,277,528 دينار أي ما نسبته 6.21% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (308,731,842 دينار أي ما نسبته 6.29% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 1,095,540,368 دينار أي ما نسبته 21.12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (1,093,277,884 دينار أي ما نسبته 22.26% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 5,594,094 دينار أي ما نسبته 0.11% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (3,951,130 دينار أي ما نسبته 0.08% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع الجامدة 46,969,179 دينار أي ما نسبته 0.91% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (41,491,499 دينار أي ما نسبته 0.84% كما في 31 كانون الأول 2021).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 1,900,147,848 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2022 (1,665,485,522 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

18. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
159,176,772	161,719,676	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
74,624,636	81,862,743	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
4,493,180	5,841,581	تأمينات التعامل بالهامش
6,533,198	7,944,027	تأمينات أخرى
244,827,786	257,368,027	المجموع



19. أموال مقترضة وقروض مساندة

19/أ. أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2022
			المتبقية	الكلية		
0.5% - 1.75%	كمبيالات بنكية	شهرية	7,079	11,124	37,065,805	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1%	كمبيالة بنكية	ربع سنوية	34	37	408,700	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.5% - 1.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	31	36	3,425,153	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.5% - 1.00%	كمبيالة بنكية	سنوية	9	22	1,125,104	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.00%	كمبيالة بنكية	شهرية	16,864	26,293	51,672,440	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.95%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	9	20	3,000,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2.5%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	4	15	690,000	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,589,016	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,576,749	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,200,000	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	961,967	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
4.4%	كمبيالات بنكية	دفعة واحدة	1	1	10,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
7.45%	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2024	7	7	673,550	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
4.85%	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2024	7	7	35,450	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
7.75%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.70%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.60%	-	دفعة واحدة	1	1	2,500,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
6.50%	-	ربع سنوية	92	92	6,000,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
5.90%	-	شهرية	12	48	265,012	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6.00%	-	شهرية	432	432	7,971,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6.00%	-	شهرية	288	288	4,998,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6.00%	-	شهرية	144	144	2,550,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					141,707,946	المجموع

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2021
			المتبقية	الكلية		
0.5% - 1.75%	كمبيالات بنكية	شهرية	6,088	9,348	30,485,626	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.00%	كمبيالة بنكية	ربع سنوية	42	70	1,283,180	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.5% - 1.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	28	37	3,538,044	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.5% - 1.00%	كمبيالة بنكية	سنوية	7	22	781,433	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0.00%	كمبيالة بنكية	شهرية	18,109	22,552	41,227,479	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.99%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	12	20	3,600,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2.50%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	6	15	1,110,000	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,589,016	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,576,749	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
3.00%	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	34	34	1,200,000	اقتراض من الصندوق العربي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ***
4.40%	كمبيالات بنكية	دفعة واحدة	1	1	10,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
4.60%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.70%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)



سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2021
			المتبقية	الكلية		
4.70%	-	دفعة واحدة	1	1	2,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
4.60%	-	دفعة واحدة	1	1	2,500,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
3.75%	-	ربع سنوية	48	48	2,880,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
5.90%	-	شهرية	36	48	795,004	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					108,566,531	المجموع

- جميع المبالغ المقرضة لها دفعات ثابتة.

* تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة من البنك المركزي الأردني لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 0% إلى 11.75%.

** تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 6% إلى 11%.

*** تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 5.5% إلى 11%.

19/ب. القروض المساندة

ان تفاصيل هذا البند كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2022
			المتبقية	الكلية		
11.85%	-	دفعة واحدة بتاريخ 22 ديسمبر 2032	1	1	24,815,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
9.50%	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
					46,115,000	

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2021
			المتبقية	الكلية		
6.50%	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
					21,300,000	

20. مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
79,722	29,788	-	28,031	81,479	مخصص تعويض نهاية الخدمة
452,175	302,136	634,788	711,675	677,424	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
100,000	-	-	-	100,000	مخصصات التزامات أخرى
631,897	331,924	634,788	739,706	858,903	المجموع

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
81,479	-	-	39,602	41,877	مخصص تعويض نهاية الخدمة
677,424	12,000	-	158,403	531,021	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
100,000	661,000	-	-	761,000	مخصصات التزامات أخرى
858,903	673,000	-	198,005	1,333,898	المجموع

**21. ضريبة الدخل****أ. مخصص ضريبة الدخل**

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
24,618,987	21,931,794	رصيد بداية السنة
(30,374,240)	(26,590,128)	ضريبة الدخل المدفوعة
27,665,660	33,457,335	ضريبة الدخل المستحقة
21,387	131,914	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
21,931,794	28,930,915	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
27,665,660	33,457,335	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
21,387	131,914	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(4,090,699)	(5,493,471)	موجودات ضريبة مؤجلة
161,769	(161,769)	مطلوبات ضريبة مؤجلة للسنة
23,758,117	27,934,009	

ب. موجودات / مطلوبات ضريبة مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2021	31 كانون الأول 2022					موجودات ضريبة مؤجلة
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحذرة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
420,863	-	-	-	1,357,435	1,357,435	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	150,624	711,192	711,192	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,928,046	2,268,215	5,968,986	895,181	-	5,073,805	مخصص عقارات مستملكة
1,637,846	2,236,627	5,885,861	5,885,861	4,310,120	4,310,120	مخصص مكافآت
57,000	28,500	75,000	-	75,000	150,000	مصاريف دعاية وأعلان
257,421	169,402	445,794	-	231,630	677,424	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
1,242,600	554,721	1,459,792	-	1,810,208	3,270,000	مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مرحلة (3) غير مقبولة
28,217	53,200	190,000	89,225	-	100,775	مخصص عام
38,000	38,000	100,000	-	-	100,000	مخصص التزامات محتملة
241,970	293,868	773,338	136,576	-	636,762	فروقات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
21,857,023	26,974,861	70,986,477	13,467,995	-	57,518,482	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مرحلة (1) أو (2)
30,962	30,294	79,722	-	1,757	81,479	مخصص تعويض نهاية الخدمة
7,725	20,181	72,075	44,486	-	27,589	مخصص مكافآت للتأجير التمويلي
-	1,787	6,381	6,381	-	-	مصاريف قانونية
27,747,673	32,820,280	86,754,618	21,236,897	7,786,150	73,303,871	المجموع
						مطلوبات ضريبة مؤجلة
161,769	-	-	-	2,248,553	2,248,553	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-	844,854	7,364,272	7,364,272	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
161,769	844,854	7,364,272	7,364,272	2,248,553	2,248,553	المجموع

* تشمل المطلوبات الضريبة المؤجلة مبلغ 844,854 دينار ناتج عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر التي تظهر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية



ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

مطلوبات 31 كانون الأول		موجودات 31 كانون الأول		
2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	161,769	25,590,727	27,747,673	رصيد بداية السنة
161,769	844,854	6,523,174	7,936,382	المضاف
-	(161,769)	(4,366,228)	(2,863,775)	المستبعد
161,769	844,854	27,747,673	32,820,280	رصيد نهاية السنة

ج. ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
65,183,412	71,734,432	الربح المحاسبي
(15,070,804)	(10,298,695)	أرباح غير خاضعة للضريبة
24,726,668	27,989,653	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
74,839,276	89,425,390	الربح الضريبي
36.45%	38.95%	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك 35% بالإضافة الى المساهمة الوطنية 3% وبلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركات الاتحاد للوساطة المالية 24% بالإضافة الى المساهمة الوطنية 4% وبلغت نسبة ضريبة الدخل لشركة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات 20% بالإضافة الى المساهمة الوطنية 1%.
- قام البنك بتقديم الاقرار الضريبي لغاية عام 2021 وتم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية عام 2018 وتقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك للأعوام 2019 و2020 ولم يصدر قرار حتى تاريخ اعداد القوائم المالية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك لعام 2021 وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي بأن المخصص المرصود كاف كما في 31 كانون الأول 2022.
- تم الحصول على مخالصة نهائية لبنك صفوة الاسلامي من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام 2020 ، هذا وتم تقديم كشف الدخل السنوي لعام 2021 ضمن المدة القانونية ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم الحصول على مخالصة ضريبية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن نتائج أعمال شركة مسك للوساطة المالية (الشركة التابعة لبنك صفوة الاسلامي) حتى نهاية عام 2021 باستثناء عام 2019، فيما يخص ضريبة الأعوام 2011، 2012 و2013 وبناء على كتاب المستشار القانوني للشركة فقد تم صدور قرار من المحكمة الصفة القطعية بشطب المبالغ المفروضة وقبول كشوفات الدخل السنوية كما هي ولكن لم يتم تنفيذ قرار المحكمة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخه.
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للوساطة المالية حتى العام 2020 وتم تقديم كشف التقدير الذات لعام 2021 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية اعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي حتى العام 2021
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد الاسلامي حتى العام 2020، وتم تقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2021 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة للتكنولوجيا المالية حتى العام 2020، وتم تقديم الاقرار الضريبي للعام 2021 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 38% و13% وفي تقدير ادارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

22. مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
28,652,911	40,431,290	فوائد ومصاريف برسم الدفع
1,524,079	2,223,903	إيرادات مقبوضة مقدما
553,459	653,729	ذمم دائنة
11,159,682	15,165,919	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
78,733	236,318	حوالات واردة
11,268,610	13,044,653	شيكات برسم الدفع
13,224,080	12,550,904	أمانات مؤقتة
5,615,184	5,021,887	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لينود خارج قائمة المركز المالي
560,849	461,103	توزيعات أرباح غير مدفوعة
464,293	1,980,162	تسويات نظام الدفع الالكتروني
7,781,285	9,610,631	مطلوبات أخرى
80,883,165	101,380,499	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,114,434,856	2,698,130	-	96,577,713	-	1,015,159,013	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
925,078,736	39,775	-	85,586,428	-	839,452,533	التعرضات الجديدة خلال السنة
(641,250,540)	(346,424)	-	(70,422,074)	-	(570,482,042)	التعرضات المستحقة
-	(332,840)	-	(6,450,661)	-	6,783,501	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(60,978)	-	3,788,837	-	(3,727,859)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	279,610	-	(15,000)	-	(264,610)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
379,145	-	-	355,750	-	23,395	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
13,287,391	(28,701)	-	(2,936,262)	-	16,252,354	التعديلات الناتجة عن التعديلات
1,411,929,588	2,248,572	-	106,484,731	-	1,303,196,285	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,027,746,460	1,785,217	-	49,946,145	-	976,015,098	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
688,825,927	46,585	-	69,064,506	-	619,714,836	التعرضات الجديدة خلال السنة
(573,696,522)	(247,977)	-	(26,829,484)	-	(546,619,061)	التعرضات المستحقة
-	(91,405)	-	(3,202,438)	-	3,293,843	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	9,409,189	-	(9,409,189)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,444,258	-	(272,970)	-	(1,171,288)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,793,964	(39,448)	-	154,954	-	7,678,458	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
(36,234,973)	(199,100)	-	(1,692,189)	-	(34,343,684)	التعديلات الناتجة عن التعديلات
1,114,434,856	2,698,130	-	96,577,713	-	1,015,159,013	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,615,184	195,747	-	601,399	-	4,818,038	الرصيد كما في بداية السنة
2,443,780	6,400	-	458,936	-	1,978,444	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,864,378)	(10,000)	-	(262,070)	-	(2,592,308)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(10,000)	-	(68,860)	-	78,860	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(978)	-	21,778	-	(20,800)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	430	-	(179)	-	(251)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
5,032	29,570	-	29,899	-	(54,437)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(177,731)	-	-	(113,596)	-	(64,135)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
5,021,887	211,169	-	667,307	-	4,143,411	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	4,114,834	-	629,452	-	148,332	4,892,618
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	2,839,842	-	292,026	-	34,640	3,166,508
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(2,039,116)	-	(336,155)	-	(8,325)	(2,383,596)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	77,716	-	(77,716)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(39,008)	-	39,008	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9)	-	(1,068)	-	1,077	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	47,730	-	100,000	-	20,023	167,753
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(183,951)	-	(44,148)	-	-	(228,099)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	4,818,038	-	601,399	-	195,747	5,615,184

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2021	31 كانون الأول 2022						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
8,000	8,000	-	-	-	-	8,000	1
25,579,063	32,442,360	-	-	-	-	32,442,360	2
34,755,972	34,259,090	-	-	-	-	34,259,090	3
30,790,374	25,100,047	-	-	-	-	25,100,047	4
35,767,594	44,838,596	-	-	12,600	-	44,825,996	5
28,784,607	22,112,922	-	-	657,841	-	21,455,081	6
17,254,985	20,606,107	-	-	7,670,448	-	12,935,659	7
2,404,125	1,972,663	1,972,663	-	-	-	-	8
31,271,597	40,781,608	275,909	-	13,535,549	-	26,970,150	غير مصنف
206,616,317	222,121,393	2,248,572	-	21,876,438	-	197,996,383	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

31 كانون الأول 2022					
المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع	المرحلة الثالثة
إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
181,700,374	-	22,217,813	-	2,698,130	206,616,317
60,686,227	-	7,876,115	-	39,775	68,602,117
(46,140,465)	-	(3,798,863)	-	(346,424)	(50,285,752)
4,167,813	-	(3,834,973)	-	(332,840)	-
(1,734,261)	-	1,795,239	-	(60,978)	-
(264,610)	-	(15,000)	-	279,610	-
(32,582)	-	246,900	-	-	214,318
(386,113)	-	(2,610,793)	-	(28,701)	(3,025,607)
197,996,383	-	21,876,438	-	2,248,572	222,121,393
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة					



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
207,181,818	1,785,217	-	22,818,742	-	182,577,859	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
60,310,018	46,585	-	4,815,042	-	55,448,391	التعرضات الجديدة خلال السنة
(53,126,622)	(247,977)	-	(5,966,164)	-	(46,912,481)	التعرضات المستحقة
-	(91,405)	-	(291,486)	-	382,891	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	2,760,251	-	(2,760,251)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,444,258	-	(272,970)	-	(1,171,288)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(90,261)	(39,448)	-	(266,561)	-	215,748	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(7,658,636)	(199,100)	-	(1,379,041)	-	(6,080,495)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
206,616,317	2,698,130	-	22,217,813	-	181,700,374	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
822,731	195,747	-	209,603	-	417,381	الرصيد كما في بداية السنة
149,120	6,400	-	49,719	-	93,001	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(151,090)	(10,000)	-	(45,740)	-	(95,350)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(10,000)	-	(20,537)	-	30,537	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(978)	-	8,312	-	(7,334)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	430	-	(179)	-	(251)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
16,776	29,570	-	11,371	-	(24,165)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(96,269)	-	-	(43,213)	-	(53,056)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
741,268	211,169	-	169,336	-	360,763	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
874,082	148,332	-	202,465	-	523,285	الرصيد كما في بداية السنة
167,546	34,640	-	38,162	-	94,744	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(105,465)	(8,325)	-	(18,646)	-	(78,494)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(890)	-	890	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	10,909	-	(10,909)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,077	-	(1,068)	-	(9)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
27,675	20,023	-	6,572	-	1,080	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(141,107)	-	-	(27,901)	-	(113,206)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
822,731	195,747	-	209,603	-	417,381	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2021	31 كانون الأول 2022						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
1,057,389	2,085,541	-	-	-	-	2,085,541	1
21,247,382	46,843,848	-	-	-	-	46,843,848	2
129,905,626	107,387,713	-	-	-	-	107,387,713	3
130,380,392	161,747,343	-	-	-	-	161,747,343	4
109,233,178	156,493,687	-	-	-	-	156,493,687	5
60,295,475	62,438,087	-	-	1,474,918	-	60,963,169	6
45,592,330	43,676,426	-	-	38,702,139	-	4,974,287	7
-	-	-	-	-	-	-	8
70,824,850	74,015,738	-	-	5,270,275	-	68,745,463	غير مصنف
568,536,622	654,688,383	-	-	45,447,332	-	609,241,051	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
568,536,622	-	-	46,207,814	-	522,328,808	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
387,034,797	-	-	39,978,874	-	347,055,923	التعرضات الجديدة خلال السنة
(319,446,036)	-	-	(39,570,997)	-	(279,875,039)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(2,615,688)	-	2,615,688	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,639,098	-	(1,639,098)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
164,827	-	-	108,850	-	55,977	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
18,398,173	-	-	(300,619)	-	18,698,792	التغيرات الناتجة عن تعديلات
654,688,383	-	-	45,447,332	-	609,241,051	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
534,200,726	-	-	11,543,057	-	522,657,669	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
352,424,787	-	-	37,694,359	-	314,730,428	التعرضات الجديدة خلال السنة
(321,628,526)	-	-	(7,565,144)	-	(314,063,382)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(2,910,952)	-	2,910,952	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	5,950,573	-	(5,950,573)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,884,225	-	-	421,515	-	7,462,710	الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(4,344,590)	-	-	1,074,406	-	(5,418,996)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
568,536,622	-	-	46,207,814	-	522,328,808	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



افصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,431,401	-	-	337,774	-	4,093,627	الرصيد كما في بداية السنة
2,000,321	-	-	349,392	-	1,650,929	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,402,965)	-	-	(164,421)	-	(2,238,544)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(48,323)	-	48,323	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	13,133	-	(13,133)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(12,094)	-	-	18,178	-	(30,272)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(62,665)	-	-	(69,782)	-	7,117	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,953,998	-	-	435,951	-	3,518,047	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,650,758	-	-	393,477	-	3,257,281	الرصيد كما في بداية السنة
2,714,184	-	-	204,454	-	2,509,730	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,032,090)	-	-	(298,683)	-	(1,733,407)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(76,826)	-	76,826	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	26,978	-	(26,978)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
139,183	-	-	92,533	-	46,650	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(40,634)	-	-	(4,159)	-	(36,475)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
4,431,401	-	-	337,774	-	4,093,627	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2021	31 كانون الأول 2022						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	158,175	-	-	-	-	158,175	1
10,297,466	22,353,915	-	-	-	-	22,353,915	2
57,727,912	87,925,225	-	-	-	-	87,925,225	3
121,602,696	101,005,648	-	-	-	-	101,005,648	4
10,948,809	44,180,506	-	-	-	-	44,180,506	5
16,484,162	10,773,949	-	-	-	-	10,773,949	6
26,379,664	3,723,647	-	-	2,677,623	-	1,046,024	7
-	-	-	-	-	-	-	8
37,173,610	56,771,887	-	-	13,889,150	-	42,882,737	غير مصنف
280,614,319	326,892,952	-	-	16,566,773	-	310,326,179	المجموع



افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
280,614,319	-	-	18,696,491	-	261,917,828	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
280,424,954	-	-	15,137,251	-	265,287,703	التعرضات الجديدة خلال السنة
(232,299,775)	-	-	(17,596,619)	-	(214,703,156)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	354,500	-	(354,500)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,846,546)	-	-	(24,850)	-	(1,821,696)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
326,892,952	-	-	16,566,773	-	310,326,179	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
190,879,149	-	-	13,997,443	-	176,881,706	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
232,881,898	-	-	17,099,510	-	215,782,388	التعرضات الجديدة خلال السنة
(116,154,635)	-	-	(11,711,273)	-	(104,443,362)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	698,365	-	(698,365)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(26,992,093)	-	-	(1,387,554)	-	(25,604,539)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
280,614,319	-	-	18,696,491	-	261,917,828	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

افصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
281,149	-	-	29,248	-	251,901	الرصيد كما في بداية السنة
153,619	-	-	11,497	-	142,122	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(232,370)	-	-	(27,136)	-	(205,234)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	333	-	(333)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
350	-	-	350	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(17,484)	-	-	(601)	-	(16,883)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
185,264	-	-	13,691	-	171,573	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2021
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
221,471	-	-	30,963	-	190,508	الرصيد كما في بداية السنة
238,353	-	-	24,636	-	213,717	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(123,047)	-	-	(16,279)	-	(106,768)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,121	-	(1,121)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
895	-	-	895	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(56,523)	-	-	(12,088)	-	(44,435)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
281,149	-	-	29,248	-	251,901	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (قبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2021	31 كانون الأول 2022						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
39,628	624,955	-	-	-	-	624,955	2
11,507,384	41,346,530	-	-	-	-	41,346,530	3
7,903,859	45,243,453	-	-	-	-	45,243,453	4
2,618,016	24,943,861	-	-	-	-	24,943,861	5
640,639	11,511,722	-	-	-	-	11,511,722	6
9,226,363	125,319	-	-	26,005	-	99,314	7
-	-	-	-	-	-	-	8
26,731,709	84,431,020	-	-	22,568,183	-	61,862,837	غير مصنف
58,667,598	208,226,860	-	-	22,594,188	-	185,632,672	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - قبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2022
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
58,667,598	-	-	9,455,595	-	49,212,003	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
189,016,868	-	-	22,594,188	-	166,422,680	التعرضات الجديدة خلال السنة
(39,218,977)	-	-	(9,455,595)	-	(29,763,382)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(238,629)	-	-	-	-	(238,629)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
208,226,860	-	-	22,594,188	-	185,632,672	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	93,897,864	-	1,586,903	-	-	95,484,767
التعرضات الجديدة خلال السنة	33,753,629	-	9,455,595	-	-	43,209,224
التعرضات المستحقة	(81,199,836)	-	(1,586,903)	-	-	(82,786,739)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على التعرضات- كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,760,346	-	-	-	-	2,760,346
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	49,212,003	-	9,455,595	-	-	58,667,598

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - قبولات

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	55,129	-	24,774	-	-	79,903
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	92,392	-	48,328	-	-	140,720
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(53,180)	-	(24,773)	-	-	(77,953)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,313)	-	-	-	-	(1,313)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	93,028	-	48,329	-	-	141,357

31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	143,760	-	2,547	-	-	146,307
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	21,651	-	24,774	-	-	46,425
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(120,447)	-	(2,547)	-	-	(122,994)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	10,165	-	-	-	-	10,165
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	55,129	-	24,774	-	-	79,903



23. رأس المال المكتتب به وعلوة الإصدار

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 160 مليون دينار موزعاً على 160 مليون سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الأول 2021.

علوة الإصدار

تبلغ علوة الإصدار 80.213.173 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 و2021.

الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين 16,000,000 دينار عن عام 2022 (16,000,000 دينار عن عام 2021).

24. الإحتياطيات

ان تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 هي كما يلي:

أ. احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب. احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ان الإحتياطيات المقيّد التصرف بها هي كما يلي:

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الإحتياطي
	2021	2022	
	دينار	دينار	
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	68,169,340	76,227,974	إحتياطي قانوني
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية	1,741,270	6,482,816	إحتياطي القيمة العادلة

25. الأرباح المقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ 26 شباط 2023 الهيئة العامة للمساهمين الموافقة على توزيع 16 مليون دينار كأرباح نقدية على المساهمين بواقع 10% من رأس المال المكتتب به وزيادة رأس المال بمبلغ 40 مليون دينار بنسبة 25% من رأس المال المكتتب به ليصبح رأس المال 200 مليون دينار وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين. ان هذه التوصية خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

**26. احتياطي القيمة العادلة - بالصافي**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
(2,609,036)	1,741,270	الرصيد في بداية السنة
5,858,568	8,022,682	أرباح غير متحققة
(1,933,753)	(420,863)	موجودات ضريبية مؤجلة
-	(844,854)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
425,491	(2,015,419)	(أرباح) خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,741,270	6,482,816	الرصيد في نهاية السنة

- يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد تقاص رصيد مطلوبات ضريبية مؤجلة 844,854 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل تقاص موجودات ضريبية مؤجلة 420,863 دينار كما في 31 كانون الأول 2021)

27. أرباح مدورة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
67,518,099	71,721,054	الرصيد في بداية السنة
32,499,895	34,327,652	الربح للسنة
(425,491)	2,015,419	ارباح (خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(11,502,972)	(13,083,690)	المحول الى الاحتياطات
(16,000,000)	(16,000,000)	ارباح موزعة
(368,477)	(49,911)	حصة تملك بشركات تابعة
71,721,054	78,930,524	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 711,364 دينار والذي يمثل ارباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- يحظر التصرف بمبلغ 32,820,280 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2022 (27,326,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها الا بموافقة مسبقة منه.

28. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
370,430	(279,462)	أرصدة إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
640	5,500	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
154,749	21,460	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
27,643,878	35,083,130	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
722,566	(593,297)	ارتباطات والتزامات محتملة
28,892,263	34,237,331	

**29. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً****أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين**

31 كانون الأول 2022

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات دينار
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الاردن	%62.26	تقديم جميع الاعمال المالية والمصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقا لاحكام الشرعية الاسلامية	6,000,000
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الاردن	%42.00	غايات الشركة تملك الاسهم والسندات والحصص في الشركات	3,350,000

31 كانون الأول 2021

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات دينار
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الاردن	%62.47	تقديم جميع الاعمال المالية والمصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقا لاحكام الشرعية الاسلامية	6,000,000
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الاردن	%42.00	غايات الشركة تملك الاسهم والسندات والحصص في الشركات	3,500,000

ثانياً: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين**أ. قائمة المركز المالي المختصره للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة وبعد إجراء إعادة التوبيب لبعض البنود:**

بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2022	
دينار	دينار	
2,280,958,707	2,529,565,317	موجودات مالية
44,101,163	46,341,260	موجودات اخرى
2,325,059,870	2,575,906,577	اجمالي الموجودات
2,104,048,898	2,336,101,720	مطلوبات مالية
58,333,245	68,000,516	مطلوبات اخرى
2,162,382,143	2,404,102,236	اجمالي المطلوبات
162,677,727	171,804,341	حقوق الملكية
2,325,059,870	2,575,906,577	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
100,988,449	106,366,138	حقوق الملكية العائدة الى غير المسيطرين
467,114	623,852	حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
101,455,563	106,989,990	مجموع حقوق غير المسيطرين



ب. قائمة الأرباح أو الخسائر المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2022	
دينار	دينار	
59,991,991	68,002,662	إجمالي الدخل
14,060,320	15,112,021	الربح للسنة
14,060,320	15,126,614	مجموع الدخل الشامل
8,928,550	9,486,207	الحصة العائدة الى غير المسيطرين
(3,150)	(4,351)	حصة غير المسيطرين في ارباح (خسائر) شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
8,925,400	9,481,856	حقوق غير المسيطرين

30. الفوائد والعوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
116,230	136,461	حسابات جارية مدينة
60,022,096	71,349,409	قروض وكمبيالات
1,417,247	1,940,405	بطاقات الإئتمانية
59,118,362	70,000,236	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
5,583,573	5,786,525	حسابات جارية مدينة
61,299,053	68,603,610	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1,728,237	2,100,006	حسابات جارية مدينة
9,925,389	12,477,341	قروض وكمبيالات
16,924,103	21,178,572	الحكومة والقطاع العام
3,266,082	6,911,290	أرصدة لدى البنك المركزي
1,133,212	4,457,040	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,604	21,538	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
40,078,406	49,135,776	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
784,104	1,670,441	أخرى
261,400,698	315,768,650	

**31. الفوائد والمصاريف المدينة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
3,133,273	4,623,506	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
1,240,318	4,478,420	حسابات جارية وتحت الطلب
4,751,746	5,192,547	ودائع توفير
69,567,309	93,105,635	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
12,644,782	13,359,983	شهادات إيداع
3,779,283	3,072,617	تأمينات نقدية
1,455,659	2,456,675	أموال مقترضة
1,403,729	1,177,269	قروض مساندة
6,221,691	7,652,841	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
104,197,790	135,119,493	

32. صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
5,443,475	5,871,993	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
9,359,937	15,250,347	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
12,571,850	14,723,654	أخرى
(1,372,422)	(2,077,407)	ينزل: عمولات مدينة
26,002,840	33,768,587	صافي إيرادات العمولات

33. أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
5,043,753	9,918,532	ناتجة عن التداول / التعامل
1,796,735	1,521,470	ناتجة عن التقييم
6,840,488	11,440,002	

**34. (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	(خسائر) أرباح متحققة	(خسائر) أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أذونات خزينة وسندات	6,166	(10,346)	-	(4,180)
أسهم شركات	(253,408)	(563,459)	117,687	(699,180)
مشتقات مالية	64,408	-	-	64,408
صناديق استثمارية	38,226	(893,077)	8,884	(845,967)
	(144,608)	(1,466,882)	126,571	(1,484,919)

31 كانون الأول 2021	(خسائر) أرباح متحققة	(خسائر) أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أذونات خزينة وسندات	88,150	685	-	88,835
أسهم شركات	1,050,936	(413,243)	88,427	726,120
مشتقات مالية	(47,108)	-	-	(47,108)
صناديق استثمارية	108,679	1,263,910	1,558	1,374,147
	1,200,657	851,352	89,985	2,141,994

35. توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
458,811	689,898	عوائد توزيعات أسهم الشركات
10,680	969	عوائد توزيعات صناديق استثمارية
469,491	690,867	

36. إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
230,762	200,260	إيجار صناديق الأمانات
114,742	121,492	حسابات جامدة
231,188	243,226	إيرادات البوندد
1,119,763	294,536	إيرادات ديون معدومة مستردة
-	898,236	أرباح بيع موجودات مستملكة
462,613	240,633	إيرادات أخرى
2,159,068	1,998,383	

**37. نفقات موظفين**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
38,396,757	42,851,427	رواتب ومناافع وعلاوات الموظفين
4,001,503	4,384,455	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
-	1,785,296	مساهمة البنك في صندوق الإيداع
1,944,492	2,155,193	نفقات طبية
215,740	329,302	مياومات السفر
413,784	833,367	نفقات تدريب الموظفين
6,389	4,173	ملابس المستخدمين
3,588,089	4,931,991	حوافز بيعية وتسويقية
178,750	190,272	نفقات التأمين على حياة الموظفين
6,200	1,879	أخرى
48,751,704	57,467,355	

38. مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
3,063,435	3,702,405	بريد وهاتف ورويتز
1,224,161	1,200,244	لوازم قرطاسية ومطبوعات
790,264	1,120,662	كهرباء ومياه ومحروقات
12,026,841	14,221,359	اصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
1,495,116	2,813,030	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
2,042,409	3,301,436	أتعاب محاماه وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
1,334,525	1,575,299	رسوم حكومية ورخص مهن
24,934	115,477	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,502,738	1,579,784	أتعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
4,477,052	6,147,949	دعاية وإعلان
1,902,770	3,022,956	اشتراكات وتبرعات
106,000	109,996	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
80,567	-	خسائر بيع موجودات مستملكة
1,572,586	1,892,037	أخرى
31,643,398	40,802,634	

**39. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
32,499,895	34,327,652	الربح للسنة - قائمة (ب)
160,000,000	160,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:
0.203	0.215	أساسي ومخفض

40. النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
934,430,468	761,806,411	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
542,036,819	207,623,258	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
263,192,838	295,845,614	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
7,548,214	9,791,446	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
1,205,726,235	663,792,609	

41. المشتقات

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الإسمية لها حسب آجالها.

31 كانون الأول 2022				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	5,149,044	9,609,047	14,758,091	81,018	284,830	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	-	-	-	-	-	عقود مبادلة اسعار الفائدة
-	-	7,182,900	171,837,997	179,020,897	320,731	181,481	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	12,331,944	181,447,044	193,778,988	401,749	466,311	

31 كانون الأول 2021				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	1,013,772	1,515,798	2,529,570	42,175	733	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	-	-	-	-	-	عقود مبادلة اسعار الفائدة
-	-	982,030	49,466,287	50,448,317	62,140	61,685	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	1,995,802	50,982,085	52,977,887	104,315	62,418	

تدل القيمة الإعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.



42. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	رأس مال الشركة	
		2021	2022
	%	دينار	دينار
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار	58	113,039,028	113,039,028
بنك صفوة الإسلامي	37.74	100,000,000	100,000,000
شركة الإتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية	100	5,000,000	5,000,000
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	10,000,000	12,000,000
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000

تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

قامت المجموعة بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات باستثناء ما رود أدناه:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		الجهات ذات العلاقة				
2021	2022	أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الادارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
75,104,514	67,432,161	59,970,680	1,435,438	3,340,676	2,685,367	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
133,603,635	207,100,913	15,460,963	17,913,850	5,000,060	168,726,040	الودائع
348,802	354,838	-	354,838	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
197,386	2,615,855	-	2,615,855	-	-	موجودات غير ملموسة
						بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
3,188,733	4,161,389	4,161,389	-	-	-	اعتمادات
-	-	-	-	-	-	قبولات
10,507,756	10,121,834	9,193,334	828,500	-	100,000	كفالات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2021	2022					
دينار	دينار					
						عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة:
7,381,742	5,489,263	5,191,158	75,372	83,596	139,137	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
2,072,677	4,461,156	244,280	414,311	76,027	3,726,538	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة
376,736	351,314	-	351,314	-	-	مصاريف صيانة برامج

- تتراوح اسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 2% الى 17%، وتتراوح اسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين 0.75% الى 5.50%.



فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

2021	2022	
دينار	دينار	
5,633,181	6,442,465	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
1,549,433	1,619,987	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
7,182,614	8,062,452	المجموع

43. موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1. موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني، ان متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
27,031,520	27,555,989	الرصيد في بداية السنة
4,491,057	6,316,819	يضاف: إضافات خلال السنة
(146,726)	(223,810)	يطرح: الاستبعادات خلال السنة
(3,819,862)	(4,187,342)	يطرح: الإستهلاك للسنة
27,555,989	29,461,656	الرصيد كما في نهاية السنة

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
(3,819,862)	(4,187,342)	الإستهلاك للسنة
(1,027,420)	(1,171,165)	الفائدة خلال السنة
(463,109)	(558,065)	مصرف إيجار خلال السنة

2. إلتزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
26,453,949	27,366,812	الرصيد في بداية السنة
4,491,057	6,316,819	يضاف: إضافات خلال السنة
1,027,420	1,171,165	الفائدة خلال السنة
(146,726)	(223,810)	يطرح: الاستبعادات خلال السنة
(4,458,888)	(4,950,405)	المدفوع خلال السنة *
27,366,812	29,680,581	الرصيد كما في نهاية السنة

* منها فائدة بمبلغ 361,996 دينار.



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:
2021	2022	
دينار	دينار	
2,133,756	2,272,581	خلال أقل من سنة
9,924,805	9,546,437	من سنة الى 5 سنوات
15,308,251	17,861,563	أكثر من 5 سنوات
27,366,812	29,681,581	

بلغت قيمة إلتزامات عقود الإيجار غير المخصصة كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 35,862,010 دينار (31 كانون الأول 2021 مبلغ 32,800,307 دينار) وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار وغير المخصصة:
2021	2022	
دينار	دينار	
2,810,979	3,009,103	خلال أقل من سنة
11,939,333	11,847,582	من سنة الى 5 سنوات
18,049,995	21,005,325	أكثر من 5 سنوات
32,800,307	35,862,010	

44. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر ولضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية ادارة المخاطر والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بإدارة المخاطر التي تواجههم في أعمالهم أو قبولها وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته واجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفوءة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الاعمال عن وظائف ادارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وادارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن ادارة علاقات العملاء ضمن وحدات الاعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسيط (Middle Office) وبتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.

2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الادارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليته وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الادارة.

3. التدقيق الداخلي:

ان دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالا كاملا من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حاله من حالات الخرق للنظام او عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك او الاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

**4. لجنة إدارة المخاطر:**

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

5. مجلس الإدارة:

يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعته سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعته أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول

6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة المدير التنفيذي وكل من مدراء وحدات الأعمال ورئيس الإدارة المالية وإدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمة لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص رأس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن كفاً استخدام لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.
5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعه للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربحية والسيولة.
6. الرقابة على الائتمان:

تقوم وحده مختصة تابعه لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.

تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن ان تشكل دلاله على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعميل من حيث عملياته وأدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدى البنك حيث يمكن هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك وتؤكد من كفاية المخصصات المرصودة على هذه الحسابات.



7. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جوده للتعرضات الائتمانية. ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب اي تركيز من الممكن ان يؤدي الى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة الى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للتعامل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين.

8. مخففات مخاطر الائتمان:

كخطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة الى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.

ب. مخاطر التشغيل:

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية الى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة او وضع اجراءات رقابية جديدة تهدف الى درء المخاطر او تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

ج. مخاطر أمن المعلومات:

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير مصرحين، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية معلومات البنك والعملاء، مع وجود خطة لاستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة لجميع عملاءه في كافة الأوقات.

اختبارات الوضع الضاغطة

ضمن إطار إدارة البنك للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملاءة البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة الى توضيح مكامن الضعف التي يوجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها او تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة تحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.



آلية اختبار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة.

يتم اختبار سيناريوهات الأوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة سواءاً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي

1. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
2. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
3. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
4. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
5. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلاءم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.

حكمة تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة:

مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع.
2. لتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. اخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع إستراتيجية البنك وهيكلة مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف تطبيق البنك للتعثر والية معالجة التعثر:

يلتزم البنك بتعليمات الجهات الرقابية وفضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة.



تعرف التسهيلات المتعثرة بأنها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة او اسوء، وتاليا وصف مختصر لهذه الدرجات:

• تحت المراقبة:

المقترض الذي ليس لديه ارباح مؤكده وايراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. واصوله تشهد انخفاضا مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافية لها ومديونته على ارتفاع مستمر اعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع التي ينتمي له. ايضا الإدارة والتحكم لديه ضعيفة. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفته من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي ادت الى تصنيفها تحت المراقبة او تخفيض تصنيفها الائتماني.

• دون المستوى:

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانيا حيث ان استرداد التسهيلات استنادا للإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته او تقديم ضمانات اضافية ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

• مشكوك في تحصيله:

فرص استرداد البنك للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتماليه لخسارة جزء من أصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدره المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

• خسارة:

هنالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلا ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الامر الذي لا يشجع البنك نحو القيام بإعدام الديون اعداما نهائيا وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

القواعد العامة التي يتم اتباعها في المعالجة الديون المتعثرة:

- اي جدول مقترحه يجب ان تستند الى قدره العميل على الالتزام بها ذلك ان هدف البنك يجب ان يستند الى استرداد امواله وليس فقط الى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظه.
- عند جدره المديونية يتوجب دراسه التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصا اذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائنين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعميل، وضماناته الحالية، واية موجودات اضافية يمكن تسيلها كمصدر اضافي في السداد او الحصول عليها كضمانه اضافية تخفف من المخاطر الائتمانية للعميل. كما يتم دراسة معايير اخرى مثل قدرة العميل على ادارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزه البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء الى اجراءات القانونيه بحق المقترض.
- في حال التزام العميل بالسداد بعد جدره القرض ولفترة لا تقل عن ثلاثة اشهر يتم تحسين تصنيف الحساب الى دين عامل.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العميل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عميل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 - 10 تعبر عن مستوى مخاطره بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان.

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية:

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظه البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظه وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.



والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البند المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي

وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة للعميل، وبحيث يتم تصنيف عملاء البنك الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي:

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	-2 - +2
جيد	-3 - +3
مرضي	-4 - +4
مقبول	-5 - +5
مرتفع	-6 - +6
تحت المراقبة	-7 - +7
غير عاملة	10-08

الالية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية ولكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي (Individual Basis) على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الادارة والمدقق الخارجي عند اعداد للبيانات المالية المرحلية والختامية.

أ. احتمالية التعثر (PD):

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج احصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة الى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظه التسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة الى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج احصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل.

وفقا الى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وادوات الدين المدرجة في المرحلة الاولى. يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الاداة لمدة (12) شهر اعتبارا من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة الى التعرضات الائتمانية المدرجة في مرحلة الثانية فانه يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

ب. الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الاخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونيا ضمن عقود ائتمان ولا يوجد اي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (47/2009) للبنك المركزي الأردني وتطبيق. يتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء الغير مغطى من التعرض الائتماني اعتمادا على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الاخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

ج. التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الاخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع اداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد اجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلال التاريخي للعمليات وانواع الدين المختلفة.

تعتبر ايضا التعرضات الائتمانية الغير مباشرة (غير ممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم ايضا احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناءا على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.



د. القيمة الزمنية للنقود

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم. حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي.

مجلس الإدارة

سوف يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لإتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد بقيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعية لكفاية المخصصات ويتم إعتداد والموافقة على سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في إتخاذ قرار الإستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافقة عليها.

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي:

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية.

الإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الائتماني يتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين.

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه.

دائرة إدارة المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالحرص على أن المخصصات تغطي التعرضات الائتمانية بشكل كافي التأكيد من عملية ومخرجات نظام المعيار الدولي عرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأُخرجت بموجب جدولة اصولية وقد بلغت قيمتها 20,264,350 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 (32,015,189 دينار كما في 31 كانون الاول 2021).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح، وقد بلغت 337,016,435 دينار خلال عام 2022 (441,353,859 دينار خلال عام 2021).



سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر 2022	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2022	المجموع 2022	المجموع 2021
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
AAA	S&P	-	-	-	21,220,499
AA+	S&P	-	90,544,524	90,544,524	-
AA	S&P	-	3,558,797	3,558,797	3,598,933
AA-	S&P	-	16,797,158	16,797,158	4,175,768
A+	S&P	-	14,070,357	14,070,357	8,267,579
A	S&P	-	25,712,346	25,712,346	47,277,189
A-	S&P	-	13,771,547	13,771,547	802,398
BBB+	S&P	-	10,847,647	10,847,647	4,316,994
BBB	S&P	-	18,440,448	18,440,448	20,626,529
BBB-	S&P	-	10,975,309	10,975,309	2,558,608
BB+	S&P	70,245	7,475,927	7,475,927	12,962,353
BB	S&P	-	16,134,722	16,134,722	-
BB-	S&P	-	4,829,455	4,829,455	15,016,283
B+	S&P	684,548	1,562,843	1,562,843	6,252,787
B	S&P	-	-	-	677,123
B-	S&P	-	698,673	698,673	-
NR	S&P	-	34,907,581	34,907,581	46,665,768
حكومية	S&P	-	1,055,539,310	1,055,539,310	906,333,575
المجموع		754,793	1,325,766,644	1,326,521,437	1,100,752,386

ان جميع السندات أعلاه مصنفة ضمن المرحلة الأولى.

مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج قائمة المركز المالي الموحدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.



وفيما يلي تحليل الحساسية للأثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة في حال تغير المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية لعام 2022:

التسهيلات الائتمانية للشركات	التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (إرتباطات والتزامات محتملة)	التسهيلات الائتمانية الأخرى	التسهيلات الائتمانية للحكومة والقطاع العام	التسهيلات العقارية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الشركات:						
عرض النقد 2M						
1%	(1,590,017)	-	(82,997)	-	-	(360,851)
1%-	(3,870,412)	-	(147,001)	-	-	(959,884)
القوائم المالية للبنك المركزي						
5%	2,657,281	-	41,785	-	-	759,513
5%-	(5,177,394)	-	(181,497)	-	-	(1,304,174)
قروض الممنوحة للقطاع الخاص						
5%	(4,901,828)	-	(203,003)	-	-	(1,181,694)
5%-	199,176	-	(31,137)	-	-	110,144
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)						
أعداد السياح						
5%	-	-	134	-	-	5,836
5%-	-	-	(139)	-	-	(5,950)
مؤشر أسعار المستهلك						
5%	-	-	4,785	-	-	245,187
5%-	-	-	(4,873)	-	-	(345,762)
معدل الإقراض المصرفي						
5%	-	-	2,936	-	-	130,950
5%-	-	-	(3,930)	-	-	(161,353)
التجزئة:						
عرض النقد M1						
5%	16	-	7,017	-	-	17,678
5%-	(4)	-	1,160	-	-	(9,422)
مؤشر أسعار المستهلك						
5%	(3)	-	(2,988)	-	-	(7,223)
5%-	3	-	(2,403)	-	-	1,541



1. توزيع التعرضات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة	مستوى احتمالية الخسارة	التعرض عند التعثر	متوسط الخسارة عند التعثر
تعرضات عاملة	دينار	دينار	دينار	%	دينار	%
1	ديون عاملة	457,559,068	430	(%8.4) - (%0)	444	53.0%
2	ديون عاملة	137,319,999	69,805	%0	77	44.7%
3	ديون عاملة	462,257,919	1,406,826	(%8.4) - (%0)	372	44.2%
4	ديون عاملة	609,853,636	3,729,983	(%82.7) - (%0)	505	45.5%
5	ديون عاملة	786,864,771	12,581,698	(%82.7) - (%0)	673	47.1%
6	ديون عاملة	578,812,233	12,891,435	(%78.7) - (%0)	272	44.9%
7	ديون عاملة	352,876,992	35,658,253	(%82.7) - (%0)	290	43.7%
غير مصنف	ديون عاملة	4,279,813,500	10,824,129	(%82.7) - (%0)	1,482	51.1%
المجموع		7,665,358,118	77,162,559		4,117	
تعرضات غير عاملة						
8	غير عامل	92,881,573	60,590,315	%100	75	72.5%
غير مصنف	غير عامل	62,535,122	40,171,295	%100	51	74.4%
المجموع		155,416,695	100,761,610		126	
المجموع الكلي		7,820,774,813	177,924,169		4,243	

2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
631,678,117	-	-	-	-	-	-	-	-	631,678,117	أرصدة لدى بنوك مركزية
207,342,608	-	-	-	-	-	-	-	-	207,342,608	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,013,824	-	-	-	-	-	-	-	-	14,013,824	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,991,118,781	554,664,532	599,215,519	586,541,897	236,964,452	80,942,458	1,005,785,590	518,674,862	377,938,473	30,390,998	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
1,326,521,437	8,506,303	1,162,089,617	-	-	-	-	29,628,777	19,968,430	106,328,310	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
754,793	-	649,405	-	-	-	-	-	-	105,388	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,325,766,644	8,506,303	1,161,440,212	-	-	-	-	29,628,777	19,968,430	106,222,922	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
96,864,008	22,620,847	11,261,620	1,202,031	9,217	11,203,075	832,446	44,298,769	916,578	4,519,425	الموجودات الأخرى
6,267,538,775	585,791,682	1,772,566,756	587,743,928	236,973,669	92,145,533	1,006,618,036	592,602,408	398,823,481	994,273,282	الإجمالي
221,380,125	53,349,042	-	40,425,316	162,008	692,377	4,058,271	33,481,425	57,972,787	31,238,899	الكفالات المالية
278,765,120	16,924,280	-	85,183,861	3,442,377	2,510,562	-	107,086,296	50,517,620	13,100,124	الاعتمادات المستندية
208,085,503	53,854,543	-	49,608,670	-	3,046,655	286,071	77,459,964	22,931,000	898,600	القبولات
650,734,385	301,048,689	-	152,492,267	2,087,966	2,887,608	3,418,473	73,374,329	115,362,497	62,556	الالتزامات الأخرى
7,626,503,908	1,010,968,236	1,772,566,756	915,454,042	242,666,020	101,282,735	1,014,380,851	884,004,422	645,607,385	1,039,573,461	المجموع الكلي 2022
6,942,679,350	781,859,881	1,378,485,179	722,793,868	189,903,179	140,783,022	891,387,082	737,826,806	546,868,262	1,552,772,071	المجموع الكلي 2021



ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,039,573,461	-	7,126	15,653,292	-	1,023,913,043	مالي
645,607,385	6,506,673	2,584,129	54,696,072	5,184,231	576,636,280	صناعة
884,004,422	5,730,851	7,822,848	92,560,482	15,823,938	762,066,303	تجارة
1,014,380,851	11,386,840	28,161,564	128,102,732	439,263,595	407,466,120	عقارات
101,282,735	317,237	376,898	65,306,397	960,194	34,322,009	زراعة
242,666,020	668,458	2,624,085	19,830,300	202,191,149	17,352,028	أسهم
915,454,042	3,455,677	4,251,208	19,717,265	138,584,294	749,445,598	أفراد
1,772,566,756	-	-	-	-	1,772,566,756	حكومة وقطاع عام
1,010,968,236	10,242,613	6,587,814	137,331,855	5,345,297	851,460,657	أخرى
7,626,503,908	38,308,349	52,415,672	533,198,395	807,352,698	6,195,228,794	المجموع 2022
6,942,679,350	32,073,971	63,286,055	459,603,637	670,441,441	5,717,274,246	المجموع 2021

3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
631,678,117	-	-	-	-	-	-	631,678,117	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
207,342,608	1,487,564	43,016,200	2,795,297	15,706,689	117,974,408	22,504,129	3,858,321	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,013,824	-	-	-	-	8,013,824	-	6,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,991,118,781	-	-	-	-	-	-	3,991,118,781	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
1,326,521,437	-	105,620,193	-	20,189,963	63,667,778	52,190,032	1,084,853,471	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
754,793	-	719,650	-	-	-	35,143	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,325,766,644	-	104,900,543	-	20,189,963	63,667,778	52,154,889	1,084,853,471	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
96,864,008	-	-	-	-	-	-	96,864,008	الموجودات الأخرى
6,267,538,775	1,487,564	148,636,393	2,795,297	35,896,652	189,656,010	74,694,161	5,814,372,698	الاجمالي
221,380,125	-	-	-	-	-	1,083,840	220,296,285	الكفالات المالية
278,765,120	-	-	-	-	-	3,940,891	274,824,229	الإعتمادات المستندية
208,085,503	-	-	-	-	-	90,575	207,994,928	القبولات
650,734,385	-	-	-	-	-	-	650,734,385	الإلتزامات الأخرى
7,626,503,908	1,487,564	148,636,393	2,795,297	35,896,652	189,656,010	79,809,467	7,168,222,525	المجموع 2022
6,942,679,350	1,333,040	144,968,584	-	48,380,745	266,995,031	237,984,562	6,243,017,388	المجموع 2021

* باستثناء دول الشرق الأوسط



ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
7,168,222,525	38,308,349	52,415,672	533,198,395	807,352,698	5,736,947,411	داخل المملكة
79,809,467	-	-	-	-	79,809,467	دول الشرق الأوسط الأخرى
189,656,010	-	-	-	-	189,656,010	أوروبا
35,896,652	-	-	-	-	35,896,652	آسيا
2,795,297	-	-	-	-	2,795,297	إفريقيا
148,636,393	-	-	-	-	148,636,393	أمريكا
1,487,564	-	-	-	-	1,487,564	دول أخرى
7,626,503,908	38,308,349	52,415,672	533,198,395	807,352,698	6,195,228,794	المجموع 2022
6,942,679,350	32,073,971	63,286,055	459,603,637	670,441,441	5,717,274,246	المجموع 2021

4. التعرضات الإئتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ. إجمالي التعرضات الإئتمانية التي تم تصنيفها:

31 كانون الأول 2022						نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
532,530,424	109,660,453	153,168,123	46,363,837	156,024,290	3.73%	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
532,530,424	109,660,453	153,168,123	46,363,837	156,024,290	3.73%	المجموع
21,876,438	1,292,119	2,248,572	269,610	1,561,729	0.71%	الكفالات المالية
16,566,773	354,500	-	-	354,500	0.07%	الاعتمادات المستندية
22,594,188	-	-	-	-	-	القبولات
45,447,332	(19,393)	-	-	(19,393)	-	الالتزامات الأخرى
639,015,155	111,287,679	155,416,695	46,633,447	157,921,126	2.85%	المجموع الكلي



ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2022								الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها
إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية	
-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
109,660,453	46,363,837	156,024,290	699,299	(174,766)	4,108,734	(325,826)	4,307,441	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
109,660,453	46,363,837	156,024,290	699,299	(174,766)	4,108,734	(325,826)	4,307,441	المجموع
1,292,119	269,610	1,561,729	4,190	163	267	-	4,620	الكفالات المالية
354,500	-	354,500	333	-	-	-	333	الإعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات
(19,393)	-	(19,393)	(14,133)	-	-	-	(14,133)	الالتزامات الأخرى
111,287,679	46,633,447	157,921,126	689,689	(174,603)	4,109,001	(325,826)	4,298,261	المجموع الكلي



5. التعرضات لمخاطر الائتمان

(بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
809,253,935	631,678,117	أرصدة لدى البنك المركزي
541,476,707	207,342,608	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,770,685	14,013,824	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:
807,445,335	939,608,401	للأفراد
882,751,545	1,005,785,590	القروض العقارية
		للشركات:
1,019,650,862	1,213,424,210	الشركات الكبرى
210,032,758	233,085,061	الشركات الصغيرة والمتوسطة
431,243,828	599,215,519	للحكومة والقطاع العام
3,351,124,328	3,991,118,781	المجموع
		سندات واسناد وأذونات:
1,656,155	754,793	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,099,096,231	1,325,766,644	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
61,203,073	96,864,008	الموجودات الأخرى
5,872,581,114	6,267,538,775	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
205,793,586	221,380,125	كفالات
241,611,734	278,765,120	اعتمادات
58,587,695	208,085,503	قبولات
564,105,221	650,734,385	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
1,070,098,236	1,358,965,133	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
6,942,679,350	7,626,503,908	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.



6. الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2022:

البند	المرحلة الاولى - إفرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	280,650	-	-	-	-	280,650
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,751	-	-	-	-	6,751
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	16,130,900	2,529,660	52,226,005	507,776	100,550,441	171,944,782
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	670,099	-	-	-	-	670,099
كفالات مالية	360,763	-	169,336	-	211,169	741,268
سقوف غير مستغلة	3,518,047	-	435,951	-	-	3,953,998
اعتمادات مستندية	171,573	-	13,691	-	-	185,264
قبولات	93,028	-	48,329	-	-	141,357

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2021:

البند	المرحلة الاولى - إفرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	560,112	-	-	-	-	560,112
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,251	-	-	-	-	1,251
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	16,142,002	1,208,679	37,818,316	1,944,421	84,427,580	141,540,998
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	648,639	-	-	-	250,000	898,639
كفالات مالية	417,381	-	209,603	-	195,747	822,731
سقوف غير مستغلة	4,093,627	-	337,774	-	-	4,431,401
اعتمادات مستندية	251,901	-	29,248	-	-	281,149
قبولات	55,129	-	24,774	-	-	79,903



التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.
- الخزينة.
- يقوم البنك بإدارة التركزات في قطاعات الأعمال بناء على تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص والتي نصت على أن لا يتجاوز التركيز العميل عن 25 % من رأس المال التنظيمي للبنك.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

البيان	الأفراد	الشركات الكبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الخزينة	أخرى	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	156,775,952	103,212,893	20,053,063	82,239,122	1,932,014	364,213,044
(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء	(3,445,525)	(24,486,380)	(6,824,628)	519,202	-	(34,237,331)
نتائج أعمال القطاع *	76,305,026	34,018,103	6,275,055	74,490,738	1,689,891	192,778,813
مصاريف غير موزعة على القطاعات						(121,052,877)
الربح من التشغيل						71,725,936
حصة البنك من أرباح شركة حليفة						8,496
الربح للسنة قبل الضرائب						71,734,432
ضريبة الدخل						(27,934,009)
الربح للسنة						43,800,423
مصاريف رأسمالية						17,401,039
استهلاكات وإطفاءات						15,563,353
31 كانون الأول 2022						
معلومات أخرى						
موجودات القطاع	1,668,927,865	1,902,263,737	269,367,762	2,539,186,365	-	6,379,745,729
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	311,145,224	311,145,224
مجموع الموجودات	1,668,927,865	1,902,263,737	269,367,762	2,539,186,365	311,145,224	6,690,890,953
مطلوبات القطاع	3,470,918,417	1,380,080,384	565,515,000	543,682,326	-	5,960,196,127
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	170,658,176	170,658,176
مجموع المطلوبات	3,470,918,417	1,380,080,384	565,515,000	543,682,326	170,658,176	6,130,854,303



البيان	الأفراد	الشركات الكبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الخزينة	أخرى	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	115,855,784	104,494,584	16,982,695.00	62,822,876	990,011	301,145,950
(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء	(6,232,137)	(20,255,387)	(1,692,790.00)	(711,949)	-	(28,892,263)
نتائج أعمال القطاع *	51,090,055	49,307,058	9,685,989.00	56,253,726	346,647	166,683,475
مصاريف غير موزعة على القطاعات						(101,500,514)
الربح من التشغيل						65,182,961
حصة البنك من أرباح شركة حليفة						451
الربح للسنة قبل الضرائب						65,183,412
ضريبة الدخل						(23,758,117)
الربح للسنة						41,425,295
مصاريف رأسمالية						12,741,236
استهلاكات وإطفاءات						14,591,384
31 كانون الأول 2021						31 كانون الأول 2021
معلومات أخرى						
موجودات القطاع	1,431,220,998	1,519,708,663	246,332,056	2,429,407,498	-	5,626,669,215
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	635,852,002	635,852,002
مجموع الموجودات	1,431,220,998	1,519,708,663	246,332,056	2,429,407,498	635,852,002	6,262,521,217
مطلوبات القطاع	3,418,643,911	1,185,997,011	536,926,803	448,681,479	-	5,590,249,204
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	142,804,496	142,804,496
مجموع المطلوبات	3,418,643,911	1,185,997,011	536,926,803	448,681,479	142,804,496	5,733,053,700

* يشمل بند نتائج القطاعات النتائج المتحصلة لكل قطاع أعمال والتي تمثل إجمالي الدخل بعد طرح مصروف خسائر ائتمانية متوقعة.

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
301,145,950	364,213,044	8,485,445	8,707,074	292,660,505	355,505,970	إجمالي الإيرادات
12,741,236	17,401,039	6,412,931	3,212,343	6,328,305	14,188,696	المصرفيات الرأسمالية
المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,262,521,217	6,690,890,953	682,055,503	453,166,077	5,580,465,714	6,237,724,876	مجموع الموجودات

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:

البند	القيمة المضافة للضمانات	القيمة المضافة للضمانات								الجمالي قيمة التعرض
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات ويايات	أدنى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
الخسارة الائتمانية المتوقعة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	631,678,117	-	-	-	-	-	-	-	631,678,117	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	207,623,258	-	-	-	-	-	-	-	207,623,258	
إداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,020,575	-	-	-	-	-	-	-	11,020,575	
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:										
للأفراد	978,779,798	33,057,162	725,589	-	26,195,830	210,622,656	-	270,601,237	708,178,561	
القروض العقارية	1,020,109,367	6,046,867	267,101	-	848,053,416	20,144,863	1,498,424	876,010,671	144,098,696	
الشركات الكبرى	1,329,014,820	23,080,848	6,414,255	-	234,276,252	13,222,463	110,794,636	388,028,754	940,986,066	
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)	252,290,795	12,090,030	275,986	-	81,109,834	3,301,593	94,389,167	191,166,610	61,124,185	
للحكومة والقطاع العام	599,215,519	-	-	-	-	-	-	-	599,215,519	
سحبات وأستاد وأدوات وكما يلي:										
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	754,793	-	-	-	-	-	-	-	754,793	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الترخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,326,436,743	-	-	-	-	-	-	-	1,326,436,743	
الموجودات الخزري	96,864,008	-	-	-	-	-	-	-	96,864,008	
المجموع	6,456,787,793	74,274,907	7,682,931	240,300	1,189,635,332	247,291,575	209,682,227	1,728,807,272	4,727,980,521	
الاعتمادات المالية	222,121,393	29,731,065	26,895	-	12,379,986	147,289	7,853,014	50,138,249	171,983,144	
الاعتمادات المستندية	278,950,384	50,710,768	-	-	16,807,143	-	560,568	68,805,178	210,145,206	
القبولات	208,226,860	9,622,544	-	-	-	-	581,371	10,203,915	198,022,945	
الالتزامات الأخرى	654,688,383	-	-	-	5,843,342	-	-	5,843,342	648,845,041	
المجموع الكلي	7,820,774,813	164,339,284	7,709,826	966,999	1,224,665,803	247,438,864	218,677,180	1,863,797,956	5,956,976,857	
177,924,169										
31 كانون الأول 2021										
يحتفظ البنك بضمونات أو تعزيرات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية، تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بـ 1,691,700,946 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 2,098,058,128 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) بمخصص خسارة لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير.										
- القيمة للتقديرية للضمانات والتي لم يتم الاعتراف المحفظ بها في نهاية فترة التقرير هي 1,924,606,541 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 1,135,362,349 دينار كما في 31 كانون الأول 2021. لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إل بالقدر الذي ينعف من مخاطر الائتمان، ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة التالية فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الموجودات المرتبطة بها.										
الضمانات المرتبطة										
الموجودات المالية										
فروض عقارية										
القروض الشخصية										
فروض الشركات										
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)										
للحكومة والقطاع العام										
إداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية										
الاعقالات المالية										
الاعتمادات المستندية والقروض										
الالتزامات الأخرى										

- يحتفظ البنك بضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الرئاسات المرتبطة بالموجودات العالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بقيمة 1,691,700,946 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 2,098,058,128 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) مخصص ضمانة لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير.

- القيمة التقديرية الضمانات والتي لم يتم الاعتراف المحفظ بها في نهاية فترة التقرير هي 31 كانون الأول 2022 (مقابل 31 كانون الأول 2021) لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يضاف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة الحالية فيما يلي النواع الرئيسية للضمانات وأنواع المودعات المرتبطة بها.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ائتمانيات التعرضات الائتمانية:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							القيمة المعرضة للخطر
		أجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	أجمالي قيمة الضمانات
الضمانات التأمينية المتوقعة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021									
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	809,253,935	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	542,036,819	-	-	-	-	-	-	-	542,036,819
إيجاعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,771,936	-	-	-	-	-	-	-	5,771,936
التسويلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	841,027,872	31,101,059	1,433,010	-	-	21,520,004	185,508,661	90,957	239,653,691
القروض العقارية	897,926,656	17,234,999	241,800	-	-	698,019,847	33,070,566	409,230	748,976,442
الشركات الكبرى	1,112,870,717	26,927,573	14,605,335	-	-	228,995,981	12,036,746	74,750,481	357,316,116
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	226,516,619	16,018,486	1,027,949	-	-	64,869,309	7,163,839	71,141,559	160,656,805
للحكومة والقطاع العام	431,243,828	-	-	-	-	-	-	-	-
سحبات وأسناد وأذونات وكما يلي:	1,656,155	-	-	-	-	-	-	-	1,656,155
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن موجودات مالية بالكافة المطفأة	1,099,994,870	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	61,203,073	-	-	-	-	-	-	-	61,203,073
المجموع	6,032,502,480	91,282,117	17,308,094	435,663	1,013,405,141	237,779,812	149,392,227	1,509,603,053	4,522,899,427
الكفالات المالية	206,616,317	31,817,968	78,810	280,000	19,637,441	128,889	6,257,339	58,200,447	148,415,870
الإعتمادات المستندية	241,892,883	39,785,261	-	-	3,626,088	-	-	53,367,593	188,525,290
القبولات	58,667,598	1,589,941	-	-	-	-	-	1,589,941	57,077,657
الالتزامات الأخرى	568,536,622	-	-	-	636,000	-	-	636,000	567,900,622
المجموع الكلي	7,108,215,900	164,475,287	17,386,904	715,663	1,037,304,670	237,908,701	165,605,810	1,623,397,034	5,484,818,866
									148,616,184





فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيومة العادلة للضمانات							إجمالي قيمة التعرض	
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واثبات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021		-	-	-	-	-	-	-	-	-
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للإمداد	37,290,889	2,609	-	-	1,818,305	7,558,874	236,170	9,615,958	27,674,931	28,191,923
القروض العقارية	22,840,981	-	-	-	9,698,940	-	110,000	9,808,940	13,032,041	7,384,493
الشركات الكبرى	68,380,678	154,680	-	-	13,818,033	2,867,237	9,006,056	25,846,006	42,534,672	51,425,392
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	24,655,575	646,097	-	-	8,097,153	731,287	4,524,004	13,998,541	10,657,034	13,548,633
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سدادات وأسناد وأدوات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الراجح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن موجودات مالية بالكلفة المحطاة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	153,168,123	803,386	-	-	33,432,431	11,157,398	13,876,230	59,269,445	93,898,678	100,550,441
الكفالات المالية	2,248,572	395,834	-	-	791,121	-	352,184	1,539,139	709,433	211,169
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الائتمانات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	155,416,695	1,199,220	-	-	34,223,552	11,157,398	14,228,414	60,808,584	94,608,111	100,761,610

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ائتمانيات التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البند	القيمة العادلة للضمانات								إجمالي قيمة التعرض	
	أجمالي قيمة ائتمانيات الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي التعرض		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-		
إيجات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-		
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-		
للأفراد	30,522,499	3,802	6,910,878	2,205,283	-	-	-	30,522,499		
القروض العقارية	16,894,804	-	-	12,571,198	-	-	-	16,894,804		
الشركات الكبرى	62,386,168	31,297	2,607,550	13,079,790	-	-	-	62,386,168		
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	21,116,063	544,586	904,101	6,711,486	-	-	-	21,116,063		
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-		
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-		
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	-	-		
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-		
ضمن موجودات مالية بالكافة المطفأة	250,000	-	-	-	-	-	-	250,000		
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-		
المجموع	84,677,580	74,821,521	56,348,013	10,778,042	10,422,529	34,567,757	579,685	131,169,534		
الكفالات المالية	195,747	2,231,187	466,943	87,840	-	75,000	304,103	2,698,130		
الائتمانات المستندة	-	-	-	-	-	-	-	-		
القبولات	-	-	-	-	-	-	-	-		
الائتمانات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-		
المجموع الكلي	84,873,327	77,052,708	56,814,956	10,865,882	10,422,529	34,642,757	883,788	133,867,664		



**ب. مخاطر السوق:**

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المجموعة أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

تعتمد المجموعة سياسه متحفظة في اداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادني المستويات.

1. مخاطر أسعار الفائدة:

تعتمد المجموعة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم ادارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة اداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

العملة	31 كانون الأول 2022		التغير زيادة بسعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالتألف	حساسية حقوق الملكية
	دينار أردني	دولار امريكي		دينار	دينار
دينار أردني	%1			8,946	8,946
دولار امريكي	%1			1,739	1,739
يورو	%1			226	226
جنيه استرليني	%1			40	40
ين ياباني	%1			293	293
عملات اخرى	%1			1	1

العملة	31 كانون الأول 2021		التغير زيادة بسعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالتألف	حساسية حقوق الملكية
	دينار أردني	دولار امريكي		دينار	دينار
دينار أردني	%1			7,132	7,132
دولار امريكي	%1			3,285	3,285
يورو	%1			456	456
جنيه استرليني	%1			44	44
ين ياباني	%1			377	377
عملات اخرى	%1			(183)	(183)

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة.

2 - مخاطر العملات:

تقوم سياسة المجموعة على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح المجموعة للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات الى حدودها الدنيا.



العملية	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2022		دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	51,456	61,361
يورو	%1	(550,198)	-
جنيه استرليني	%1	(34,637)	-
ين ياباني	%1	(7,166)	-
عملات أخرى	%1	145,422	-
للعام 2021			
دولار أمريكي	%1	436,072	33,560
يورو	%1	(107,846)	-
جنيه استرليني	%1	23,465	-
ين ياباني	%1	(463)	-
عملات أخرى	%1	(21,530)	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فإنه سيكون له نفس الأثر المالي اعلاه مع عكس الإشارة.

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظة الاسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقرارا وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقف الاستثمار المختلفة
 - تحديد سقف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة والرقابة عليه بشكل يومي
 - التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
 - إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.
- يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينة ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2022		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	240,679	501,594
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	1,056,828
اسواق أجنبية	%5	-	-
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	-	-
Borsa Italiana	%5	-	-
Swiss Market index (SMI)	%5	-	-
للعام 2021			
سوق عمان المالي	%5	160,296	401,734
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	791,422
اسواق أجنبية	%5	3,491	-
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	-	-
Borsa Italiana	%5	-	-
Swiss Market index (SMI)	%5	-	-

**ج. مخاطر السيولة:**

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستها في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقرره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

44/ج. مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:

كما في 31 كانون الأول 2022	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	169,524,848	80,081,275	8,504,526	16,107,000	17,500,000	-	47,170,934	338,888,583
ودائع عملاء	1,636,419,263	1,052,689,460	865,247,398	1,201,388,545	439,321,423	10,797,540	-	5,205,863,629
تأمينات نقدية	48,041,468	15,118,553	19,589,213	26,692,567	33,115,132	121,355,657	-	263,912,590
أموال مقترضة	59,830	254,995	283,224	11,422,208	54,170,659	69,245,648	-	135,436,564
قروض مسانده	-	-	-	-	-	60,004,459	-	60,004,459
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	631,897	631,897
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	28,930,915	28,930,915
التزامات عقود تأجير	479,557	290,021	958,285	1,281,240	7,726,708	25,126,199	-	35,862,010
مطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	-	844,854	844,854
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	101,380,499	101,380,499
المجموع	1,854,524,966	1,148,434,304	894,582,646	1,256,891,560	551,833,922	286,529,503	178,959,099	6,171,756,000
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	1,164,212,544	379,432,962	427,001,284	569,224,842	1,268,653,192	2,559,387,016	326,489,678	6,694,401,518

كما في 31 كانون الأول 2021	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	211,915,575	41,515,535	1,000,000	6,688,083	11,500,000	-	44,781,806	317,400,999
ودائع عملاء	1,583,763,249	975,745,378	753,947,543	1,195,113,270	433,228,713	-	-	4,941,798,153
تأمينات نقدية	61,217,531	14,883,124	18,750,240	19,805,937	29,083,854	106,499,260	-	250,239,946
أموال مقترضة	331,192	312,432	597,135	10,325,064	56,726,629	42,542,679	-	110,835,131
قروض مسانده	-	-	-	-	-	25,337,955	-	25,337,955
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	858,903	858,903
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	21,931,794	21,931,794
التزامات عقود تأجير	593,959	304,148	707,965	1,204,908	7,585,434	22,403,893	-	32,800,307
مطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	-	161,769	161,769
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	80,883,165	80,883,165
المجموع	1,857,821,506	1,032,760,617	775,002,883	1,233,137,262	538,124,630	196,783,787	148,617,437	5,782,248,122
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	1,636,530,838	366,828,245	275,200,847	395,210,225	1,122,228,756	2,166,386,007	300,136,299	6,262,521,217

**فجوة إعادة تسعير الفائدة:**

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات او اكثر	فجوة اعادة تسعير الفائدة			من شهر الى 3 اشهر	اقل من شهر	كما في 31 كانون الأول 2022
			من سنة الى 3 سنوات	من 6 اشهر الى سنة	من 3 اشهر الى 6 اشهر			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات:								
761,806,411	458,606,411	-	-	-	-	-	303,200,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
207,342,608	41,181,843	-	-	-	-	18,395,607	147,765,158	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,013,824	(6,751)	-	3,766,575	8,127,000	2,127,000	-	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
18,423,896	17,669,103	754,793	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
3,991,118,781	(35,123,394)	863,095,906	593,509,796	195,967,494	2,175,958,549	122,865,027	74,845,403	تسهيلات ائتمانية مباشرة- بالصافي
61,301,069	61,301,069	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
1,325,766,644	(670,099)	623,087,797	358,055,579	201,976,780	90,249,026	47,896,760	5,170,801	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
345,954	345,954	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة
29,461,656	29,461,656	-	-	-	-	-	-	موجودات حق إستخدام
68,516,377	68,516,377	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
26,893,693	26,893,693	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
32,820,280	32,820,280	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
153,079,760	128,644,944	-	125,601	2,315,507	6,951,890	10,571,616	4,470,202	موجودات أخرى
6,690,890,953	829,641,086	1,486,938,496	955,457,551	408,386,781	2,275,286,465	199,729,010	535,451,564	اجمالي الموجودات
المطلوبات:								
337,850,140	105,453,470	-	17,500,000	16,000,000	8,504,526	79,630,984	110,761,160	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,186,344,444	1,095,540,368	10,797,540	98,380,233	1,000,491,066	656,439,018	789,258,599	1,535,437,620	ودائع عملاء
257,368,027	118,663,270	-	-	11,349,204	753,548	927,566	125,674,439	تأمينات نقدية
141,707,946	51,672,440	51,657,840	34,096,815	4,090,932	88,825	45,116	55,978	أموال مقترضة
46,115,000	-	46,115,000	-	-	-	-	-	القروض المساندة
631,897	631,897	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
28,930,915	28,930,915	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
29,680,581	29,680,581	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
844,854	844,854	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
101,380,499	101,380,499	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
6,130,854,303	1,532,798,294	108,570,380	149,977,048	1,031,931,202	665,785,917	869,862,265	1,771,929,197	اجمالي المطلوبات
560,036,650	(703,157,208)	1,378,368,116	805,480,503	(623,544,421)	1,609,500,548	(670,133,255)	(1,236,477,633)	فجوة اعادة تسعير الفائدة
كما في 31 كانون الأول 2021								
6,262,521,217	947,308,823	1,226,067,603	834,597,068	257,219,034	1,941,981,158	231,176,235	824,171,296	اجمالي الموجودات
5,733,053,700	1,500,241,287	50,183,018	140,278,557	1,037,479,425	544,912,437	761,624,544	1,698,334,432	اجمالي المطلوبات
529,467,517	(552,932,464)	1,175,884,585	694,318,511	(780,260,391)	1,397,068,721	(530,448,309)	(874,163,136)	فجوة اعادة تسعير الفائدة



التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات						
141,483,487	19,440,963	-	2,255,346	5,852,938	113,934,240	نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني
194,613,834	25,021,901	8,392,202	8,202,998	42,231,661	110,765,072	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,020,575	-	-	4,254,000	3,766,575	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
13,610,320	-	-	-	4,691,035	8,919,285	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
477,545,056	1,135,299	35,995,465	106,049	4,822	440,303,421	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصادفي
30,704,853	-	-	-	-	30,704,853	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
418,661,201	484,141	-	5,247,501	50,344,934	362,584,625	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
177,250	-	-	-	-	177,250	قروض قابلة للتحويل
58,558,213	21,104	5,869	67,196	(1,025,718)	59,489,762	موجودات أخرى
1,343,374,789	46,103,408	44,393,536	20,133,090	105,866,247	1,126,878,508	مجموع الموجودات
المطلوبات						
202,250,852	5,242,611	43,235,605	1,775,068	52,185,473	99,812,095	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,104,305,058	24,329,646	1,633,939	21,602,657	96,371,452	960,367,364	ودائع العملاء
69,614,160	1,948,953	194,335	171,205	10,856,732	56,442,935	تأمينات نقدية
35,450	-	-	-	-	35,450	أموال مقترضة
6,681,533	39,971	46,238	47,867	1,472,424	5,075,033	مطلوبات أخرى
1,382,887,053	31,561,181	45,110,117	23,596,797	160,886,081	1,121,732,877	مجموع المطلوبات
(39,512,264)	14,542,227	(716,581)	(3,463,707)	(55,019,834)	5,145,631	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
1,058,455,910	32,731,638	38,452,163	5,741,714	145,680,864	835,849,531	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2021						
1,394,071,626	34,045,998	47,065,897	19,654,162	125,233,317	1,168,072,252	مجموع الموجودات
1,361,101,779	36,198,987	47,112,147	17,307,696	136,017,925	1,124,465,024	مجموع المطلوبات
32,969,847	(2,152,989)	(46,250)	2,346,466	(10,784,608)	43,607,228	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
618,929,979	31,786,820	8,809,194	2,743,161	60,859,503	514,731,301	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار	دينار	
326,892,952	-	14,465,911	312,427,041	الإعتمادات
208,226,860	-	-	208,226,860	القبولات
654,688,383	-	-	654,688,383	السقوف غير المستغلة
222,121,393	183,205	13,780,669	208,157,519	الكفالات
1,411,929,588	183,205	28,246,580	1,383,499,803	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2021				
280,614,319	73,396	5,183,934	275,356,989	الإعتمادات
58,667,598	-	-	58,667,598	القبولات
568,536,622	-	-	568,536,622	السقوف غير المستغلة
206,616,317	60,805	13,282,341	193,273,171	الكفالات
1,114,434,856	134,201	18,466,275	1,095,834,380	المجموع



45. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للاسهام العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2.

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للاسهام العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12.5%) من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة اللوحات المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضاً مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الأمثل لمصادر الاموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الأمثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة الى رأس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، واسهم الخزينة يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

1. تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12.5%.
2. التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
3. استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
4. نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
5. قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.



31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية
160,000,000	160,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
55,721,054	62,930,524	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
1,741,270	6,482,816	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
80,213,173	80,213,173	علاوة الإصدار
68,169,340	76,227,974	الاحتياطي القانوني
46,167,117	51,192,173	الاحتياطي الاختياري
44,971,234	52,695,298	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
456,983,188	489,741,958	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(27,451,684)	(26,893,693)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(27,747,673)	(32,820,280)	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الأول (10%)
401,783,831	430,027,985	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
		رأس المال الإضافي
7,936,100	9,508,557	حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بها
409,719,931	439,536,542	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
16,856,320	16,918,596	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
10,581,467	12,440,771	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
21,300,000	41,855,000	الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحمل صفات رأس المال المساند
48,737,787	71,214,367	إجمالي رأس المال المساند
458,457,718	510,750,909	رأس المال التنظيمي
3,163,350,502	3,703,440,657	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%14.49	%13.79	نسبة كفاية رأس المال
%12.70	%11.61	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%1.54	%1.92	نسبة كفاية رأس المال المساند

2021	2022	
دينار	دينار	
		نسبة الرافعة المالية
409,719,931	439,536,543	الشريحة الأولى من رأس المال
6,779,248,072	7,540,758,028	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقتطعة من الشريحة الأولى
%6.05	%5.83	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2022 و 31 كانون الأول 2021 بناء على مقررات لجنة بازل III.

31 كانون الأول		نسبة تغطية السيولة (LCR):
2021	2022	
1,641,503,678	1,558,144,018	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
1,621,038,339	1,537,265,604	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى لكل من أصول المستوى الثاني (أ) و(ب)
852,210,704	800,257,317	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%190.20	%192.10	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%182.77	%189.23	تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر

**46. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2022	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	761,806,411	-	761,806,411
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	207,342,608	-	207,342,608
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,013,824	-	14,013,824
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,133,148,196	2,857,970,585	3,991,118,781
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	18,423,896	-	18,423,896
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	61,301,069	61,301,069
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	345,293,367	980,473,277	1,325,766,644
موجودات حق إستخدام	2,589,168	26,872,488	29,461,656
استثمارات في شركات حليفة	345,954	-	345,954
ممتلكات ومعدات	-	68,516,377	68,516,377
موجودات غير ملموسة	-	26,893,693	26,893,693
موجودات ضريبية مؤجلة	32,820,280	-	32,820,280
موجودات أخرى	153,042,786	36,974	153,079,760
إجمالي الموجودات	2,668,826,490	4,022,064,463	6,690,890,953
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	337,850,140	-	337,850,140
ودائع العملاء	5,108,073,520	78,270,924	5,186,344,444
تأمينات نقدية	102,702,183	154,665,844	257,368,027
اموال مقترضة	3,178,347	138,529,599	141,707,946
قروض مساندة	-	46,115,000	46,115,000
مخصصات متنوعة	631,897	-	631,897
مخصص ضريبة الدخل	28,930,915	-	28,930,915
التزامات عقود تأجير	2,272,581	27,408,000	29,680,581
مطلوبات ضريبية مؤجلة	844,854	-	844,854
مطلوبات أخرى	98,836,947	2,543,552	101,380,499
إجمالي المطلوبات	5,683,321,384	447,532,919	6,130,854,303
الصافي	(3,014,494,894)	3,574,531,544	560,036,650



31 كانون الأول 2021			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
934,430,468	-	934,430,468	نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني
541,476,707	-	541,476,707	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,770,685	-	8,770,685	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,351,124,328	2,411,847,553	939,276,775	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,296,366	-	18,296,366	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
44,159,121	44,159,121	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
1,099,096,231	897,354,429	201,741,802	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
27,555,989	25,008,187	2,547,802	موجودات حق إستخدام
343,709	-	343,709	استثمارات في شركات حليفة
66,425,046	66,425,046	-	ممتلكات ومعدات
27,451,684	27,451,684	-	موجودات غير ملموسة
27,747,673	-	27,747,673	موجودات ضريبية مؤجلة
115,643,210	26,593	115,616,617	موجودات أخرى
6,262,521,217	3,472,272,613	2,790,248,604	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
316,782,838	-	316,782,838	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,910,374,102	77,045,456	4,833,328,646	ودائع العملاء
244,827,786	142,143,452	102,684,334	تأمينات نقدية
108,566,531	105,387,552	3,178,979	أموال مقترضة
21,300,000	21,300,000	-	قروض مساندة
858,903	-	858,903	مخصصات متنوعة
21,931,794	-	21,931,794	مخصص ضريبة الدخل
27,366,812	25,233,055	2,133,757	التزامات عقود تأجير
161,769	-	161,769	مطلوبات ضريبية مؤجلة
80,883,165	2,543,552	78,339,613	مطلوبات أخرى
5,733,053,700	373,653,067	5,359,400,633	إجمالي المطلوبات
529,467,517	3,098,619,546	(2,569,152,029)	الصافي

**47. إرتباطات والتزامات محتملة****أ. إرتباطات والتزامات إئتمانية:**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
280,614,319	326,892,952	اعتمادات
58,667,598	208,226,860	قبولات
		كفالات:
57,290,790	69,272,424	- دفع
78,362,876	93,575,650	- حسن تنفيذ
70,962,651	59,273,319	- أخرى
52,977,887	193,778,988	عقود بيع عملات آجلة
568,536,622	654,688,383	سقوف تسهيلات وتمويلات إئتمانية غير مستغلة
1,167,412,743	1,605,708,576	المجموع

ب. التزامات تعاقدية:

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
1,038,000	1,848,382	عقود شراء ممتلكات ومعدات
4,997,683	1,257,753	عقود شراء موجودات غير ملموسة

48. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 3,728,619 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 بالإضافة إلى قضايا جمركية أخرى (1,902,950 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) وبلغت المخصصات المعدة إزائها 452,175 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (677,424 كما في 31 كانون الأول 2021) وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقتطعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.



49. مستويات القيمة العادلة

أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

الموجودات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	2021	2022				
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:						
سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية	649,405	143,948	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية	105,388	1,512,207	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية	4,813,576	3,275,739	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	12,855,527	13,364,472	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	18,423,896	18,296,366				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	31,168,445	23,863,120	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	14,531,464	8,180,804	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	15,601,160	12,115,197	المستوى الثالث	متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	61,301,069	44,159,121				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	79,724,965	62,455,487				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021.

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة ضمن المستوى (3):

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		
2021	2022	
دينار	دينار	
12,115,197	12,115,197	رصيد بداية السنة
1,151,692	1,822,283	إضافات
-	(278,850)	اطفاء
1,227,027	1,942,530	التغير في القيمة العادلة
12,115,197	15,601,160	رصيد نهاية السنة

**ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:**

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2022		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
					موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	315,034,521	315,000,000	303,373,603	303,200,000	ودائع لأجل وخاضعة لشعار وشهادات ايداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	550,340,958	550,247,392	221,576,199	221,356,432	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	3,354,401,231	3,351,124,328	3,997,546,728	3,991,118,781	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الثاني	1,110,233,119	1,099,096,231	1,339,871,884	1,325,766,644	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
	5,330,009,829	5,315,467,951	5,862,368,414	5,841,441,857	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
					مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	317,366,600	316,782,838	338,859,787	337,850,140	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	4,937,737,864	4,910,374,102	5,224,671,507	5,186,344,444	ودائع عملاء
المستوى الثاني	245,002,277	244,827,786	257,570,975	257,368,027	تأمينات نقدية
المستوى الثاني	108,906,660	108,566,531	142,050,271	141,707,946	أموال مقترضة
المستوى الثاني	21,576,900	21,300,000	46,665,807	46,115,000	قروض مساندة
	5,630,590,301	5,601,851,257	6,009,818,347	5,969,385,557	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً " لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.



شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية



فروع العاصمة عمان:

الإدارة العامة

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فرع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد

فرع جبل عمان

شارع أبو فراس الحمداني

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6)

فرع الجاردنز

شارع وصفي التل / مجمع البركة التجاري

فرع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر / مجمع عادل حجرات

فرع شارع مكة

شارع مكة / مجمع نسيم الدادا

فرع الجبيهة

شارع ياجوز / اشارة المنهل

فرع سيتي مول

سيتي مول / شارع الملك عبدالله الثاني

فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية / مجمع اسماء

فرع مرج الحمام

شارع المنتخب الوطني / مجمع النهار التجاري / دوار الدلة

فرع وسط البلد

شارع الامام الرضا

فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر / مجمع ابو عبدو التجاري

فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الاول / دوار الطيارة

فرع تاج مول

عبدون / تاج مول / شارع سعد عبدو شموط

فرع عبدون

شارع سلمان القضاة / مقابل Crumz

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي / مجمع الفايز التجاري

فرع ام اذينة

شارع شط العرب

فرع جو بارك

الصويفية / شارع الاميرة تغريد

فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني / مقابل سي تاون

فرع الرينبو

جبل عمان / شارع الرينبو

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة / مجمع الاماني

فرع الراية

شارع صقليه

فرع خلدا

شارع وصفي التل / مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات

فرع سحب

مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية / سحب / منطقة البنوك

فرع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني / بالقرب من كارفور

فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء / بالقرب من مخازن تفاحة

فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز / حي الصديق / بالقرب من سكن أميمة



فرع صويلح

شارع الاميرة راية بنت الحسين / مجمع المجدلاني

فرع البوليفارد

مشروع العبدلي الجديد / البوليفارد

فرع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل اسواق الجملة

فرع أبو علندا

شارع الحزام الدائري / اسواق النهار مول

فرع مجمع الملك حسين للأعمال

شارع المدينة الطبية / مجمع الملك حسين للأعمال

فرع المدينة الرياضية

شارع الشهيد / قرب محطة توتال للمحروقات

فرع شفا بدران

عمان - بجانب فندق اللجام - قرب جامعة العلوم التطبيقية

فروع المحافظات الاخرى:

فرع مادبا

طريق عمان الغربي / شارع اليرموك

فرع الزرقاء

شارع السعادة

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة / مجمع الكردي بلازا

فرع المنطقة الحرة الزرقاء

المدخل الرئيسي للمنطقة الحرة الزرقاء

فرع الرمثا

شارع خط الشام

فرع اربد

شارع الحصن

فرع مول قرية الصويفية

الصويفية - مول قرية الصويفية

فرع دابوق الجديد - مجمع هلدنا

دابوق - تقاطع شارع الاكرام وشارع صالح النعيمات

فرع اللوييدة

اللوييدة - دوار باريس

فرع مكة مول

شارع مكة - مكة مول

فرع ضاحية النخيل

مرج الحمام - ضاحية النخيل - شارع المنتخب الوطني

فرع سوق الخضار المركزي

رأس الربطه - منطقة سوق الخضار المركزي

مكتب متنقل تابع لفرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فرع الحصن

شارع الملك طلال

فرع جرش

بوابة عمان - بالقرب من الاشارة الضوئية الثانية

فرع العقبة

شارع السعادة

فرع ماحص

شارع البلدية / مبنى حسين الشياح

فرع مجمع عمان / اربد

شارع مجمع عمان الجديد / مبنى الصيداوي

فرع المفرق

شارع جرش / مقابل شركة خيرات الشمال



فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة

فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية/ مجمع مدانات

فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد/ مجمع نمير بدر

فرع سوق باب المدينة مول الزرقاء

الزرقاء - شارع الجيش

فرع الجبل الشمالي - الرصيفة

الرصيفة - شارع ياجوز

فرع عجلون

عجلون - شارع الملك حسين

وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية

1. عمان / الشميساني / شارع عبد الرحيم الواكد

2. بوليفارد العبدلي

البوند:

مستودعات البوند

مدينة عمان الصناعية - سحاب

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

الشميساني مجمع بنك الاسكان

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة/ مجمع الغيث

شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار

الشميساني شارع عبد الرحيم الواكد

شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

شارع المدينة الطبية / مجمع الملك حسين للأعمال

